



كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات العربية المعاصرة

العلاقات الفلسطينية – السورية

1981- 2006

**The Palestinian – Syrian relations
1981-2006**

رسالة مقدمة من الطالبة: رزان محمد نعمان الريماني
الرقم الجامعي: 1025388

إشراف الدكتور سميح شبيب

2009



The Palestinian – Syrian relations 1981-2006

العلاقات الفلسطينية – السورية 1981- 2006

إعداد الطالبة: رزان محمد نعمان الريماوي
الرقم الجامعي: 1025388

المشرف: د. سميح شبيب

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. سميح شبيب

د. سمير عوض

د. نديم مسيس

قدمت هذه الرسالة إكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة – كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين.

إهداء

إلى روح والدي الشهيد الذي علمني كيف يكون العطاء

إلى أمي الحبيبة التي بفضلها أنا ما عليه الآن

إلى أخي العزيز

إلى زوجي الغالي

إلى الشرفاء في فلسطين وسوريا

إليكم جميعاً بكل محبة وشرفه أهدي رسالتي هذه

شكر

شكراً لأساتذتي الكرام في جامعة بيرزيت، وأخص بالذكر أستاذتي
والمشرفة على رسالتي الدكتور سمير شبيب الذي منحني الكثير
من جهده ووقته، وأخص بالشكر الدكتور حسين الريماوي الذي لولا

مساندته لي لما كان هذا البحث

شكراً لكل من ساعدني و ساندني ويسر لي ما أحتاجه من مراجع

ونصائح لإنجاز هذه الدراسة

شكراً لكم جميعاً

قائمة المحتويات

ب	شكر
ت	قائمة المحتويات
ج	ملخص باللغة العربية
خ	ملخص باللغة الإنجليزية
ر	الإطار النظري
ض	المقدمة

الفصل الأول: التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية- السورية

- 1 سوريا عبر التاريخ.
- 3 موقف حزب البعث من القضية الفلسطينية.
- 5 اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.
- 7 إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.
- 10 منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية "الصاعقة".
- 11 - حرب عام 1967.
- 12 حرب أيلول 1970.
- 18 تولي حافظ الأسد الحكم في سوريا
- 20 حرب تشرين عام 1973.
- 24 مفاوضات كامب ديفيد 1977- 1978.
- 25 الحرب الأهلية اللبنانية والموقف السوري

(الفصل الثاني: دراسة المرحلة الواقعة ما بين 1981- 1987)

- 35 الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982.
- 47 التحالف الاستراتيجي الفلسطيني- السوري.
- 48 انهيار مساعي التحالف.
- 49 الانشقاق.
- 52 حصار طرابلس.
- 53 التوازن الصعب (1983- 1985).
- 59 حرب المخيمات.

(الفصل الثالث: دراسة المرحلة الواقعة ما بين 1987- 2006)

- 62 الانتفاضة الفلسطينية الأولى.
- 63 مساعي السلام.
- 65 مؤتمر مدريد.
- 68 - اتفاقيات أوسلو.
- 70 تسلم بشار الأسد الحكم في سوريا.
- 74 كامب ديفيد 2000.
- 75 انتفاضة الأقصى الثانية.
- 77 حصار الرئيس ياسر عرفات.
- 78 محاولات السلطة لرأب الصدع.
- 83 بروز حماس على الساحة السياسية.
- 85 الموقف السوري من فوز حماس.
- 87 الخاتمة
- 93 قائمة المراجع

ملخص

لعل المتفحص لمجمل العلاقات العربية-العربية يجد أنها تمتاز بقدر كبير من الفوضى وانعدام الثقة والتخبط السياسي، وهذا ناتج، وبصورة أساسية، عن تراكم طويل من التفاعل المتبادل، اتسم عموماً بالسلبية.

تسعى هذه الدراسة إلى إظهار التعاون والصراع، الأزمة والانفراج، القطيعة والمصالحة في العلاقات الفلسطينية - السورية من خلال المراحل التاريخية التي مرت بها.

مرت العلاقات الفلسطينية - السورية بحالات مد وجزر، فمنذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية قدمت سوريا نفسها الداعم الرئيسي للقضية الفلسطينية، حيث كان لها الدور الأكبر في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي للشعب الفلسطيني، فطالبت القيادة السورية بأن يكون لهذا الكيان الفلسطيني سيادة على أرضه، بينما حاولت في مراحل لاحقة أن تكون صاحبة نفوذ أساسي في القرار الوطني الفلسطيني.

كان لانتقال العمل الوطني الفلسطيني إلى لبنان في بداية السبعينيات، بعد الضربة التي تلقاها في الأردن، فرصة مؤاتية لسوريا لبيسط نفوذها على المنظمة. في البداية أيدت سوريا العمليات الفدائية الفلسطينية بمختلف أنواعها، إلا أن تشعب علاقات ومصالح سوريا في لبنان جعلها تصطدم مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومع انتهاء الحرب الأهلية في لبنان قام السوريون بتنظيم ثورة ضد الرئيس ياسر عرفات داخل حركة فتح وم.ت.ف، إلا أن القطيعة الحقيقية بين الطرفين كانت في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 إثر الانشقاق الذي

حدث في حركة فتح وبدعم سوري، بسبب عدم رضا سوريا عن توجهات المنظمة الجديدة في التعامل إيجابياً مع مشاريع التسوية السياسية.

أما القطيعة الكبرى فحدثت بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، حيث رأت سوريا أن هذا الاتفاق تنازل عن ثوابت الحد الأدنى العربية التي تتعلق بحل القضية الفلسطينية، وأن عرفات وقع أوسلو دون التشاور معها، أو بتعبير آخر أنه قد تجاوزها، حيث شنت القيادة السورية هجوماً سياسياً على قيادة عرفات، ودعمت الفصائل الفلسطينية المعارضة له بكافة طوائفها السياسية بما في ذلك حماس.

كانت بداية الانفراج في العلاقة السورية- الفلسطينية بعد وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في عام 2000، إضافة إلى موقف الرئيس ياسر عرفات من مفاوضات الوضع النهائي في "كامب ديفيد" والذي أكد فيه أنه غير مستعد لتقديم التنازلات مما قلل من سلبية الحكومة السورية تجاهه.

وجاءت انتفاضة الأقصى التي اندلعت في 28 / 9 / 2000، لتشكل منعطفاً هاماً في تاريخ القضية الفلسطينية، ولتوجه ضربة لاتفاق أوسلو، الذي كان سبباً أساسياً في توتير العلاقة الفلسطينية- السورية.

ونستطيع القول بأن تعثر خيار أوسلو كان سبباً رئيسياً في تحسن العلاقة الفلسطينية- السورية، بالرغم من أن سوريا ما زالت تحتضن المعارضة الفلسطينية بما فيها حماس.

Palestinian-Syrian Relations

Abstract

The observer of Arab-Arab relations is likely to conclude that such relations are characterized by a great deal of political disorder and mutual distrust. This is mainly, the result of the negative interaction which characterized the relations between the two sides over a long period of time.

This study endeavors to show the cooperation and conflict, crises and détente, rupture and reconciliation in Palestinian-Syrian relations throughout the various stages they went through.

These relations have undergone many moments of tide and ebb for since the establishment of the PLO, Syria presented itself as the main supporter of the Palestinian cause. In fact, the Syrian leadership played a major role in the recognition of the PLO as the sole legitimate representative of the Palestinian people and demanded that the PLO must have sovereignty over Palestinian land. Later Syria tried to impose its will on the Palestinian national decision-making.

When the PLO lost its military base in Jordan and, as a result, moved to Lebanon, Syria seized the opportunity and tried to impose its political will on the leadership PLO. The aim was to influence the PLO in its political and military course. During the early phase of the PLO's political and military

activities in Lebanon, Syria tended to approve of all kinds of Palestinian commando operations, but a later stage, the complexity and ramifications of Syria's relations and interests in Lebanon created a collision the PLO. In addition at the end of the civil war in Lebanon, the Syrians organized a revolt against Yaser Arafat within Fateh and the PLO. During the period after the Israeli invasion of Lebanon in 1982, the Syrians supported the secession in Fateh due to their resentment of the new approach that the PLO adopted regarding a political settlement to the Palestinian-Israeli conflict.

The ultimate break in Palestinian-Syrian relations came after the Oslo agreement in 1993, which Syria regarded as a serious concession to the minimum Arab political requirements for a fair solution to the Palestinian issue. The Syrian leadership could not accept Arafat's decision to become a party to the Oslo agreement without its agreement and blessing. In reaction, the Syria launched a fierce political campaign against Arafat, and gave full support to all factions of Palestinian opposition, regardless of their political orientations, including Islamic Hamas.

An improvement in Palestinian-Syrian relations began to take root after the death of the Syrian president Hafez Al-Asad in 2000, and at a later stage, when Yasser Arafat took a strong stance in the final status negotiations in Camp David, confirming his intention not to make any further concessions. This development in Arafat's position played a role in lessening the negative position of the Syrian government towards the Palestinian leadership and furthered an improvement in Palestinian-Syrian relations.

The 2nd Intifada (Al-Asia), which broke out in 28/9/2000, was an important turning point in Palestinian history and serious a blow to Oslo, which can be considered as the main cause behind the deterioration in Palestinian- Syrian relations.

We can say that the apparent failure of Oslo was a main factor in the relative improvement of Palestinian- Syrian relations, although Syria is still supporting Palestinian opposition factions, including Hamas.

لعل المنتبِع لتاريخ النظام العربي، عموماً، يخرج بانطباع مفاده ان الواقع العربي منغمس في أزمة عميقة تظهر بجلاء عند مناقشتها في إطارها الشمولي. فالتاريخ يشير إلى المراحل التي مرت بها الأمة نهوضاً وتأزماً، انبساطاً وانقباضاً، حركة وسكوناً، تعاوناً وصراعاً، أزمة وانفراجاً، توتراً وهدوءاً. لا تبعاً للتناقضات السياسية والاجتماعية فحسب، وإنما بسبب تأثير وتطور القوى العالمية وتحركها في أكثر من اتجاه. وعلى الرغم مما نال السلوك العربي من مآخذ عديدة جعلت من التراكمات الكبيرة كاشفة لحالة الاختلال التي طوتها تلك الأزمة البنيوية، التي يمر بها النظام العربي ككل، إلا أن أهم الشواهد التي ظهرت بها مثل هذه التجليات كانت العلاقات العربية- العربية كمعطى من المعطيات البنائية للنظام العربي.

إن هذا المعطى يمتاز بأهمية بالغة كونه يصف ملامح التعامل المجتمعي بين الدول العربية، كما أنه الحالة الوحيدة التي ترد في أسبابها إلى كافة الظواهر التي يعانيتها النظام العربي، في حين أن النظام العربي قائم أساساً على أن الدولة القطرية ذات سيادة، الأمر الذي خلق لدى الباحثين حقيقة التناقض، فمع القليل من التفحص لمجمل العلاقات العربية- العربية نجد أنها ترتبط بقدر كبير من الفوضى والتشردم وانعدام الثقة والتخبط السياسي، نتيجة إخفاق النظام العربي في توفير أسس متينة للمصالح الجوهرية بين البلدان العربية، تناقض مصالح قطرية، مصالح إقليمية فرعية، مع تناقضات داخل المؤسسات القومية بين دول غنية وأخرى فقيرة. هذا الأمر أدى علاوة على العجز في حلها إلى سيادة امتيازات النزعة القطرية أو الطموح إلى الهيمنة أو فرض زعامة أو أطماع سيادية

ومصالح قطرية ضيقة، مما أدى إلى إضعاف نزعات الوفاق العربي، وبالتالي ضعف مصداقية الأمن المتبادل. ويزيد من حدة هذا التصور ارتباط هذه التفاعلات مع الأزمات الحادة في الوطن العربي كاستمرار نزاعات الحدود، توتر حاد في العلاقات، إضافة إلى تفاعلات صراعية قائمة أو محتملة مع أطراف إقليمية أو دولية، مما أثر بشكل كبير في نسق العلاقات المأمول.¹

تختلف نشأة النظام العربي عن غيره من النظم الإقليمية في أكثر من مجال، فالنظام العربي لم ينشأ فقط لأن الدول السبع المستقلة حينها قررت إنشاء جامعة الدول العربية، أو أنها شعرت بنجاورها وحربتها النسبية في إنشاء علاقات، وبدأت تتفاعل فيما بينها أو لأنه تصادف أن هذه الدول المتجاورة تتشابه ثقافياً وسياسياً وتتقارب في مراحل نموها وتطلعاتها، أو لأن التهديد الصهيوني فرض على هذه الدول التجمع والتفاعل، أو لأن القوى الدولية المهيمنة في ذلك الحين كانت تحبذ إنشاء منظمة إقليمية عربية. وإنما نشأ النظام العربي نتيجة تفاعل العديد من العوامل كثري منها لم يوجد أصلاً عند قيام نظم إقليمية أخرى، فالشعوب التي تشكل قاعدة النظام العربي عاشت بصفة دائمة على أرضها لمئات السنين تتحدث اللغة نفسها وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها، وفي أغلب الأحيان تخضع لنظام الحكم نفسه، وبالتالي فإن اختلاط الشعوب وتفاعلها وتوحيدها سبق قرار الدول السبع أن تتفاعل في شكل منظمة إقليمية.

وعلى الرغم من تعدد ظروف وعوامل النشأة، فإن عاملاً رئيسياً يشكل أساساً النظام العربي وهو عنصر القومية. فالمنطقة عاشت مرحلة سادت فيها فكرة القومية،

العمار، منعم. (1993). العلاقات العربية- العربية والتمسك بمفهوم السيادة. المستقبل العربي، العدد: 177، ص 64¹

وحين كادت الحرب العالمية تضع أوزارها، وأصبح الاستقلال قريباً، كانت الفكرة القومية تياراً محسوباً ومحسوساً في المنطقة.²

ومن هنا تبقى العلاقات العربية- العربية في حقيقتها قائمة على أساس الدولة التي عبرت عن السلطة وشكل الحكومة والنظام السياسي. وعلى الرغم من فهم الدولة بأنها مرحلة متقدمة من تاريخ التنظيم السياسي البشري، إلا أن الفهم العربي لوظائفها كان قاصراً حتى غدت حركتها محل جدل. وأولى ملامح الجدل هو تمسك الدولة المفرط بسيادتها، ولتشهد العلاقات العربية- العربية صعود معدلات ظاهرة الصراع لتغدو سمة طاغية لآلياتها بسبب أن الصراعات بين الأقطار العربية لا تحل، وإنما تتم التهذئة والتسوية في أحسن الظروف نتيجة العديد من المؤثرات التي لا تمس جوهر التعارض بين الدول العربية، أو أنها تسوى بطريقة سرية تجعل الدول العربية متمسكة بالسيادة أكثر، لأنها غير مطالبة بالإعلان عن موقف أمام الملاء الذي يحكم بمدى تطابق أو اختلاف ذلك من النهج القومي، أو أن التهذئة تأتي نتيجة تغيير نظام الحكم. وقد أسست رؤى كهذه، سمات مهمة جعلت من العلاقات العربية- العربية التي تتسم بخصوصيتها النابعة من الجوار الإقليمي والتاريخي المشترك واللغة المشتركة كأداة للثقافة المشتركة، تتصف ببعيد معين يغلب عليه الصراع، قد يختلف في كثير أو قليل عن طابع التفاعلات الدولية عموماً. ولكن هذا لا يعني أن عدم الاستقرار في العلاقات العربية- العربية يرد فقط إلى عدم تماثل النظم الاجتماعية والسياسية ولا إلى عدم تماثل توجهاتها في السياسة الخارجية، وإنما يرد أساساً إلى عدم الاستعداد لتحديد منطلق مشترك للخلافات العربية من

مطر، جميل وعلي الدين هلال. (1999). النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 69.

جراء التمسك المفرط بمفهوم السيادة، الأمر الذي جعل أي منفذ للإصلاح مرتبط بإصلاح الحالة كلها.³

هناك ثلاثة مستويات لكي ندرس هذه المنطقة في إطار علاقاتها:

1. المستوى الأول: المستوى الدولي (الشمولي) الذي بالنظر إليه ندرس علاقات هذه

المنطقة كجزء من النظام الدولي متعدد الأقطاب، أو أحادي القطبية.

2. المستوى الثاني: مستوى الدولة، وهو المستوى الأقل شمولية، حيث نأخذ المنطقة

أو الإقليم.

3. المستوى الثالث: المستوى السلوكي والمعنوي والنفسي للاعبين الأساسيين في

المنطقة، حيث أن في كل نظام هناك قادة سياسيون مؤثرون.

ربما لم تتوفر لقضية أن شغلت حيزاً من الاهتمام والجدل في أوساط الرأي العام

ال فلسطيني، على النحو الذي استغرقه النقاش بصدد العلاقة الفلسطينية مع الدول العربية المحيطة

بفلسطين، والتي درج على تسميتها بدول الطوق.

إن طبيعة التشابك والتداخل كسمة حتمية لهذه العلاقة تجعل منها معطى قائماً بحد ذاته،

بيد أنه توجد عوامل عديدة ساهمت في الماضي، كما هو الحال في الوقت الراهن، في إضفاء

مسحة من التراجيديا على هذه العلاقة التي كانت دائماً مثقلة بالتوتر المتبادل، وتكتنفها مشاعر

الإحباط وخيبات الأمل، الأمر الذي ولد نوعاً من الاقتناع، ليس في صفوف النخب السياسية

العمار، مصدر سبق ذكره. ص 65-66³

الفلسطينية فحسب، وإنما بقدر لا يقل على المستوى الشعبي أيضاً، وذلك بأن تلك الدول لم يكن إسهامها أقل بالتسبب في المحنة الدائمة التي واجهتها القضية الفلسطينية.

إن ثقل هذا الإحباط والتوتر ناتج وبصورة أساسية عن تراكم طويل من التفاعل المتبادل الذي اتسم عموماً بالسلبية، وقد تنوعت مظاهره وأشكاله، بدءاً من فرض الوصايا القسرية على القضية الفلسطينية ومحاولة إقصاء الفلسطينيين وحرمانهم من التعبير الذاتي عن هويتهم المستقلة، كما تجلّى ذلك في الفترة طوال الخمسينات وحتى بداية الستينات، مروراً بوسائل الضغط العسكري والسياسي الذي مارسه بعض هذه الدول على الفلسطينيين، خلال مسلسل الحروب والتصفيات الدامية كما حدث في أيلول الأسود في عامي 1970 و 1971 في الأردن، وفي لبنان خلال المراحل المختلفة للحرب الأهلية اللبنانية، دون أن نتجاهل الأشكال الأخرى للألأعيب السياسية بين هذه البلدان التي جعلت من القضية الفلسطينية ميداناً لمزايدات السياسية، وتنافساتها البهلوانية، وحاولت أن تفرض هيمنتها على منظمة التحرير الفلسطينية لإحاقها بهذا الاتجاه أو ذلك، في ظل بروز وطغيان النزعة الإقليمية.⁴

المقدمة

ترتبط كل من فلسطين وسوريا بوحدة طبيعية مع الأردن ولبنان، عرفت عبر التاريخ ببلاد الشام، وبقيت هذه الوحدة رغم تعاقب الأنظمة السياسية المختلفة على المنطقة، إلى أن جاء الاستعمار الأوروبي تحديداً في عام 1916، عندما تم تقسيم المنطقة بين النفوذ البريطاني

حجازي، حسين. (1988). سياسات دول الطوق العربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية. شؤون فلسطينية. العدد 182: ص 25⁴

والفرنسي فيما عرف باتفاقية "سايكس بيكو"، فوقعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، فظهرت الوطنيات السورية والفلسطينية واللبنانية والأردنية. وتم تكوين هويات جديدة في المنطقة على حساب الهوية القومية العربية.

ساعدت الأحداث المتعاقبة على المنطقة في تطوير العلاقات بين سوريا وفلسطين، بدءاً من اشتراك المقاتلين السوريين في الدفاع عن فلسطين، واحتضان سوريا آلاف اللاجئين الفلسطينيين ودعمها للثورة الفلسطينية عند انطلاقها. لكن لم تبقى هذه العلاقات على ما يرام، بل أخذت بالتوتر والتدهور رويداً رويداً نتيجة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية.

كانت بداية تدهور العلاقات عام 1970، بعد تسلم الفريق حافظ الأسد مقاليد الحكم حيث قطعت سوريا الإمدادات والمساعدات عن المنظمة التي كانت تخوض حرباً مع النظام الأردني، ثم تلا ذلك مجموعة من الإجراءات التي قام بها الرئيس السوري حافظ الأسد لتقييد حركة منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها في سوريا، بعد خروجها من الأردن، توجت قبيل إعلان حرب تشرين عام 1973 بأيام، حيث قامت سوريا بإيقاف النشاط الفدائي من الأراضي السورية وإيقاف بث صوت إذاعة فلسطين من أراضيها.

إلا أن الدفء عاد إلى العلاقات الثنائية بين الطرفين أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الفترة الواقعة ما بين 12-14/12/1976، إذ ساهمت مجموعة من العوامل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين، لعل من أهمها محاولة الوقوف في وجه السياسة المصرية التي كانت تتجه لتعزيم وتدعيم العلاقات مع إسرائيل، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فأثناء اندلاع الحرب اللبنانية الأهلية خلطت جميع الأوراق، فاختلفت معها المصالح، حيث تقاطعت المصالح

السورية في لبنان مع بعض الفصائل والحركات اللبنانية والفلسطينية التي رأت فيها سوريا عاملاً مساعداً في تحجيم منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. أدى تقاطع هذه المصالح إلى قيام سوريا، وبكل الوسائل المتاحة، بالتضييق على منظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة مصادرة قراراتها، فبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية تدخلت القوات السورية لضبط الأزمة اللبنانية وإبقائها ضمن النفوذ السوري. ومن الملاحظ أن دخول القوات السورية كان للمناطق التي تسيطر عليها القوات المشتركة اللبنانية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية، وهكذا بدأ الصدام العسكري بين الجانبين والذي استمر لعدة أشهر، الأمر الذي أدى إلى فقدان القوات الفلسطينية لمواقع هامة كانت تسيطر عليها.

فلماذا هذا الصراع بين النظام السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية؟ مع أن ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما، فالعدو واحد، والمصير واحد، والتاريخ واحد، والمنطقة الجغرافية التي يعيشون عليها واحدة...؟؟؟

فرضية الدراسة

1. كان الصراع على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، إذ نظرت سوريا للقضية الفلسطينية بمنظور قومي، فيما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تحاول بلورة الكيان الفلسطيني ببعده.

2. عمد النظام السوري إلى محاولة استيعاب القرار الفلسطيني وترويض منظمة التحرير الفلسطينية واستخدامها ورقة سياسية ضاغطة في أي مفاوضات مستقبلية.

3. عملت سوريا على تدوير منظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة إيجاد جسم بديل لها يكون مرتبطاً بالنظام، بعد أن تم شطب الخيار العسكري من حسابات منظمة التحرير وبدأت البحث عن حل سياسي وفقاً للشرعية الدولية، مما دفع سوريا للوقوف في وجه هذا الخيار، ومنع الفلسطينيين من ممارسة نشاطاتهم الفدائية من أراضيها منذ العام 1973، ومنعهم كذلك بعد العام 1982.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إظهار محطات الإئتلاف والاختلاف بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال دراسة المراحل التي مرت بها العلاقة من بداية إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وصولاً لتشكيل حكومة فلسطينية بقيادة حماس.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة في ضوء الحديث المتزايد عن تحسن هذه العلاقة خاصة بعد وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، وتعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ومن ثم فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية. ومن هنا لا بد من

الحديث عن دور حركة حماس التي تحتضنها سوريا وكذلك حركات المعارضة الفلسطينية في تطور هذه العلاقة.

منهج الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج التاريخي، من خلال دراسة مجموعة من نقاط الارتكاز التاريخية التي عملت على تحول العلاقات بين الطرفين، وساهمت في صياغة الأحداث والمواقف فيما بعد، ومن ثم ربط هذه الأحداث والمواقف ببعضها البعض وتحليلها بناءً على المتغيرات فيما بينها، لذا لا بد من الاعتماد على الوثائق والنصوص التاريخية التي انبثقت عن تلك المرحلة. وكذلك محاولة دراسة هذه الوثائق بناءً على نظرة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية التي صاغت الحدث وتطوراتها فيما بعد.

أقسام الدراسة

حتى نستطيع التوصل إلى استنتاجات واضحة لا بد من وضع تقسيمات واضحة ومحددة للدراسة حيث سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة:

الفصل الأول: التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية- السورية.

ومن هنا لا بد من الحديث عن المراحل التي مرت بها العلاقات الفلسطينية- السورية، وتأثير التحولات في البنى الداخلية لكل من المنظمة وسوريا في تحديد العلاقات بين الطرفين. وسيتم تناول الفترات التاريخية التي شكلت مراحل مفصلية في علاقة الطرفين، بالإضافة إلى بحث الجذور التاريخية للأزمة بشكل موجز وتتمثل بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: من العام 1965 - 1970.

المرحلة الثانية: من العام 1970 - 1973.

المرحلة الثالثة: من العام 1973 - 1976.

الفصل الثاني: دراسة المرحلة الواقعة ما بين (1981 - 1987) بالتفصيل

على النحو التالي:

أولاً: الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982.

ثانياً: من التحالف الاستراتيجي إلى الانشقاق (1981 - 1983).

ثالثاً: حصار طرابلس.

رابعاً: حرب المخيمات.

الفصل الثالث: دراسة المرحلة الواقعة ما بين (1987- 2006) بالتفصيل

على النحو التالي:

أولاً: الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987.

ثانياً: مساعي السلام: - مؤتمر مدريد.

- اتفاقية أوسلو.

ثالثاً: وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد وما ترتب عليه من العلاقات الفلسطينية- السورية.

رابعاً: متغيرات ما بعد كامب ديفيد 2000، وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

خامساً: فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وما ترتب عليه من العلاقات الفلسطينية- السورية.

الخاتمة:

ربط الجزء النظري بالوقائع والأحداث التاريخية التي مرت بها العلاقة بين

الطرفين، مع تحليل أبعاد العلاقات بينهما في ضوء الأحداث والمواقف الناتجة عن سوء

العلاقات.

سوريا عبر التاريخ

كانت سوريا الطبيعية، ومنذ العام 1516، جزءاً من البلاد التي خضعت للحكم العثماني، والذي استمر حتى انهياره ما بعد هزيمة الحرب العالمية الأولى. وفي عام 1916، تم تقسيم المناطق التي خضعت للحكم العثماني بين كل من بريطانيا وفرنسا، وذلك بموجب اتفاقية سايكس-بيكو. إلا أن الانتداب الفعلي تم إبان مؤتمر سان ريمو الذي عقد عام 1920، ومنح فرنسا سلطة انتدابية على كل من سوريا ولبنان. في تلك الأثناء كان الأمير فيصل بن الحسين قد دخل مع قواته إلى دمشق آملاً بحكم البلاد بموجب الاتفاقات التي جرت بين والده ومكماهون، والتي عرفت بمراسلات حسين-مكماهون. إلا أن فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان قضى على آمال الأمير فيصل، واضطره إلى مغادرة دمشق عام 1920.¹

اتجه الأمير فيصل من دمشق إلى العراق ليصبح ملكاً عليها عام 1921. وبعد وفاته عام 1933، دعا نوري السعيد، الذي كان رئيساً لوزراء العراق، إلى توحيد كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة تحت اسم "الهلال الخصيب"، بهدف توحيد أجزاء سوريا الكبرى ومن ثم تتحد مع العراق تحت حكم واحد.²

وكما في كل هبة أو انتفاضة فلسطينية، كان الشعب السوري يسارع إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبه، وتجلّى ذلك أثناء ثورة عام 1936، حيث أسهم ثوار سوريين في القتال إلى جانب المجاهدين في فلسطين، وكان من أهم تلك الرموز الشيخ عز الدين القسام، الذي أسس تنظيماً سرياً مسلحاً في فلسطين، وهو الذي أشعل شرارة الكفاح

¹ راثمل، أندرو. (1997). الصراع السري على سوريا من 1949 - 1961. عمان: الأهلية، ص 11-12.

² نفس المصدر السابق، ص 18.

المسلح في تشرين الثاني من عام 1935، ناهيك عن المتطوعين السوريين في ثورة عام 1936.¹

اشتعلت المقاومة ضد القوات الفرنسية في سوريا، ولكن سرعان ما تم القضاء عليها. وفي عام 1936، وقعت كل من سوريا وفرنسا معاهدة صداقة، تحصل سوريا من خلالها على حقها كدولة مستقلة، وتضمن انضمام سوريا إلى عصبة الأمم المتحدة بعد ثلاث سنوات، مع احتفاظ فرنسا ببعض الحقوق فيها. إلا أن هذه المعاهدة لم يصادق عليها مجلس الشيوخ الفرنسي. كما تخلى الانتداب الفرنسي عن لواء الإسكندرونة لتركيا عام 1939.

في عام 1941، أعلنت فرنسا رسمياً استقلال سوريا، وجرت أول انتخابات عامة عام 1943، حيث أصبح شكري القوتلي رئيساً لسوريا. ومع ذلك، فقد استمرت محاولات الحكومة الفرنسية بإعادة السيطرة وعدم التخلي عن الحكم في كل من سوريا ولبنان، انتهت بالقتال وقصف مدينة دمشق حتى تدخلت بريطانيا عسكرياً، وأجبرت فرنسا على تنفيذ التزاماتها تجاه السوريين. وبذلك فقد انسحب الفرنسيون من دمشق عام 1946.²

في بداية الأربعينيات، اقترح نوري السعيد بإنشاء دولة الهلال الخصيب، فقد دعا مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر آنذاك، إلى تشكيل تجمع عربي سمي بروتوكول (اتفاقية) الإسكندرية، والذي وافق عليه كل من زعماء العراق وسوريا ولبنان واليمن والسعودية وشرق الأردن. وهو ما أصبح يعرف بميثاق الجامعة العربية عام 1945، والذي ضم الدول العربية المستقلة حديثاً.³

وعلى صعيد آخر، فقد كانت فلسطين تشهد بداية النزاع العربي- الصهيوني إبان الانسحاب البريطاني من فلسطين وقيام دولة إسرائيل. وقد كان للقضية الفلسطينية بعد حرب

¹ عبد القادر، رضوى. (2001). سوريا والقضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد 125، ص 69-70.

² راثمل، مصدر سبق ذكره، ص 12-13.

³ نفس المصدر السابق، ص 18-19.

عام 1948 دوراً كبيراً في السياسة السورية، ذلك أن موضوع التصدي للصهيونية والأخذ بالثأر، أصبح أمراً مركزياً، حيث اتخذت الحكومات السورية المتعاقبة، والأحزاب المعارضة، وكذلك الرأي العام، موقفاً مناهضاً علنياً للصهيونية. أضف إلى ذلك، الشعور الدائم بالتهديد وعدم الأمان الذي نتج عن التجاور الجغرافي مع دولة إسرائيل ذات النزعات التوسعية. الأمر الذي أدى إلى اشتباكات حدودية مع القوات الإسرائيلية حول وادي الحولة وبحيرة طبريا، انتهت بمفاوضات الهدنة عام 1949، وانسحاب القوات السورية من مواقعها المتقدمة في تلك المناطق، وإعلانها مناطق منزوعة السلاح تحت إشراف هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة. إلا أن إسرائيل، وفي عام 1951، بدأت بتجفيف مستنقعات الحولة لشق قناة للري، ردت عليه سوريا بالقصف المدفعي والقنص، غير أن سوريا لم تكن قادرة عسكرياً على الاستمرار.¹

موقف حزب البعث من القضية الفلسطينية

في الثالث والعشرين من آذار عام 1945، وجه حزب البعث رسالة الى وليم ايدي، وزير أميركا المفوض، حول قضية فلسطين، حيث هاجم الموقف الأمريكي الذي يدعم الهجرة الصهيونية، مذكراً إياهم بتناقض هذا الموقف مع مبادئ دعم الشعوب وحقوقها في تقرير مصيرها. إلا أن البعث يرى أن فلسطين العربية جزء لا يتجزأ من سوريا الطبيعية وأن مشروع وحدة سوريا لا يستقيم دون النظرة الكلية لوحدة سوريا الطبيعية، سوريا الكبرى، حيث اعتبر البعث أمر توحيد سوريا الطبيعية من قبيل إرجاع الحق الى نصابه، ورفض أية مساومة يمكن أن تؤدي الى التنازل عن الحقوق القومية الأثرية في عروبة فلسطين ووحدة أراضيها وسلامتها، كما هو الحال في أي جزء من أجزاء سوريا العربية.

¹ نفس المصدر السابق، ص 19-21.

وفي افتتاحية العدد السادس من جريدة البعث الصادر في العاشر من تموز عام 1946، والمعنونة بـ"على الضعف في سياستنا الخارجية"، هاجم البعث سياسة المذكرات والاحتجاجات التي انتهجتها الحكومة السورية، وكذلك سياسة التصريحات والقرارات التي لا يتبعها التنفيذ.¹

وهكذا فقد واصل البعث نشر البيانات التي تشجب المواقف الاستعمارية، ومواقف الحكومات العربية، وتفاعل مع الأحداث كلما اشتدت، محذراً من مخاطر المشروع الصهيوني الاستعماري، والذي لا يقتصر خطره على فلسطين، بل يتعداها إلى الوطن العربي كله.

وبعد صدور قرار التقسيم في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1947، أصدر حزب البعث بياناً في الثاني من كانون الأول بعنوان "دقت ساعة الفصل ولن تنقذ فلسطين إلا بالحديد والنار"، وجه انتقادات إلى الحكومة السورية التي أهملت التعبئة الشعبية، للوقوف في وجه الخطر الصهيوني المتزايد، ولم تنهياً لمثل هذا الخطر كما يجب.

ووجه البعث نداءً إلى الشعب العربي، فقد حلت ساعة الخطر، ولا مجال للتراخي، ودعا البعث العرب في ندائه إلى:

1- أن يتطوع القادرون على حمل السلاح في كتائب تحرير فلسطين.

2- التبرع بالمال والألبسة والأغذية من أجل فلسطين.²

وبعد حرب عام 1948، لجأ حوالي مئة ألف فلسطيني إلى سوريا، فأعطوا أماكن في الجامعات والمدارس، وجنّدوا في الجيش، وسمح لهم بالانضمام إلى نقابات العمال، والأحزاب، وتم تعيينهم في الوظائف الحكومية.³

¹ عرار، عبد العزيز أمين موسى. 2000. "موقف ورؤية حزب البعث تجاه القضية الفلسطينية". الأسوار، العدد 21: ص 199-202.

² نفس المصدر السابق، ص 202-205.

³ كامل، هيام. 2002. "حزب البعث وقضية فلسطين". صامد الاقتصادي، العدد 127: ص 117.

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا

قدر مجموع اللاجئين الفلسطينيين الذين وفدوا إلى سوريا عام 1948 بحوالي 90 ألف لاجئ، حيث استقر معظمهم في منطقة دمشق والمدن الكبرى الأخرى نظراً لتوفر فرص العمل.

وارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين تبعاً لمعدلات النمو التي زادت عن 3%، ليصل عددهم إلى 340 ألف لاجئ في نهاية العام 1995، وذلك وفق معطيات مؤسسة اللاجئين التي تقوم بتسجيل الموالييد والوفيات، وقاربت إحصائيات "الأثروا" ذلك العدد.¹

ويقيم نحو 30% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا في عشرة مخيمات هي: اليرموك، النيرب، جرمانا، حماة، حمص، خان سبينة، قبر الست، خان الشيح، خان دنون، ومخيم درعا. أما أكبر هذه المخيمات (مخيم اليرموك)، فلا يعد من المخيمات المعترف بها من قبل وكالة الغوث، رغم توفر خدماتها فيه كالصحة والتعليم، كما أن معظم اللاجئين في سوريا هم من مناطق شمال فلسطين كصفا وحيفا وعكا وطبريا وغيرها.²

كان القانون (450) الصادر في 1949.1.25، أهم القرارات التي صدرت في سوريا، لتنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين وتأمين مختلف حاجاتهم، والذي أقر إحداث مؤسسة اللاجئين، حيث تبعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

أما القانون (260) الصادر في 1956.7.10، فقد اعتبر الفلسطينيين المقيمين في أراضي سوريا كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة والتعليم، وذلك مع الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية الأصلية.³

¹ السهلي، نبيل (1996). الفلسطينيون في سوريا: الواقع الديمغرافي والإقتصادي والاجتماعي. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، سلسلة دراسات، ص 11-12.

² نفس المصدر السابق، ص 11-12.

³ نفس المصدر السابق، ص 22-25.

سرّعت هذه القوانين وقوانين وقرارات أخرى من عملية الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السوري، فيحق للفلسطيني تملك أكثر من محل تجاري، والانتساب إلى النقابات السورية، وله حق التقاضي وحق توكيل المحامين كالمواطن السوري تماماً عدا حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب والانتخابات، وكذلك فلا يحق للفلسطيني إلا تملك شقة سكنية واحدة للعائلة بصيغة (طابو) السجل العقاري، ولكن يحق له تملك عدة شقق وأراض زراعية، ولكن يعقود غير مسجلة في السجل العقاري، وفي المنازعات حيال هذه الملكية يكون المالك هو الطرف الأضعف.

انقسمت القوة البشرية الفلسطينية (مجموع أفراد المجتمع القادرين على العمل) في سوريا إلى قسمين: فئة من هم خارج قوة العمل (غير ذوي النشاط)، وتضم جميع الأفراد القادرين على العمل المنتج، ولكنهم لا يعملون ولا يرغبون بالعمل، كالطلبة وربات البيوت والمتقاعدين والذين يعيشون من إيرادات استثماراتهم أو إعانات تقدم لهم، وقد بلغت نسبة هذه الفئة عام 1995 نحو 57.6% من حجم القوة البشرية. وفئة قوة العمل (ذوي النشاط الاقتصادي)، وتضم المشتغلين والعاطلين عن العمل، حيث بلغت نسبة هذه الفئة 42.4% سنة 1995، وهو معدل منخفض مقارنة ببعض الدول المتقدمة التي يصل فيها المعدل المذكور إلى 50%.¹

أما بالنسبة للبطالة في صفوف قوة العمل الفلسطينية في سوريا التي بلغت في عام 1988 حوالي 13% من مجموع القوة العاملة، فقد انخفضت إلى نحو 9% في العام 1995، لأسباب قد تعود للتطور الاقتصادي السوري، وسياسة الانفتاح للاقتصاد السوري، والقوانين الاقتصادية السورية التي دفعت الاستثمارات إلى الأمام.²

¹ نفس المصدر السابق، ص 22-25.

² نفس المصدر السابق، ص 22-25.

إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية

شهد مطلع الستينات أشكالاً عديدة من التدهور في الأوضاع العربية عموماً، أدت جميعها إلى زيادة الانقسام في العالم العربي وإلى توتر في العلاقات العربية- العربية بشكل عام. الأمر الذي أدى إلى تجميد البحث في مصير القضية الفلسطينية وبحث مسألة إحياء الكيان الفلسطيني. فقد شهد عام 1961 انهيار تجربة الوحدة السورية- المصرية، تلاها في عام 1962 انفجار الحرب الأهلية في اليمن وحدث قطيعة كاملة بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية، وفشل في مباحثات الوحدة الثلاثية التي كانت تهدف إلى جمع كل من مصر وسوريا والعراق في دولة واحدة. وفي نهاية عام 1963 بدأت إسرائيل بتنفيذ مشروع تحويل مجرى مياه نهر الأردن، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التوتر في الصراع العربي- الإسرائيلي، إلا أنه أدى أيضاً إلى زيادة حدة الخلاف بين الاتجاهات العربية المختلفة حول كيفية منع إسرائيل من المضي في تنفيذ مشروعها. فبعض الدول العربية نادى بضرورة المواجهة العسكرية مع إسرائيل، والذي ردت عليه مصر بتحفظ على لسان رئيسها جمال عبد الناصر والذي صرح أن دخول مصر في حرب مع إسرائيل ما هو إلا مغامرة عسكرية وأن مصر غير قادرة على خوض مثل هذه الحرب، مع تأكيده على ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه دون ذكر السبل إلى ذلك. وبناءً على هذا الموقف اتهمت مصر من قبل بعض الدول العربية بعدم الرغبة في محاربة إسرائيل، ردت عليه مجلة روز اليوسف بأن هذه الدول تسعى إلى دفع مصر إلى الدخول في حرب ومن ثم التخلي عنها. وأن المواجهة مع إسرائيل لا بد أن تسبق باتحاد الدول العربية سياسياً، وهو ما شككت بعض

الصحف العربية بضرورته باعتباره أن الوحدة السياسية العربية والتصدي لإسرائيل أمران منفصلان، وليس الأول شرطاً لحدوث الثاني.¹

ونتيجة لهذه الحرب الكلامية، دعا الرئيس المصري لانعقاد مؤتمر القمة العربي الأول، والذي عقد في القاهرة عام 1964 لبحث وسائل مواجهة المشروع الإسرائيلي. ونتج عن هذا المؤتمر قرارات عملية مفادها تمكين الشعب الفلسطيني من دوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره. وبذلك قام أحمد الشقيري، مندوب فلسطين لدى جامعة الدول العربية، بالإعداد لعقد مؤتمر وطني ليكون بذرة تكوين كيان فلسطيني مستقل (منظمة التحرير الفلسطينية).²

أيد حزب البعث السوري الاعتراف بالكيان الفلسطيني (منظمة التحرير)، ورأى أن للشعب الفلسطيني الحق الكامل بتحرير أرضه وتقرير مصيره. ورأى أيضاً أن إبقاء القضية الفلسطينية ومصيرها معلقاً بأوضاع الدول العربية وسياساتها، سيدخل القضية في متاهات الخلافات العربية المتكررة وسيحرمها من تحقيق الهدف الأساسي ألا وهو تحرير الأرض الفلسطينية. وقد أكد حزب البعث على ضرورة أن يكون لهذا الكيان الفلسطيني محتوى نضالي يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني ويكون ذا سلطة فعلية مستمدة من حق هذا الشعب بالسيادة الكاملة على وطنه، وأكد على ضرورة أن يكون لهذا الكيان جيش مستقل قادر على القيام بمسؤولياته في عملية التحرير وأن تقوم الدول العربية بدعم هذا الكيان مادياً ومعنوياً دون محاولة التأثير على إرادته أو عرقلة مهامه.³

¹ الشريف، ماهر. (1995). البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993. قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ص 95-98.

² نفس المصدر السابق، ص 95-98.

³ نفس المصدر السابق، ص 100.

كان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، عام 1964، محفزاً للفلسطينيين لإقامة منظمات بديلة، ربما تكون أكثر فاعلية. وبدعم سوري، بدأت الحركة الفدائية الفلسطينية تطوير زخمها الخاص، وفي السنوات التي سبقت حرب 1967 قتل العرب من الفدائيين الفلسطينيين أكثر مما قتلت إسرائيل، أثناء ذهابهم إلى أراضيهم المحتلة أو إياهم منها، وهو ما لم تقم به سوريا. كانت حكومة البعث، في ذلك الوقت، ذات شعور قومي متأجج، وكان إحساسها بالقضية الفلسطينية عميقاً، وعندما رعت مصر المنظمة برئاسة أحمد الشقيري، كان ذلك سبباً وجيهاً لدعم سوريا جماعات خاصة بها.

وكان النظام السوري يبدي نوعاً من التعاطف مع حركة "فتح"، ولكنه كان يتحفظ على تأكيد "فتح" على "فلسطينية الثورة"، مطالباً قادة "فتح" إدراك أن المعركة لها شقان: شق في فلسطين، وشق في الوطن العربي نفسه.

وبعد انقلاب 23 شباط 1966، أثار سماح سوريا للفدائيين بالعمل من خلال أراضيها، رد فعل غاضباً من قبل إسرائيل، فقامت بالاعتداء على المعدات الهندسية السورية العاملة في المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الأردن في 14/7/1966.

رغم موقف سوريا المتحفظ تجاه منظمة التحرير، آنذاك، إلا أن المنظمة أيدت النظام السوري، فهي التي أدانت الموقف الأردني عندما نشب الخلاف بين سوريا والأردن عام 1966.

ويمكن تلخيص الاتجاه العام للموقف السوري تجاه العمل الفدائي والقضية الفلسطينية حتى حرب عام 1967 بما يلي:

1- الإصرار على شعار "حرب التحرير الشعبية".

2- التأكيد على أن سوريا تدرب الفدائيين، وتزودهم بالسلاح، وتدفعهم إلى دخول الأراضي المحتلة للقيام بعملياتهم الفدائية.

3- الاستمرار في رفض أسلوب مؤتمرات القمة، وطرح البديل المتمثل في "إلقاء القوى التقدمية في الوطن العربي مع الجماهير الكادحة"¹.

منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية "الصاعقة"

بدأ تشكيلها في النصف الأول من عام 1967 عندما أقرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي اختيار مجموعة من الرفاق والمواطنين الفلسطينيين والعرب ليتم تدريبهم عسكرياً، ونفذت هذه المجموعة أولى عملياتها في الأرض المحتلة في ليلة الثامن من حزيران من عام 1967، ومنذ أواخر العام بدأت عملياتها عبر الحدود الفلسطينية- اللبنانية- السورية.

اشتركت الصاعقة مع فتح في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، وتشكلت منهما ومن بعض المستقلين، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واشتركت الفصائل الفلسطينية الأخرى في دورات المجلس اللاحقة.

تأسست لمنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) فروع في سوريا ولبنان والأردن والضفة الغربية، ومع زيادة نشاطها العسكري والسياسي أصبحت المنظمة الفدائية الثانية بعد حركة فتح، وتم تمثيلها في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كالمجلس الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية.²

¹ نفس المصدر السابق، ص 118 - 120.

² صايغ، أنيس وآخرون. (1984). "منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية". الموسوعة الفلسطينية. ط 1، الجزء الثالث، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

حرب عام 1967

بعد أن أغلق الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، مضيق تيران عام 1967، أوفد وزير حربيته، شمس الدين بدران، ليعلن عن نيته في الهجوم على إسرائيل، وليحصل على الموافقة والدعم من السوفييت، وغادر بدران القاهرة على رأس وفد مصري في اليوم التالي، واجتمع بالوفد السوفييتي برئاسة وزير الدفاع المارشال "أندريه غريمكو"، ولكنه لم يحصل على مراده خلال الثلاثة أيام التي قضاها في موسكو، حسبما قال "الكسي كوسغين"، رئيس الوزراء السوفييتي: "نحن نساند مصر والشعب العربي في معركتهم العادلة من أجل حقوقهم، ولكننا لن نساند العدوان، لا يمكننا أن نساند استخدام القوة، فسيكون ذلك متناقضاً مع سياستنا". وهكذا فقد قرر عبد الناصر أن يدع الإسرائيليين يبدؤون بالهجوم.¹

وصباح يوم الإثنين في الخامس من حزيران عام 1967، شن الطيران الإسرائيلي هجوماً مكثفاً على المطارات المصرية، ودمر الطائرات المصرية على الأرض في ثلاث ساعات. وخلال ستة أيام، استطاعت القوات الإسرائيلية أن تهزم الجيوش العربية على جبهاتها الثلاث، واحتلال كل من سيناء وقطاع غزة حتى قناة السويس، والضفة الغربية حتى نهر الأردن، وألف كيلومتر مربع من مرتفعات الجولان في الأراضي السورية، والقدس الشرقية التي ضمتها إلى القدس الغربية الجديدة.

كان انتصار إسرائيل في هذه الحرب الكارثة الأسوأ التي حلت بالعرب في أقل من عشرين عاماً.

ويذكر أنه ليلة اندلاع الحرب، كان مؤتمر الدول العربية المنتجة للنفط منعقداً في بغداد، والذي اختتم أعماله متخذاً بالإجماع قراراً يدعو إلى "قطع النفط العربي ومنع وصوله،

¹ الطاهري جيهان وأهرون بريغمان. (2001). العرب والكيان الصهيوني حرب الخمسين عاماً. دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ص 98-96.

بطريق مباشر أو غير مباشر، إلى الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على سيادة أي دولة عربية، أو على أراضيها أو مياهها الإقليمية، وبوجه خاص خليج العقبة". ولكن تنفيذ هذا القرار قد تعثر.¹

حرب أيلول (أيلول الأسود)

مع بداية عام 1970 بدأ الوضع في الأردن بالتأزم، حيث ظهرت حالة من ازدواجية السلطة، إذ أن بعض فصائل المقاومة الفلسطينية بدأت بطرح مطالب حول إقامة سلطة وطنية ديمقراطية في البلاد، الأمر الذي أشعر الحكومة الأردنية بالتهديد. وفي شباط 1970، أصدرت الحكومة الأردنية برنامجاً سمي ببرنامج العشر نقاط²، يحظر العمل الفدائي وحمل السلاح، ويهدف إلى تقييد حركة المقاومة الفلسطينية ووضعها تحت إشراف النظام، ردت عليه المقاومة الفلسطينية باشتباكات مع الشرطة الأردنية وبتشكيل القيادة الموحدة التي تضم كافة منظمات المقاومة، وقد شجبت القيادة الموحدة برنامج العشر نقاط ودعت إلى إجراء محادثات مع الحكومات العربية.³

وجد الملك حسين نفسه في صيف ذلك العام في مواجهة مشكلة حقيقية، إذ أصبح محصوراً بين شقين لا يستهان بهما، المنظمات الفلسطينية التي تزيد من سلطاتها داخل الأردن، وإسرائيل التي تهدد وتتوعد بالانتقام إذا لم يوقف الملك حسين العمليات الفدائية التي تشن من الأراضي الأردنية. وكان الملك يسعى لتصحيح الوضع والحفاظ على عرشه، إذ أدرك أنه لا بد من التصادم بين النظام ومنظمات المقاومة الفلسطينية.⁴

¹ فلسطين تاريخها وقضيتها المرحلة الثانوية. (1983) ط 1. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، ص 170-172.

² شحادة، محمد. (1990). "الحرب الأهلية 1970-1971 وتأثيرها على الوضع السياسي في الأردن". الكاتب، العدد 122: ص 28.

³ المصدر السابق، ص 28.

⁴ هويدى، أمين. (1986). كينسجر وإدارة الصراع الدولي. القاهرة: دار الموقف العربي، ص 237.

اضطر النظام الأردني بعد ذلك إلى توقيع بيان مشترك مع القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية، يقضي بإخراج الجيش الأردني من المدن وضواحيها ووقف الاشتباكات المسلحة بين الطرفين، ويضمن الحرية التامة للعمل الفدائي، ويمنح الحرية لتسليح الفلسطينيين، ويعتبر برنامج العشر نقاط لاغياً، الأمر الذي أدى إلى فرض واقع جديد في البلاد، وهو أن أصبحت حركة المقاومة الفلسطينية قوة جديدة لا يستهان بها في الأردن.¹

استمرت الأمور بالتصعيد بين الطرفين، وبدأ الملك حسين يعد العدة لتوجيه ضربة نهائية إلى حركة المقاومة الفلسطينية، أمراً للجيش الأردني بالعمل على تصفية المقاومة في مدينة عمان في حزيران من عام 1970. كما وقامت الوحدات البدوية من الجيش الأردني بمهاجمة مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في عمان، وهما مخيمي الحسين والوحدات. التقى على إثر هذه الأحداث كل من ياسر عرفات والملك حسين، واتفقا على وقف إطلاق النار. وحدث لاحقاً أن عقد مؤتمر في طرابلس - ليبيا لمناقشة الأحداث الجارية في الأردن، حضرته مجموعة من الدول العربية، بهدف إصلاح العلاقات بين منظمة التحرير والنظام الملكي. أدى المؤتمر إلى اتفاق تعهد بموجبه الجانب الأردني بعدم التعرض لنشاطات حركة المقاومة، والاعتراف بلجنتها المركزية، وتعهد الجانب الفلسطيني بإخراج الأسلحة والقواعد العسكرية من المدن الأردنية، وعدم حمل السلاح أثناء التواجد فيها. إلا أن الوفاق لم يدم طويلاً بين الطرفين.

في نفس العام، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع عرف باسم "مشروع روجرز"، يهدف إلى حل الأزمة في الشرق الأوسط، اعتبرته حركة المقاومة الفلسطينية

¹ شحادة. مصدر سبق ذكره. ص 29.

محاولة لتسوية القضية الفلسطينية سياسياً، وأكدت رفضها للمشروع وعزمها على الاستمرار بالكفاح.

عادت الاشتباكات مجدداً، وقام الجيش الأردني بقصف قواعد الفدائيين في عمان والزرقاء، بعد إعلان الملك حسين بأنه سيواجه أي محاولة للنيل من وحدة البلاد وسيادتها. في بداية أيلول من عام 1970، هاجمت مجموعة من الفلسطينيين عدداً من الطائرات المدنية والتي كانت تقل مسافرين، في معظمهم من الأمريكيين، وأرغمتها على الهبوط في المطار الصحراوي، شمال شرق مدينة الزرقاء. استغل الملك حسين الموقف وبدأ بالعمل على إجلاء الفدائيين من الأردن، أمراً للجيش بتحريك المدفعية والدبابات، واشتعلت الاشتباكات بين الطرفين من جديد.¹

في الثاني عشر من أيلول، أعلن الملك حسين الأحكام العرفية، واستبدل الحكومة المدنية بحكومة عسكرية. وفي السادس عشر من أيلول، نشرت الصحافة الأمريكية عل لسان كل من نيكسون، الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، وكيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي، بأن الولايات المتحدة ستضطر إلى التدخل لنجدة الأردن إذا هددت أي من سوريا والعراق النظام الملكي فيها. وفي السابع عشر من أيلول تحركت المدرعات السورية باتجاه شمال الأردن.²

قام الجيش الأردني في نفس اليوم بشن هجوم على قواعد الفدائيين في عمان وشمال البلاد، وأعلنت بذلك كل من سوريا وليبيا والجزائر دعمها لحركة المقاومة الفلسطينية، وقامت الحكومة العراقية بنقل 12 ألف جندياً إلى شمال شرق الأردن، أما القوات السعودية فقد قامت بدعم الجيش الأردني ضد المقاومة الفلسطينية.

¹ المصدر السابق، ص 29-32.
² هويدى. مصدر سبق ذكره. ص 237-238.

وبدأت حرب الشوارع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في عمان والزرقاء والشمال، واجتازت وحدات جيش التحرير الفلسطيني الموجودة في سوريا حدود الأردن، وهاجمت مواقع الجيش الأردني هناك.¹

في التاسع عشر من أيلول، اجتازت الحدود الأردنية أكثر من مائة دبابة سورية، واستمر العدد بالازدياد، الأمر الذي دعا الرئيس نيكسون وبتوصية من كيسنجر بإعلان حالة التأهب بين القوات الأمريكية وتحريك سفن الأسطول السادس باتجاه سواحل لبنان وإسرائيل. كما وجه إنذاراً إلى السوفييت يحثهم على ردع السوريين. استفز ذلك السوفييت وقاموا بشجب الموقف الأمريكي والمساعدات العسكرية لإسرائيل.

تقدم الملك حسين بطلب المساعدة من الأمريكيين والبريطانيين بعد أن سقطت إربد في أيدي القوات السورية. وبدأت كل من أمريكا وإسرائيل بوضع خطة تهدف إلى شن هجوم على القوات السورية الموجودة في إربد، وبدأت إسرائيل بتحريك قواتها المدرعة المتمركزة في مرتفعات الجولان باتجاه المدينة. إلا أن القوات الأردنية تمكنت من إيقاف التقدم السوري بشكل مؤقت.²

جاء سلسلة الأحداث المتكررة، أدانت الدول العربية أفعال النظام الأردني وقامت بعض الدول، مثل ليبيا وتونس، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن، وعقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة نتج عنه الإعلان عن هدنة رفضتها منظمة التحرير، تقضي بسحب القوات الفلسطينية إلى خط إطلاق النار مع إسرائيل، وتتعترف بموجبه الأردن بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للفلسطينيين فيها.

¹ شحادة. مصدر سبق ذكره. ص 32-33.
² هويدي. مصدر سبق ذكره. ص 239-242.

في السابع والعشرين من أيلول، وقع كل من ياسر عرفات والملك حسين اتفاقية عرفت باسم "اتفاقية القاهرة"، تقضي بوقف جميع الأعمال الحربية، وإطلاق سراح المعتقلين، أتبعت باتفاقية أخرى في تشرين الأول من نفس العام، اعتبرت بموجبها منظمة التحرير الفلسطينية منظمة رسمية تعبر عن مصالح الشعب الفلسطيني، ومسؤولة عن منظمات حركة المقاومة الفلسطينية. وأصبحت عمان مقراً للجنة المركزية لمنظمة التحرير ومؤسساتها السياسية والعسكرية، وافتتحت اللجنة مكاتب لها في مدن أخرى من البلاد.¹

كان للاتحاد السوفييتي موقفاً واضحاً ومسانداً للشعب الفلسطيني، وعبرت الحكومة السوفيتية عن قلقها إزاء ما يحدث من نزاع في الأردن، وحذرت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من التدخل العسكري في الأردن، ودعت إلى وقف الاقتتال ووقف إبادة فصائل حركة المقاومة الفلسطينية.²

أما أمريكا، وبعد أحداث أيلول عام 1970، قدمت دعماً للأردن بقيمة 30 مليون دولاراً، وقام الملك حسين مجدداً بإجراء مفاوضات مع الإسرائيليين، وأعلن عن إمكانية توقيع اتفاقية معهم في عام 1971.³

عادت الاشتباكات مجدداً بين حركة المقاومة الفلسطينية وقوات الجيش الأردني في عمان وجرش في تشرين الثاني عام 1970. واستمرت عمليات الهجوم على مواقع المقاومة حتى آذار عام 1971، واستولت القوات الأردنية على مدينة إربد. وفي نيسان من نفس العام، أجليت القوات الفلسطينية من عمان ومناطق أخرى في الأردن، وتم توزيعها على مخيمات اللاجئين في عجلون وجرش. تبع ذلك استيلاء كامل على كافة القواعد الفلسطينية في البلاد. كلفت الاشتباكات المسلحة القوات الفلسطينية خسائر كبيرة، واضطر القسم الأكبر من الفدائيين

¹ شحادة، مصدر سبق ذكره، ص 33-34.

² نفس المصدر السابق، ص 35.

³ نفس المصدر السابق، ص 35-36.

إلى مغادرة الأردن إلى كل من سوريا ولبنان، وأصبح الأردن معزولاً بعد أن قطعت معظم الدول العربية مثل الكويت وليبيا وسوريا والعراق والجزائر علاقاتها معه. في حين استمرت كل من السعودية والإمارات بدعم النظام الأردني.

تعرض الفلسطينيون جراء الأحداث التي دارت في الأردن إلى تمييز كبير من قبل النظام، تمثل في حرمانهم وطردهم من الوظائف الحكومية والمؤسسات والجيش. كما اتخذت الحكومة الأردنية إجراءات تعسفية بحق مواطنيها في البلاد، فمنعت حرية التعبير والاجتماع والمظاهرات، وقامت بحملات اعتقال واسعة، وخصوصاً لأعضاء الحزب الشيوعي الأردني. وجراء العزلة التي أطبقت على الأردن، حاول الملك حسين إعادة النظر في علاقاته مع الدول العربية من خلال المؤتمر الذي عقد في جدة، إلا أن اغتيال وصفي التل، الذي كان رئيساً لوزراء الأردن، على أيدي الفلسطينيين، قضى على المحادثات الجارية في المؤتمر.

وفي آذار عام 1972، تقدم الملك حسين باقتراح يجعل كل من فلسطين والأردن منطقتي حكم ذاتي تشكلان المملكة الأردنية الهاشمية، اتهمه الحزب الشيوعي الأردني بأنه محاولة للقضاء على القضية الفلسطينية، وبأنه يخدم المصالح والأهداف التوسعية الإسرائيلية.¹ في عام 1973، وفي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر، حصلت منظمة التحرير الفلسطينية ولأول مرة على اعتراف جميع الدول العربية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي تم تأكيده رسمياً في مؤتمر القمة الذي عقد في الرباط-المغرب، ومنذ ذلك الحين بدأ التعامل مع منظمة التحرير بمعزل عن النظام الأردني.²

تولي حافظ الأسد الحكم في سوريا

¹ نفس المصدر السابق، ص 36-39.

² نفس المصدر السابق، ص 42.

قام حزب البعث وعدد من الأحزاب في سوريا بالتوقيع على وثيقة الانفصال في العام 1961، وعلى أثر ذلك اعتقل حافظ الأسد مع عدد من رفاقه من اللجنة العسكرية في مصر لمدة 44 يوماً، وأطلق سراحهم بعد ذلك وأعيدوا إلى سوريا في إطار عملية تبادل مع ضباط مصريين كانوا قد احتجزوا في سوريا. وأبعد حافظ الأسد بعد عودته عن الجيش لموقفه الراض للانفصال وأحيل إلى الخدمة المدنية في إحدى الوزارات. وبعد أن استولى حزب البعث على السلطة في الثامن من آذار عام 1963 أعيد حافظ الأسد إلى الخدمة من قبل صديقه ورفيقه في اللجنة العسكرية مدير إدارة شؤون الضباط آنذاك المقدم صلاح جديد، ورفقي بعدها في العام 1964 من رتبة رائد إلى دفعة لواء دفعة واحدة، وعين قائداً للقوى الجوية والدفاع الجوي. وبدأت اللجنة العسكرية بتعزيز نفوذها وكانت مهمتها توسيع شبكة مؤيدة للحزب في القوات المسلحة.

قامت اللجنة العسكرية في الثالث والعشرون من شباط العام 1966 بقيادة صلاح جديد وبمشاركة حافظ الأسد بالانقلاب على القيادة القومية لحزب البعث والتي ضمت آنذاك مؤسس الحزب ميشيل عفلق ورئيس الجمهورية أمين الحافظ ليتخلى بعدها صلاح جديد عن رتبته العسكرية لإكمال السيطرة على حزب البعث وحكم سوريا، فيما تولى حافظ الأسد وزارة الدفاع.¹

بدأت الخلافات بين حافظ الأسد وصلاح جديد بعد هزيمة عام 1967، حيث انتقد صلاح جديد أداء وزارة الدفاع السورية خلال الحرب وخاصة القرار بسحب الجيش وتأخر غير مفهوم لسلاح الجو السوري في دعم نظيره الاردني مما أدى إلى تحميل حافظ الأسد

¹ ويكيبيديا . الموسوعة الحرة. نسخة الكترونية ar.wikipedia.org/wiki .

مسؤولية الهزيمة، وتفاقت هذه الخلافات مع توجه صلاح جديد نحو خوض حرب طويلة مع إسرائيل، بينما عارض حافظ الأسد ذلك لإدراكه أن الجيش لم يكن مؤهلاً لمثل هذه الحرب. وصلت الخلافات بينهما إلى أوجها خلال أحداث أيلول الأسود عام 1970، حيث أرسل صلاح جديد الجيش السوري لدعم الفلسطينيين، لكن حافظ الأسد، وزير الدفاع السوري آنذاك، امتنع عن تقديم التغطية الجوية للجيش وتسبب في إفشال المهمة. وعلى أثر ذلك قام صلاح جديد بعقد اجتماع للقيادة القطرية لحزب البعث والتي قررت بالإجماع إقالة حافظ الأسد مع رئيس الأركان مصطفى طلاس من مناصبيهما، ولكنه لم ينصع للقرار وتمكن بمساعدة مجموعة من الأشخاص الموالين له في الجيش من الانقلاب في السادس عشر من تشرين الثاني عام 1970 فيما عرف بالحركة التصحيحية¹ على صلاح جديد ورئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي وسجنهما مع العديد من رفاقه.

تولى حافظ الأسد منصب رئاسة مجلس الوزراء ووزير الدفاع في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام 1970، ثم ما لبث أن حصل على صلاحيات رئيس الجمهورية في الثاني والعشرين من شباط عام 1971 ليثبت في الثاني عشر من آذار رئيساً للجمهورية العربية السورية لمدة سبع سنوات بعد إجراء استفتاء شعبي ليكون بذلك أول رئيس في التاريخ السوري. وبعدها أعيد انتخابه في استفتاءات متتابعة في الأعوام 1978، 1985، 1992، 1999. وتولى الحكم مدعوماً بالجيش ونال استحسان الجماهير المرهقة في بادئ الأمر نتيجة الإصلاحات التي قام بها وبنائه للجيش السوري المدمر، وبذلك كانت الحركة التصحيحية بداية

¹ الحركة التصحيحية: هي حركة تغييرية انقلابية في سوريا قام بها وزير الدفاع حافظ الأسد ورئيس الأركان مصطفى طلاس في 16/11/1970 وعين على إثرها السيد أحمد الحسن الخطيب رئيساً للجمهورية، وكان رئيساً مؤقتاً، وصل بعدها حافظ الأسد إلى سدة الحكم حتى وفاته

عهد جديد في سوريا. فقد أدخلت إصلاحات إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وأنهت الصراعات الداخلية ورسخت سلطة الدولة وأنهت زمن الانقلابات.¹

ولم تتأثر العلاقات السورية الفتاوية حتى اشتعال الحرب اللبنانية عام 1975 حيث حاولت سوريا إخماد الحرب بالتدخل العسكري، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين الطرفين.²

حرب تشرين عام 1973

في السادس من تشرين الأول من عام 1973 والموافق العاشر من رمضان، ارتدى الرئيس السادات بعناية بدلته العسكرية الجديدة باعتباره القائد الأعلى، وعلق عليها أوسمته، وكان هذا بمثابة إنذار بأن الحرب مع إسرائيل على وشك الوقوع، وفي إسرائيل كان "إيلي عزرا"، مدير المخابرات العسكرية ما يزال نائماً. فقد كان هذا صباح يوم الغفران ويوم السبت، ويتذكر قائلاً: "رن جرس الهاتف في الساعة الرابعة صباحاً، ونقلوا إلي خبراً من مصدر موثوق، مفاده أن عميلاً على مستوى عال قال: "إن الحرب ستشعب هذا المساء في الساعة 18".³

في الساعات الأولى من الحرب دمر المصريون خط الدفاع الإسرائيلي على الضفة قناة السويس الشرقية، المعروف بخط بار- ليف، وتوقفوا وانتشروا على الضفة الشرقية جنوب مدينة القنيطرة. وكذلك استولى الجيش السوري على جبل الشيخ، وأخذ يتقدم في مرتفعات الجولان حيث وصل، عند ظهر اليوم التالي، على بعد خمسة أميال من جسر بنات يعقوب.⁴

¹ المصدر السابق. نسخة الكترونية.

² عيد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 77.

³ الطاهري، مصدر سبق ذكره، ص 147.

⁴ فلسطين تاريخها وقضيتها المرحلة الثانية. مصدر سبق ذكره، ص 183-203

وفي تلك الأثناء كانت حالة الحرب مفاجئة للحكومة وللجيش الإسرائيلي، فهي بالنسبة للشعب اليهودي المدني ذهول ورعب، فأغلبية الناس ذهبت إلى الكنيس للصلاة في يوم "الغفران"، وفجأة انطلقت صفارات الإنذار ووقع الرعب بينهم، كما كانت محطات الراديو تعطي الأوامر حتى يلتحق الإسرائيليون بوحداتهم، وعلى كل احتياطي في الدولة بين عمر 18-55 سنة أن ينفذ الأوامر. وفي هذه المرة الأولى منذ حرب 1948 ينجح فيها العسكريون العرب بخوض معركة مفاجئة ضد الجيش الإسرائيلي الذي لم يقهر حتى الآن.

فقد كانت الأيام الأولى في هذه الحرب في صالح قوات التحالف المصرية- السورية، وقد تضمنت المهمة الأولى التعمق حتى 10 كم في سيناء، وتقوية المواقع فيها. وفي الثامن من تشرين الأول، أخفقت القوات الإسرائيلية، التي قامت بهجوم معاكس، إخفاقاً ذريعاً.¹ وبلغ حجم المفاجأة في إسرائيل والذعر الذي أحدثته، أن أوشك القادة على استخدام الأسلحة الذرية ضد الأهداف العربية الاستراتيجية، وفكرت "غولدا مائير" في الانتحار، وأصيب "موشيه دايان" بالذهول والانهيار.

ولم يكد يمضي الأسبوع الأول من القتال، حتى كانت الولايات المتحدة قد أقامت جسراً جويّاً وآخر بحرياً لنقل السلاح والذخيرة بكميات كبيرة وأنواع متطورة إلى إسرائيل، وهذا ما يسر لإسرائيل الوقوف أولاً ومن ثم التقدم.

أخذت الدولتان العظميان، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، تقومان باتصالات لحصر النزاع ووقف إطلاق النار، وبعد مرور أسبوعين على بدء القتال، دعى الاتحاد السوفييتي وزير الخارجية الأمريكي، هنري كيسنجر، إلى موسكو حيث جرى الاتفاق على اقتراح وقف إطلاق النار. وفي الثاني والعشرين من تشرين الأول عام 1973 صدر قرار

¹ الطاهري، مصدر سبق ذكره، ص 144-145.

مجلس الأمن رقم 338، الذي ينص على دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال إلى وقف إطلاق النار بصورة تامة في مدة لا تتجاوز اثنتا عشرة ساعة من لحظة اتخاذ القرار، وكذلك دعوة جميع الأطراف المعنية إلى البدء بتنفيذ قرار 242 لعام 1967 بجميع أجزائه، وأن تبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم، لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.¹

في الثالث والعشرين، اتصل وزير الخارجية الأمريكي، كيسنجر، بالرئيس السادات مقترحاً عليه أن تجري مفاوضات فض الاشتباك مباشرة بين العسكريين من كلا الطرفين، وحضرها ممثلون من الأمم المتحدة والفريق عبد الغني الجمصي من الطرف المصري، ومدير المخابرات الإسرائيلية العسكرية من الطرف الإسرائيلي. وجرت المفاوضات في خيمة وسط الصحراء قرب علامة للمسافات تشير إلى الكيلومتر 101، ولهذا السبب أطلق على هذه المفاوضات اسم "الكيلومتر 101".²

خسر السادات الحرب، ولكنه بتلقيه درساً للإسرائيليين وبعبره القناتة، ربح معركة مهمة. وأصبح الآن بمقدوره ان يفاوض على قدم المساواة. وبإخلاقه مع نفسه كان يتوقع مبادرة جريئة جديدة.³

مما لا شك فيه أن حرب تشرين أوجدت تغييراً في استراتيجية النزاع لدى جميع الأطراف، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولكن كان يهمننا هنا هو التغيير الذي طرأ على استراتيجية الجانب العربي، وهو التغيير الذي يفسر أكثر من غيره الخلفية التي قامت عليها اتفاقية سيناء. في قلب هذا التغيير تقع حقيقة الاقتناع بقبول إسرائيل كواقع سياسي وإقليمي من أوساط القيادات السياسية الحاكمة في الدول العربية إلى أوساط الجماهير العربية.

¹ ، فلسطين تاريخها وقضيتها المرحلة الثانوية، مصدر سبق ذكره، ص 203-204.

² الطاهري، مصدر سبق ذكره، ص 152.

³ نفس المصدر السابق، ص 154.

ففي مصر ودول عربية أخرى أصبحت التسوية الممكنة فلسفة يومية يتغذى منها الرأي العام العربي، وأصبحت شعاراتها متداولة رسمياً وشعبياً على موجات مختلفة. ومع اقتراب محاولة وزير خارجية الولايات المتحدة، كيسنجر، الثانية لتحقيق اتفاق بين مصر وإسرائيل، كانت القناعات بالتسوية داخل مصر قد اكتمل تبلورها حول محورين: المحور الأول: إن النزاع العربي- الإسرائيلي يمكن أن يتخذ شكلاً سلمياً تلعب فيه السياسة والدبلوماسية دوراً أهم من دور الحرب والقوة العسكرية، أي أن المواجهة العسكرية يمكن أن تنتهي ويحل مكانها مجابهة حضارية بين الكيان الإسرائيلي والكيانات العربية المحيطة بها.

المحور الثاني: الافتراض بأن العلاقة السلمية مع الكيان الإسرائيلي يمكن أن تحمل معها المنعطف التاريخي لهذا الكيان، حيث ستزول عنه صفة الصهيونية والعدوانية والتوسعية، ويمكن آنذاك امتصاصه تدريجياً في الكيانات العربية. هذه هي الخلفية السياسية الفكرية التي تم من خلالها صناعة اتفاقية سيناء.¹

مفاوضات كامب ديفيد

دعا الرئيس المصري أنور السادات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، دعوة شخصية، لحضور جلسة افتتاح مجلس النواب المصري في السابع من تشرين الثاني عام 1977، وقبل عرفات الدعوة، بينما ألقى السادات كلمة الافتتاح، حيث أعلن من خلالها استعداداه للذهاب إلى أقاصي العالم بحثاً عن السلام. وبذلك رمى السادات الكرة في ملعب الإسرائيليين. والآن كان على رئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغن، الذي تولى السلطة في الحادي والعشرين من حزيران عام 1977، عن حزب الليكود، أن يتمسك بالعرض وأن يدعو

¹ العمدة عدنان. (1976). "اتفاقية سيناء ومستقبل النزاع العربي الإسرائيلي. شؤون فلسطينية". العدد 51-54: ص 28-29.

السادات رسمياً للمباحثات. وفي هذه الأثناء قال السادات إنه مستعد، في حال تلقّيه دعوة مكتوبة، أن يذهب إلى إسرائيل في الأسبوع التالي.¹

تلقى السادات الدعوة صباح السابع عشر من تشرين الثاني، قبل بضع ساعات من سفره إلى سوريا ليطلب من الرئيس الأسد دعمه في رحلته إلى القدس. قرر السادات أن يقترح على السوريين تأييد مبادرته للسلام، وليعملاً معاً من أجل عملية سلام شامل. ولكنه لم يفلح بجذب الأسد، ولدى عودته إلى مصر، عقد مؤتمراً صحفياً وأعلن على الملأ قبوله دعوة بيغن، حيث زار القدس في التاسع عشر من تشرين الثاني عام 1977 لمدة يومين.²

اكتسبت زيارة السادات لإسرائيل معناها، كتحول تاريخي في مجرى الصراع العربي- الإسرائيلي، بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في السابع عشر من أيلول عام 1978، من جانب كل من أنور السادات، الرئيس المصري، ومناحيم بيغن، رئيس الحكومة الإسرائيلية، وجيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

حددت الوثيقة الأولى من الاتفاقية، الرؤية الأمريكية- الإسرائيلية- المصرية المشتركة لأسس عملية السلام بين إسرائيل والدول العربية. ودعت حكومات لبنان وسوريا والأردن إلى الانضمام إليها، كما نصت على إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لمدة خمس سنوات، يتم في نهايتها التداول بشأن الوضع النهائي لهذه المناطق، وحددت الوثيقة الثانية أسس السلام بين إسرائيل ومصر كما ألحقت بالوثيقتين ملاحق تنظم مراحل التنفيذ، وتحدد مجموعة من الالتزامات المتبادلة.³

الحرب الأهلية اللبنانية والموقف السوري

¹ الطهري، مصدر سبق ذكره، ص 151-152.

² نفس المصدر السابق، ص 158.

³ فلسطين تاريخها وقضيتها المرحلة الثانوية، مصدر سبق ذكره، ص 216

عندما اندلعت الحرب اللبنانية، كانت سوريا طرفاً فيها وظلت حتى النهاية، ولكن موقفها تغير تدريجياً من البداية وحتى انعقاد القمة العربية السادسة في الرياض عام 1976، إذ كانت في البداية حليفاً للمعسكر الفلسطيني وأصبحت فيما بعد حليفاً للجبهة المارونية الرجعية، ومرت في انتقالها من الموقع الأول إلى الثاني في مرحلة كاملة حاول الحكم السوري من خلالها الالتزام بحياد ظاهري، ولعب دور الحكم بين أطراف الحرب اللبنانية، إلا أنه استمر في التدخل بأشكال وأهداف تغيرت بحسب ما كانت تمليه الظروف.

كانت حرب لبنان حرباً من أجل تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية، وبالأحرى كانت حرباً بين صيغتين للتسوية السلمية: الصيغة الأمريكية-الصهيونية، واقتضت هذه الصيغة تصفية المقاومة الفلسطينية، حيث استعملت العصابات المسيحية اللبنانية لتحقيق هذا الهدف بالمرأنة على تلاحم العصابات المسيحية مع الجيش اللبناني، والصيغة السورية-الفلسطينية، مدعومة من الاتحاد السوفييتي، وساندها كذلك اليسار اللبناني والمسلمون اللبنانيون إلى جانب المقاومة الفلسطينية.

كان الهدف الأساسي للمشروع الأمريكي-الصهيوني للتسوية هو إعادة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني عن طريق عزل الاتحاد السوفييتي عن التسوية وعزل الدول العربية عن المقاومة الفلسطينية، إلا أن هذه الخطة لم تتجح إلا على الجبهة المصرية، حيث عقدت اتفاقية سيناء، التي كانت قائمة على مكاسب اقتصادية هامة بالنسبة لمصر، كقناة السويس ونفط أبو رديس، والتي اعتبرها النظام المصري أهم من الأخطار السياسية التي قد تتجم عنها. في حين أنه لم تكن هناك أية مصالح اقتصادية قد تحققها سوريا من انسحاب إسرائيل من الجولان،

خاصة أن سوريا كانت محاطة بأجواء المقاومة، ودخول سوريا في أية تسوية جزئية كان سيعتبر خيانة سياسية.¹

أخذت الحرب اللبنانية منذ عام 1975 شكل الجولات المتقطعة، فكانت هناك محاولات أردنية- سورية لإخماد النار المندلعة في لبنان أسفرت عن "المبادرة السورية" في أيار 1975، وخصوصاً بعد الفشل الأمريكي في تحقيق اتفاقية جزئية بين مصر وإسرائيل. وفي حزيران، وبعد تجدد القتال في لبنان، تم تشكيل لجنة التنسيق المشتركة السورية-الأردنية. هدأت الأمور في لبنان في صيف ذلك العام، حتى اشتعلت من جديد في آب وتجدد الهجوم على المقاومة الفلسطينية. وكانت هذه الجولة من الحرب أكثر ضراوة وتدميراً من كل ما سبقها، حيث قام اليمين المسيحي اللبناني بإقحام الجيش اللبناني في الحرب بهدف تصفية المقاومة الفلسطينية. انتهت هذه المحاولات بالفشل عندما هزمت قوى اليمين المسيحي في معركة الفنادق في بيروت في شهر تشرين الأول من عام 1975. تبع ذلك اتفاق بين كل من أمريكا والنظام السوري وبمباركة سوفيتية، يلتزم بموجبه السوريون بالعمل على فرض الأمن في لبنان عن طريق لجم المقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني، تمهيداً لتسوية شاملة للنزاع العربي- الإسرائيلي. تلا هذا الاتفاق جولة جديدة من القتال بدأها اليمين اللبناني المسيحي في مجزرة "السبت الأسود" في 6 كانون الأول 1975.²

في بداية عام 1976، دخلت وحدات من جيش التحرير الفلسطيني إلى لبنان، قادمة من سوريا. أعلن بعدها وقف تام للقتال تحت إشراف سوريا، والذي كان بداية لهدنة استمرت حتى آذار من العام نفسه. في كانون الثاني، طالبت دمشق كلاً من أمريكا وإسرائيل بدخول الجيش السوري إلى لبنان بهدف فرض الأمن والسيطرة على المقاومة الفلسطينية، إلا أن هذا

¹ شحادة، جورج. (د.ت). الحرب الدولية العربية في لبنان التدخل السوري وآفاقه. دن، ص 3-6.
² نفس المصدر السابق، ص 12-15.

الطلب قبول بالرفض من كلا الطرفين. كما عملت فتح وكمال جنبلاط على عرقلة النوايا السورية، وبذلك كان انهيار الحل السوري في ذلك الحين.¹

تمكن النظام الأردني لاحقاً من إقناع أمريكا وإسرائيل بضرورة دخول القوات السورية إلى لبنان بهدف تشكيل ضغط هناك، وبالفعل دخلت القوات السورية دون إعلان، واستلمت أهم المراكز الحدودية بين لبنان وسوريا، وعززت وجودها العسكري في بيروت تحت ستار الصاعقة، وسيطرت على مطار بيروت الدولي وجميع طرق المواصلات بين المناطق اللبنانية الإسلامية والخارج. وأعلن الملك حسين تأييده الكامل للوجود السوري في لبنان ولدوره فيها.²

وتم الدخول السوري الرسمي إلى الأراضي اللبنانية بالجنود والدبابات في الأول من حزيران من عام 1976، تحت عنوان وقف المجازر ومنع تقسيم لبنان، الأمر الذي أدانه كل من الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وكانت سوريا تراهن على عدم قدرة المقاومة من التصدي للجيش السوري، وتراهن أيضاً على الصاعقة والقوى اللبنانية الموالية لها في إخضاع فتح والضغط عليها لقبول الشروط السورية والتعاون معها. إلا أن المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية قامتا بتشكيل قيادة مركزية مشتركة للتصدي للقوات السورية، وقامت بالهجوم على الصاعقة وحلفائها من اللبنانيين، الأمر الذي دعا السوريين إلى التوغل باتجاه بيروت وصيدا لإنقاذ حلفائهم، إلا أنهم فشلوا أمام صمود المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين، واعترفت سوريا بفشل هجومها واضطرت إلى الذهاب إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب في التاسع والعاشر من حزيران والذي عقد في القاهرة.³

¹ نفس المصدر السابق، ص 16-20.

² نفس المصدر السابق، ص 20-23.

³ نفس المصدر السابق، ص 26-29.

وجاءت قرارات العاشر من حزيران تطالب بانسحاب الجيش السوري من لبنان لتحل مكانه "قوات أمن عربية" خاضعة للجامعة العربية، ولم تصل القوات العربية إلى لبنان حتى آخر حزيران. إلا أن القوات السورية استمرت في قتالها ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. وفي جلسة مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد في 12 و 13 من تموز، أكدت الدول العربية تراجعها عن مطالبة سوريا بالانسحاب من لبنان.

وحدث في 22 حزيران أن شنت قوى شمعون- فرنجية هجوماً على مخيم تل الزعتر للاجئين الفلسطينيين، وبمساندة وتشجيع من الحكم السوري. كما وأعلن حزب الكتائب في 27 من حزيران اشتراكه في الهجوم الذي حصل على المخيم. وقامت القوات السورية بفرض حصار تمويني على مناطق اليسار اللبناني والمقاومة الفلسطينية.¹

سقط مخيم تل الزعتر في 12 آب 1976، بعد صمود دام 52 يوماً. وبعد سقوط المخيم بيومين، دعت كل من السعودية والكويت إلى عقد قمة عربية لحل الأزمة اللبنانية، بهدف التوصل إلى إجماع عربي يؤيد التدخل السوري في لبنان، بشرط أن يتلاءم هذا التدخل مع المصلحة المصرية- السعودية. وقام الحكم السعودي ببذل جهود لكسب ود النظام السوري عن طريق عروض التمويل التي قدمتها السعودية للقيام بمشاريع اقتصادية في سوريا، ومنح سوريا قرضاً بقيمة 265 مليون ريال.

وكان الحكم السوري في أواخر آب قد قدم حججاً لكي لا يسحب جيشه من لبنان، ألا وهي تقسيم لبنان أو استمرار التدخل السوري للعمل على منع هذا التقسيم. وقامت القوات السورية بمواجهة القوات الوطنية المشتركة، وكان خيارها بين أن تواجه القوات السورية العسكرية وتطرد من جيب الجبل، أو أن تنسحب لصالح الجيش السوري و"طلائع الجيش

¹ نفس المصدر السابق، ص 32-38.

العربي اللبناني " التابع له، مانحة قيادة المقاومة الفلسطينية مهلة مدتها خمسة عشر يوماً، أي حتى منتصف أيلول، حتى تحسم موقفها. وفي الثاني من أيلول، قام الملك حسين بزيارة إلى سوريا أكد فيها على وحدة الموقف السوري-الأردني. وفي تلك الأثناء، كانت هناك محاولات سورية للعمل على إضفاء شرعية لوجودها في لبنان، من خلال اقتراح سوري بضم لبنان إلى اتحاد كونفدرالي مع سوريا والأردن، أو من خلال عقد اتفاق أمني بين سوريا ولبنان يستمر لعدة سنوات ويكون قابلاً للتجديد. إلا أن أيّاً من الاقتراحين لم يحصل على تأييد لبناني، ذلك أن الأطراف اللبنانية وحتى الموالي منها لسوريا، حريص على الحفاظ على استقلال لبنان عنها.¹

شعر النظام السوري أنه لا بد له من غطاء عربي يضفي شرعية على وجوده وتدخله في لبنان، إذ لم يكن بالإمكان احتلال لبنان المسلم بالقوة، وذلك لما سيكلفه ذلك من أرواح وأموال، بالإضافة إلى المعارضة التي ستواجهه من العرب، لا سيما وأن المقاومة الفلسطينية لن تقبل بوجود الجيش السوري في لبنان، إذا لم تضمن سلامتها ومستقبلها فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية. كل هذا اضطر النظام السوري إلى الاتفاق مع المحور المصري-السعودي، وحصل بذلك على تأييد الاتحاد السوفييتي الذي أخذ يضغط على الفلسطينيين واللبنانيين للموافقة على دخول الجيش السوري إلى لبنان. وطلب من المقاومة الفلسطينية في اجتماعي شتيرة في 17 و 19 أيلول أن تقوم بسحب قواتها من مواقعها دون قيد أو شرط، ليحل محلها الجيش السوري. إلا أن ياسر عرفات أعلن أنه لا يستطيع أن يفرض مثل هذا الموقف على قوات المقاومة، واشترط أن تشرف الجامعة العربية على هذا الانسحاب.

¹ نفس المصدر السابق، ص 43-50.

ونتيجة لعدم الاتفاق بين الطرفين السوري والفلسطيني، أعد النظام السوري للقتال الذي بدأ فعلاً في فجر 28 أيلول 1976، عندما شنت القوات السورية وقوات الجبهة المارونية هجوماً موسعاً على مواقع القوات اللبنانية- الفلسطينية شمالي طريق بيروت- شتورة. حسمت المعركة خلال 48 ساعة، بعد أن أعطت قيادة فتح أمراً لقواتها بالانسحاب دون قتال. قامت بعد ذلك القوى المارونية بمحاصرة مدينة عاليه، ولكنها فوجئت بمقاومة لبنانية- فلسطينية ضارية. خفت حدة القتال تدريجياً، وقامت سوريا باحتلال المناطق التي انسحبت منها القوات المشتركة، الأمر الذي أثار استياء بعض الأوساط المارونية التي لم تكن تريد وجود أي من الطرفين السوري أو الفلسطيني في أراضيها. إلا أن سوريا بررت ذلك بأنها تريد وقف المجازر الطائفية في تلك المناطق ومنع تقسيم البلاد. وهذا يثبت أن سوريا لا تريد فقط قمع الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، ولكنها ترمي إلى السيطرة على لبنان بأكمله.

وأعربت كل من مصر والسعودية عن استيائها من السلوك السوري في لبنان، وعبرت السعودية عن ذلك بسحب وحداتها العسكرية الموجودة في الجولان والأردن، أما مصر فقد دعت إلى قمة سداسية هدفت من خلالها إلى معارضة بسط نفوذ المحور البعثي- الهاشمي على لبنان، ومعارضة العمل على سحب المقاومة الفلسطينية من قبل قوة خارجية، والعمل على تسوية شاملة للنزاع العربي- الإسرائيلي، تتضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة عن المحور البعثي- الهاشمي. وعرضت مصر على فرنسا أن ترسل قوات فرنسية إلى لبنان تشارك قوات عربية في مهمة "حفظ السلام"، إلا أن الحكم الفرنسي رفض التدخل عسكرياً في لبنان.

بدأت سوريا تنهياً لحملة عسكرية جديدة في لبنان، وبالفعل، وفي 12 تشرين الأول، شنت القوات السورية هجوماً على محور جزين- صيدا، ثم على محور صوفر- بيروت. وقد كلف

هذا الهجوم سوريا الكثير، خصوصاً مع وجود مقاومة لم تتوقعها القوات السورية. وكان الهدف السوري وراء هذا الهجوم هو احتلال مناطق المقاومة الفلسطينية وانتزاع إقرار عربي بالدور السوري في لبنان. ولم يكن أمام المحور المصري-السعودي سوى الإقرار بهذا الدور. وبذلك كان لا بد من اللقاء بين هذه الأطراف، والذي تم بانعقاد قمة سداسية في الرياض في 17 و 18 تشرين الأول.¹

وكان من قرارات مؤتمر قمة الرياض تحويل "قوة السلام" إلى "قوة ردع" حدد عدد أفرادها بثلاثين ألف جندي. وبما أن مصر رفضت الاشتراك في هذه القوة، فإن القوة العسكرية الرئيسية فيها ستكون قوة سورية، مما يعني حصول الجيش السوري على تكليف رسمي من قبل المحور المصري-السعودي بحفظ الأمن في لبنان، الأمر الذي كان بمثابة إقرار عربي للدور السوري في لبنان، على أن تعمل القوات السورية تحت إمرة رئيس الجمهورية اللبناني شخصياً. كما وأقر المؤتمر على ضمان سلامة المقاومة الفلسطينية في الأراضي اللبنانية. وفي الوقت ذاته، حصلت إسرائيل على ضمان عربي بتجميد العمليات العسكرية الفلسطينية حتى يتم التوصل إلى تسوية عربية-إسرائيلية.

عقد مؤتمر القاهرة بعد أسبوع واحد من مؤتمر الرياض، وأوكلت إليه مهمة تشكيل قوة الردع وتويلها. وكننتيجة لرفض كل من مصر وليبيا والعراق المشاركة في هذه القوة، فقد تأكد الوجود السوري فيها باعتباره القوة الأساسية، وبالتالي تكرر الدور السوري المطلق في هذه القوة، والتي تم تمويلها من قبل السعودية والكويت بشكل رئيسي. وبدأ تحرك قوات الردع السورية لتتمركز في كل أنحاء لبنان، ما عدا الجنوب اللبناني، في العاشر من تشرين الأول من عام 1976.²

¹ نفس المصدر السابق، ص 50-62.

² نفس المصدر السابق، ص 78-84.

ويمكن سرد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية وإجمالها في عدة عوامل كان أهمها ما يلي:

1. التركيبة الطائفية في لبنان: شكل الموارد في لبنان في تلك الفترة أكثرية المسيحيين، ويعزو كثير من الكتاب بأنهم كانوا السبب الرئيسي وراء الحرب الأهلية، فهم يتمسكون باستقلالية لبنان ولا تعنيهم مبادئ الوحدة العربية، وهم غير مستعدين للتضحية من أجلها، وإذا كان الوجود الفلسطيني في لبنان يؤثر على كيانه، فالأفضل التخلص من الفلسطينيين ومشاكلهم، كل ذلك بالإضافة إلى الصراع التقليدي بين الدروز والموارنة والذي يخمد ويتأجج بين حين وآخر.¹
2. تعدد الأحزاب والهيئات والحركات والقوى والزعامات اللبنانية: إن وجود عدد كبير من الولاءات والانتماءات والزعامات في لبنان، أدى إلى تفكك الشعب اللبناني، وزاد من تمزقه ظهور الميليشيات المسلحة التي تتبع بعض الأحزاب، فعندما اندلعت الحرب كانت هذه الميليشيات هي مشكلة المشاكل، والقضية التي غدت استمرار الحرب.
3. الجيش اللبناني: الجيش اللبناني جيش طائفي بنسبة لا يمكن تجاوزها، ويعاني من نقص في التدريب والتسلح، ولهذا فلم يكن بإمكانه التدخل في الحرب لكبح جماحها، بل إنه انقسم إلى عدة جيوش تشارك في المعارك الداخلية.
4. الدور الفلسطيني: انتشر الفلسطينيون في لبنان بعد نكبة عام 1948، وبعد صدامات أيلول عام 1970 بين الفدائيين والجيش الأردني، ونزوح الفدائيين إلى لبنان،

¹ العلمي، أحمد. (د.ت). الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1983-1985. د.ن، ص 14-61.

فوجد الفلسطينيون ترحيباً لكفاحهم من الجنوب اللبناني إلا أن لبنان رسمياً كان يسيء للثورة ويفتعل الأزمات.

5. سوريا: لم يكن لسوريا مطامع في لبنان، ولكنها أرادت الحفاظ على حدود جبهتها الغربية، ولذلك فقد كانت مستعدة للدخول في تحالفات يمكن اعتبارها ضد الوطنية وضد المصالح الوطنية العليا. وقد دعم الجيش السوري الموارنة ضد الوجود الفلسطيني، واستمرت أعماله ضد الفلسطينيين طوال فترة الصراع.

6. الدور الإسرائيلي: لم تقتصر المطامع الإسرائيلية على أرض فلسطين، وإنما كذلك على الأراضي اللبنانية، فإسرائيل تحلم " بإسرائيل الكبرى" التي تشمل الجزء الجنوبي من لبنان وسوريا.

7. الفوارق الاجتماعية: كان المجتمع اللبناني، زمن الأتراك، مجتمعاً متخلفاً شبه إقطاعي، ولكنه بدأ ينهض، بعد ذلك، متجهاً نحو الاقتصاد الرأسمالي، فأصبحت هناك فئة تنعم بالثروات وفئات كثيرة تعاني الفقر والحاجة.

8. دور جامعة الدول العربية: حاولت الجامعة العربية، وظلت تحاول، احتواء الأزمة اللبنانية، فعقدت المؤتمرات في سبيل إيجاد حل يرضي جميع الأطراف، ولكنها في النهاية لم تستطع إيقاف النزيف الدموي الذي أصاب لبنان.¹

¹ نفس المصدر السابق، ص 14-61.

الاجتياح الإسرائيلي للبنان

لم تكن الحدود اللبنانية- الإسرائيلية يوماً ساحة للقتال منذ بداية الوجود الإسرائيلي، وكانت دائماً حدوداً هادئة منذ عام 1948، حتى بدأت تشهد بعض التوتر والمناوشات المحدودة عام 1967، نتيجة قيام المقاومة الفلسطينية بعمليات مسلحة عبر هذه الحدود. إلا أن طرد الأردنيين للمقاتلين الفلسطينيين، والطبيعة الجبلية للأراضي اللبنانية، هي التي أدت بالفلسطينيين للتوجه إلى لبنان، وبالتالي تصاعد العمليات العسكرية الفلسطينية ضد الأهداف الإسرائيلية، وكانت إسرائيل ترد على هذه العمليات بشن اعتداءاتها على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى مناطق الجنوب اللبناني.

وفي الخامس عشر من آذار عام 1982، قامت القوات الإسرائيلية بتعزيز وجودها في الجنوب اللبناني على إثر عملية ميونخ، حيث دخلت إلى عمق 15 كم داخل الأراضي اللبنانية مستخدمة الدبابات والطائرات، مما دعى مجلس الأمن إلى إصدار قرار في التاسع عشر من آذار يقضي بوقف إطلاق النار، وانسحاب إسرائيل من لبنان. لم ترسخ إسرائيل وأصبح من المتوقع قيامها بعملية كبيرة في الجنوب اللبناني، وذلك للقضاء على المقاتلين الفلسطينيين، ووضع حد للغارات الفلسطينية على الجليل في شمال إسرائيل، والتي كانت تتصاعد من حيث النوع والكم مع مرور الوقت. ومع اغتيال السفير الإسرائيلي في

بريطانيا على أيدي مسلحين، نفت المنظمات الفلسطينية بأن يكون لها أي علاقة بهم، وجدت إسرائيل في ذلك حجة قوية للاستمرار في عملياتها العسكرية.¹

وكان لإحساس الفلسطينيين بالظلم والاضطهاد، وإحساسهم بخيبة الأمل من الموقف العربي، الذي لم يفلح في حل القضية الفلسطينية، دوراً أساسياً في استمرار الكفاح الفلسطيني، مع علمهم الأكيد بعدم قدرتهم على هزم الآلة العسكرية الإسرائيلية، وكان هذا الكفاح المسلح، ومحاولة القضاء عليه، السبب الرئيسي وراء الغزو الإسرائيلي للبنان.

ولم تكن الأطماع الصهيونية متوقفة عند حدود فلسطين الجغرافية، بل كانت تمتد لتشمل الجنوب اللبناني وهضبة الجولان وجبل الشيخ. وقد تقدم اليهود باقتراحات إلى مؤتمر فرساي، بعد الاجتياح البريطاني لفلسطين وصدور وعد بلفور، تطالب بإلحاق هذه المناطق لفلسطين. كما طالبوا بالمصادر المائية الموجودة في الجنوب اللبناني، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض من قبل الحكومتين البريطانية والفرنسية، كما وقام بن غوريون باقتراح ضم لبنان في الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية وتغيير الحكومة فيها للسماح للموارنة بتأليف حكومة مسيحية، تستطيع من خلالها توقيع معاهدة سلام مع لبنان، بحيث تكسب إسرائيل جهة عربية جديدة، بعد الجهة المصرية وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وكي تتمكن كذلك من السيطرة على منابع المياه اللبنانية في الجنوب وتأمينها لمستوطنات الجليل، كما أن الانقسام الطائفي في لبنان ووجود دولة مسيحية موالية لإسرائيل سيؤدي إلى سلخ لبنان عن التحالف العربي، ويمنع احتمال تحول لبنان إلى دولة مواجهة مع إسرائيل.²

¹ العلمي، مصدر سبق ذكره، ص 73-80.

² نفس المصدر السابق، ص 73-80.

كما وكان لزيارة السادات للقدس عام 1977، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل دوراً كبيراً في طمأنة إسرائيل وتعزيز ثقتها بوجودها ومستقبلها، ذلك أنها حيدت أكبر دولة عربية، وهي مصر، بتوقيع معاهدة سلام معها، وبالتالي تم استبعادها كخطر ممكن وقللت بذلك من أهمية أي تآلف عربي قد يحصل ضدها. وباجتياح إسرائيل للبنان، تضمن إسرائيل بقاء حدودها الشمالية في مأمن من الخطر السوري، في حال حدوث حرب مع سوريا، كما أن إسرائيل كانت على يقين بأن مصر لن تتدخل، مستغلة وجود السادات في الحكم وإهماله لتقوية الجيش، وكانت على يقين أيضاً من أن سوريا لن تدخل في حرب منفردة مع إسرائيل، كون العراق منشغلاً في حربه مع إيران. وبذلك ظن الإسرائيليون بأنهم لن يواجهوا أية مقاومة، وخصوصاً أن الفلسطينيين لم يكونوا جيشاً.¹

الاجتياح

لم يكن الاجتياح الإسرائيلي للبنان أمراً مفاجئاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد حصلت المنظمة مسبقاً على معلومات من مصادر استخبارتية ودبلوماسية عديدة عن الخطط الإسرائيلية لهذه الحرب. وبذلك فقد كانت قوات منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لجميع الاحتمالات، عن طريق رسم توقعات لمناطق دخول القوات الإسرائيلية، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية عازمة على منع الجيش الإسرائيلي من الوصول إلى العاصمة بيروت، على الرغم من التباين الكبير بين الطرفين في العدة والعتاد.²

كان قد صرح شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الحين، للولايات المتحدة الأمريكية بأنه عازم على مواجهة وتصفية الفلسطينيين في لبنان بحجة ضرباتهم المستمرة

¹ نفس المصدر السابق، ص 73-80.

² صايغ، يزيد. (2002). الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1983. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 732-733.

على المستعمرات الإسرائيلية في الجليل، الأمر الذي اعتبرته أمريكا ضرباً من ضروب الجنون، وأنه تصرف مخزي في الشرق الأوسط، وأن العالم سيكون على ثقة بأن هذه الحرب قد تمت بموافقة أمريكا، ولكنه لم يكن بالإمكان عمل أي شيء أمام إصرار شارون على إقامة الحرب سوى محاولة إقناعه في البحث عن ذريعة.¹

وفي اجتماع لشارون مع وزير الخارجية الأمريكية "هيغ" في الخامس والعشرين من أيار عام 1982، أوضح شارون أن الفلسطينيين يقومون بمهاجمة المستوطنات الإسرائيلية في الجليل، وأنه لا بد من إبعادهم عن حدود الدولة والقضاء على هذا الخطر الذي يهدد المستوطنات. ولكن "هيغ" أكد على ضرورة وجود سبب مباشر وإشارة معترف بها دولياً للسماح لإسرائيل شن هجومها على لبنان، وأنه يجب أن يكون هذا الهجوم متناسباً مع حجم الإشارة.²

وسرعان ما جاءت هذه الإشارة، ففي الثالث من حزيران عام 1982، تعرض السفير الإسرائيلي "شلومو أرغوف" في لندن لإطلاق نار في رأسه، لكنه لم يمت، وتم إبلاغ ياسر عرفات عن محاولة قتل السفير، ففهم أن شارون سيستخدم ذلك كحجة لمهاجمة المنظمة في لبنان حتى لو لم تكن المنظمة متورطة بهذه المحاولة.

اجتمع المجلس الوزاري الإسرائيلي برئاسة "مناحيم بيغن" إثر محاولة اغتيال السفير معلناً إرسال طائراته للإغارة على مواقع المنظمة حول بيروت وداخلها.³

كان الدخول البري الأول للجيش الإسرائيلي في السادس من حزيران عام 1982 عن طريق نقاط تفتيش "اليونيفيل"، مما جعل عناصر المواقع المتقدمة التابعة لمنظمة التحرير

¹ الطاهري، مصدر سبق ذكره، ص 199-200.

² نفس المصدر السابق، ص 208-209.

³ نفس المصدر السابق، ص 200-201.

الفلسطينية يعتقدون أن هذه النقاط تابعة لـ "اليونيفيل"¹، فلم تواجه لقوات الإسرائيلية أية مقاومة أثناء تقدمها، كما تمت عمليات إنزال أخرى قرب صور وصيدا معلنة بدأ " عملية سلامة الجليل"، كما ذكر البيان الرسمي الإسرائيلي الأول، والذي يهدف إلى " وضع كل السكان المدنيين في الجليل خارج مرمى الإرهابيين الذين ركزوا قاعدتهم ومقرهم في لبنان".²

وقد اتهم عرفات اليونيفيل بالتواطؤ مع القوات الإسرائيلية، واجتمع مع قائد قواتها" وليام كلاهان" لتأكيد وقف إطلاق النار الذي كان قد دعا إليه مجلس الأمن. إلا أن القوات الإسرائيلية استمرت بتعزيز وجودها وإدخال وحدات إضافية عبر منطقة عمل اليونيفيل، وقد أدى الفارق في القوة لصالح إسرائيل إلى تداعي دفاعات منظمة التحرير الفلسطينية وتراجعها إلى مناطق معزولة. وسقطت كل من النبطية وقلعة شقيف في ذلك اليوم، وصور في اليوم التالي، بينما صمد مخيم البرج الشمالي ثلاثة أيام ومخيم الرشيدية أسبوعاً، وفي هذه الأثناء كان الجيش الإسرائيلي قد وصل إلى بيروت.³

لم تكف إسرائيل بإدخال قواتها البرية، ولكنها قامت بعمليات برمائية نفذتها القوات الخاصة البحرية الإسرائيلية، ليل السادس من حزيران عام 1982، بالإضافة إلى وحدات إسرائيلية كانت تقترب من الجنوب.

كانت القوات الفلسطينية في تلك الأثناء تعاني من حالة اضطراب، حيث صدرت أوامر بتراجعها للحفاظ عليها، ومع ذلك تمكنت من صد الهجوم الإسرائيلي على مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، إلا أنه سقط في الرابع عشر من حزيران بعد تعرضه

¹ صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 734-735.

² هيرست، دابغد. (2003). البندقية و غصن الزيتون جذور العنف في الشرق الأوسط. ط 1. بيروت: شركة رياض الريس للكتاب والنشر، ص 591.

³ صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 734-735.

لنيران وقصف متواصل. ولكن الجيش الإسرائيلي، في النهاية، تمكن من نشر قواته داخل صيدا وحولها، أما البلدة القديمة في صيدا فقد تمكنت من الصمود ثلاثة أيام أخرى.

أثناء تقدم القوات الإسرائيلية باتجاه بيروت، أصدر مجلس الأمن مشروع قرار يدعو إلى انسحاب إسرائيلي بري من الأراضي اللبنانية ويهدد بفرض عقوبات عليها في حال امتناعها عن تنفيذ القرار، وهو القرار الذي استخدمت أمريكا ضده حق النقض الفيتو.

عندما أدركت منظمة التحرير الفلسطينية خطورة الموقف، طلبت من الأردن إرسال قوات بدر التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، وتم نشرها في بيروت ومناطق أخرى في التاسع من حزيران عام 1982.¹

في العاشر من حزيران قامت إسرائيل بإلقاء أوراق من الجو تحت فيها سكان بيروت من المدنيين والعسكريين على مغادرة بيروت. لم يؤثر ذلك في رباطة جأش غرفة العمليات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل على العكس، أسرع بوضع خطة دفاعية تقسم بيروت من خلالها إلى سبعة قطاعات، لكل منها قيادته المستقلة وقواته المقاتلة وشبكات اتصال ومخازن أسلحة وذخيرة ومراكز توزيع طعام ومراكز طبية. وكان العسكريون المقاتلون ينتمون إلى فتح وجيش التحرير الفلسطيني والحركة الوطنية اللبنانية وحركة أمل، كما ودعت دمشق جنودها السوريين إلى البقاء في مواقعهم حتى نهاية الحرب.²

دعت أمريكا لوقف إطلاق النار، إلا أن إسرائيل لم ترفضه فحسب، وإنما ضاعفت من هجومها على مواقع القوات الفلسطينية والسورية، وفي الثاني عشر من حزيران كانت القوات الإسرائيلية قد تمركزت في الجبال المطلة على بيروت.³

¹ نفس المصدر السابق، ص 735-739.

² نفس المصدر السابق، ص 741-742.

³ نفس المصدر السابق، ص 739.

في الثالث عشر من حزيران، أصبحت بيروت الغربية، والتي فيها 50 ألف مدني فلسطيني ولبناني واللواء 85 السوري، تحت الحصار الإسرائيلي الذي دام 70 يوماً، والذي حول الأحياء الفلسطينية إلى مناطق مدرة بالكامل، حيث تناوبت المدفعية والطائرات في رمي القنابل والقذائف على المدينة المحاصرة.

كان هدف إسرائيل من كل ذلك الضغط على الحكومة اللبنانية لإجبار منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرة بيروت. وتجنباً لدخول قواته إلى بيروت، اضطر شارون لطلب التدخل الأمريكي الذي لم يكن مع هذه الخطوة منذ البداية، حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية "فيليب حبيب"، الدبلوماسي الأمريكي من أصل لبناني، للتوسط بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تحت رعاية الحكومة اللبنانية لوقف القتال، وقد هدد شارون بإبادة الفلسطينيين في لبنان في حال عدم مغادرة المقاتلين الفلسطينيين منها وعلى رأسهم ياسر عرفات.¹

وتعرضت منظمة التحرير لضغط كبير من قبل جميع الأحزاب اللبنانية والزعماء اللبنانيين والعرب لمغادرة لبنان بكامل قواتها وبالشروط الإسرائيلية، إذ لم تتمكن الدول العربية من العمل على رفع الحصار الإسرائيلي عن بيروت، وتحت هذا الضغط الكبير، والخشية من انهيار المعنويات والدافع إلى القتال، أقسم أبو عمار بتحويل بيروت إلى "ستالينغراد العرب"، مما دفع إسرائيل إلى مضاعفة ضغطها العسكري مستخدمة كل أنواع الأسلحة الممكنة من قذائف المدفعية والفسفورية والسيارات المفخخة التي أدت إلى حمام من الدم في العاصمة اللبنانية. لم يضعف ذلك من عزيمة المقاومة، بل على العكس، فقد

¹ الطاهري، مصدر سبق ذكره، ص 203-206.

كانت غرفة العمليات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية ترد على الهجمات الإسرائيلية بقصف مدفعي مضاد.

وفي التاسع عشر من حزيران قدمت فرنسا مقترحاً يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان وإعادة التفاوض بشأن الوجود الفلسطيني فيها بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية، وانسحاب المنظمة مقابل إقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة، كما وقدمت فرنسا مشروع قرار يدعو إلى تراجع الجيش الإسرائيلي مسافة عشرة كيلومتر عن بيروت وانسحاب قوات المنظمة إلى مخيمات اللاجئين وانتشار مراقبي الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية، إلا أن أمريكا استخدمت حق النقض وطالبت بتجريد المنظمة من السلاح.¹

في السابع والعشرين من حزيران، طالبت إسرائيل قوات منظمة التحرير الفلسطينية بمغادرة لبنان وألقت أوراقاً فوق بيروت تحذر السكان من استخدام القوة وتحثهم على الهرب. وزادت حركة الطيران فوق بيروت، وكانت الإذاعة الإسرائيلية تحت المدافعين على الفرار، وقامت القوات الإسرائيلية بمنع دخول الطعام والوقود إلى بيروت الغربية وقطعت التيار الكهربائي والماء طوال 48 ساعة. واستمر القصف الإسرائيلي طوال الأيام الأولى من شهر تموز، قوبل بقصف المدفعي نفذته قوات المنظمة.²

تم التوصل لاحقاً إلى وقف إطلاق النار، وبدأت الولايات المتحدة بالعمل على إيجاد دول عربية مستعدة لاستقبال قوات منظمة التحرير الفلسطينية التي أصرت على إعطائها ضمانات كافية للمدنيين الفلسطينيين الذين سيبقون في بيروت، وقد أجريت اتصالات سورية- أمريكية تبحث في جلاء الفلسطينيين عن لبنان. كما وسعت سوريا لاحقاً إلى

¹ صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 742-754.

² المصدر السابق، ص 754-742.

نهاية مبكرة للحرب في لبنان من خلال رفضها السماح لشحنات الأسلحة بالوصول إلى قوات المنظمة في البقاع، كما أنها صادرت مخازن أسلحة في دمشق، وفسر ذلك بأن سوريا لا تريد مواجهة أوسع مع الجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن سوريا سمحت لكتائب المدفعية التابعة لفتح بقصف المدافع الإسرائيلية المحيطة ببيروت، إلا أنها لم تشجع شن أي هجمات فدائية من المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

وفي حزيران، وصل إلى سهل البقاع حوالي ثلاثة آلاف متطوع فلسطيني من الدول العربية، وعدة مئات من اليمن الشمالي والجنوبي، واستمرت العمليات الفدائية ضد قوات الجيش الإسرائيلي والتي كانت تصل بين 3-5 هجمات كل ليلة منذ بداية تموز، مما عرض الجيش الإسرائيلي إلى إصابات بالغة في صفوفه، الأمر الذي جعل إسرائيل تحمل الجيش السوري مسؤولية إلزام قوات منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في مناطق سيطرتها بوقف إطلاق النار، مما دفع سوريا إلى منع أي نشاط فدائي في سهل البقاع من تاريخ السابع عشر من تموز.¹

لاحقاً، أصدر شارون تعليماته إلى قيادة أركان الجيش الإسرائيلي بإعداد خطط قتالية بهدف شن هجوم نهائي وشامل على بيروت، لتدمير المخيمات الفلسطينية والترحيل الجماعي لمئتي ألف فلسطيني موجودين فيها. وبذلك واصل الجيش الإسرائيلي شن غارات وافتعال اشتباكات بالأسلحة النارية من تاريخ الثامن عشر من تموز. كما كثفت قوات الجيش الإسرائيلي من غاراتها الجوية وضربات المدفعية. ومع زيادة عنف الهجوم الإسرائيلي على بيروت الغربية، قدمت فرنسا ومصر مقترحاً لمجلس الأمن يربط حصار بيروت بإيجاد حل للقضية الفلسطينية. ومع فشل مجلس الأمن في إخضاع إسرائيل،

¹ نفس المصدر السابق، ص 742-754.

واستمرارها بهجمتها الحربية، تركت بيروت عرضة لجولة أخرى من العنف الشديد، مما اضطر فتح في الحادي والثلاثين من تموز، وبعد بأسها من أي مساعدة عربية، أن تعلن عن قبولها بشروط الانسحاب. وعلى الرغم من الاستعداد للجلاء والبحث في طرق استضافة عناصر المنظمة الذين سيتم إجلاؤهم عن بيروت، إلا أن شارون أصدر أوامره في التاسع والعشرين من تموز ببدء هجوم بري نحوها.

استمر الهجوم على بيروت حتى أوائل آب، وحاول الجيش الإسرائيلي تدمير أسلحة منظمة التحرير المضادة للطائرات ومدفعايتها، كما أن الجيش الإسرائيلي ضاعف جهوده لاغتيال زعماء المنظمة مستعيناً بعملاء له داخل المدينة، واستمرت العمليات الإسرائيلية على الرغم من علم إسرائيل بالاتفاق الخاص بجلاء منظمة التحرير ووصول قوة حفظ السلام متعددة الجنسيات، حتى صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على اتفاقية الجلاء في الثاني عشر من آب.¹

في الحادي عشر من آب عام 1982، دمر سلاح الجو الإسرائيلي صواريخ "سام" في سهل البقاع، كما أسقط حوالي ثمانين مقاتلة سورية، أي ما يعادل ربع سلاح الجو السوري مقابل سقوط مقاتلة واحدة من مقاتلاتهم.²

كان عرفات يعلم بأنه ليس هناك الكثير من الدول التي سترحب باستقباله والفلسطينيين الخارجين من بيروت، فقد طلب الملك حسين من الأمريكيين أنه في حال ذهب الفلسطينيون إلى سوريا، فيجب إيقاؤهم بعيدين عن حدود الأردن الشمالية، إلا أنه اضطر للقبول بإدخال البعض منهم إلى الأردن ممن يحملون جوازات سفر أردنية. وقبلت كل من تونس واليمن الجنوبي والشمالي والسودان والعراق والجزائر بعضاً منهم، أما مصر

¹ نفس المصدر السابق، ص 742-754.
² هيرست، مصدر سبق ذكره، ص 591.

وسوريا فقد رفضتا دخول أي من الفلسطينيين إلى أراضيها. وبدأ رحيل الدفعة الأولى

لمنظمة التحرير الفلسطينية في الحادي والعشرين من آب عن طريق البحر.¹

توجهت الدفعة الأولى من المغادرين إلى قبرص، واستمر رحيل المقاومة عن بيروت

مدة أحد عشر يوماً، براً وبحراً، وتوزعو على الدول الثمانية التي قبلت باستقبالهم.² رحلت

منظمة التحرير عن لبنان وكان ياسر عرفات آخر مسؤول غادرها إلى منفى آخر يبعد 2500

كيلو متر، إلى تونس.³

لقد بدأت الحرب الإسرائيلية على لبنان بهجوم وقائي كان يهدف إلى إبعاد المقاومة

الفلسطينية مسافة 40-45 كيلومتر عن الحدود، ثم تحول إلى هجوم استباقي، حيث عمدت

القوات الإسرائيلية إلى مقاتلة القوات الفلسطينية والسورية بهدف إبادةها والقضاء عليها

وإخراجها من لبنان، وكان ذلك لإسرائيل هدف بعيد الأمد وهو القضاء على القضية الفلسطينية

ونفوذ منظمة التحرير في الضفة والقطاع.

وفي ظل الحرب التي شنتها إسرائيل، لم تتمكن الحكومات العربية من اتخاذ أي إجراء

يمكنها من الدفاع عن لبنان والفلسطينيين نظراً لتفكك الوضع العربي، وعلى الرغم من علمها

السابق بالمخططات الإسرائيلية لشن هذه الحرب.

نجح الجيش الإسرائيلي في تحقيق هدفه بضرب البنية العسكرية وقيادات منظمة

التحرير وإخراجهم من بيروت، إلا أن البنية الأساسية للمنظمة لم تنهار ولم يستطع

الإسرائيليون إلغائها كواقع سياسي له وزن عربي ودولي.

¹ الطاهري، مصدر سبق ذكره، ص 206.

² صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 754-755.

³ الطاهري، مصدر سبق ذكره، ص 206.

كان من أهم اسباب التفوق العسكري الإسرائيلي في الحرب هو استخدامه لسلاح الجو وسيطرته الكاملة على الأجواء في ظل غياب الطيران العربي وضعف الدفاعات الجوية لدى قوات المقاومة المدافعة عن بيروت.

لن تكون المواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية في بيروت هي نهاية الصراع حول القضية والحقوق الوطنية والإنسانية والحرية، وإن خروج الفلسطينيين من لبنان لا يعني نهاية المقاومة.¹

وكان لهذا الهجوم الإسرائيلي الشرس على لبنان آثاراً ونتائج مهمة، كان منها:

1. تدمير مساحات كبيرة من المخيمات الفلسطينية والمدن والقرى اللبنانية في الجنوب اللبناني، ومقتل وإصابة المئات من المدنيين والمقاتلين، واعتقال الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين داخل معسكر أنصار وإحاق خسائر كبيرة بالاقتصاد اللبناني.
2. إحاق أضرار كبيرة بالبنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
3. النيل من موقع سوريا في المنطقة بسبب ضربات الجيش الإسرائيلي لقواعد الصواريخ وسلاح الجو السوري في البقاع.
4. محاصرة الجيش الإسرائيلي، وللمرة الأولى لعاصمة عربية، بيروت، والتهديد باحتلالها، والضغط عليها بغرض إقامة نظام سياسي جديد يوقع اتفاقية سلام مع إسرائيل.
5. الكشف عن علاقات التحالف الاستراتيجي الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتزويد الأخيرة بأسلحة متطورة جداً، مقابل علامات الاستفهام حول علاقة الاتحاد السوفييتي بأصدقائه

¹ الكيلاني، هيثم. (1991). الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية-الإسرائيلية 1948-1988. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 546-550.

العرب، وموقفه من الحملة العسكرية الإسرائيلية في لبنان وضرب المواقع العسكرية السورية فيه.

6. ضعف الجبهة العربية عموماً، وفقدان التنسيق بين الدول العربية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.¹

التحالف الاستراتيجي السوري - الفلسطيني

طرح أطراف من حركة فتح، في مطلع العام 1982، مبادرات سياسية لإجراء حوار سوري- فلسطيني، وذلك للتوصل إلى صيغة تحالف استراتيجي بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، ونجح ذلك في بلورة التصورات وطرحها بتشجيع سوري، وقد كتب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح آنذاك، نمر صالح (أبو صالح)، في هذا السياق، مقالتين في صحيفة "فلسطين الثورة"، مؤكداً أن الإبطاء في التوصل إلى خطة مشتركة بين سوريا وفلسطين ولبنان هو إبطاء في حماية المصير وتطوير النضال، وهو كذلك تشجيع للقوى الإمبريالية في محاولة اصطيد الأطراف المعنية كل على حدة، كما أشار إلى الخطة الأمريكية التي تدعو إلى إسقاط النظام السوري، وتمزيق وحدة شعبه. وقد جاءت هذه الدعوة للوصول إلى خطة مشتركة سورية- فلسطينية، بعد ضم إسرائيل للجولان، وتساعد حدة التهديدات الإسرائيلية بسبب وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

بدأت المباحثات الرسمية السورية- الفلسطينية في السابع والعشرين من شهر شباط عام 1982، في مقر وزارة الخارجية السورية، بين قياديين من حركة فتح وبعض أعضاء القيادتين القومية والعربية لحزب البعث العربي الاشتراكي، حيث جرى استعراض الأوضاع

¹ فلسطين تاريخها وقضيتها المرحلة الثانية. مصدر سبق ذكره، ص 221-222.

العربية والدولية، وسبل تعزيز التلاحم السوري- الفلسطيني لمواجهة ما يتهدده، وقد طرحت ورقة عمل كأساس للإستراتيجية السورية- الفلسطينية، لمواجهة التطورات المرتقبة.

وأجرى الوفد الفلسطيني، إثر عودته إلى بيروت، اتصالات مع معظم فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، لإطلاعها على نتائج المباحثات، ومن ثم تشكيل لجنة فرعية، سورية- فلسطينية، لصياغة الأفكار والمبادئ التي تم التوصل إليها، وذلك لوضع استراتيجية موحدة لمواجهة المرحلة المقبلة، لكن جهود هذه اللجنة تعثرت ولم يتمكن طرفا الحوار من المضي في خطى جديدة على طريق التحالف الاستراتيجي.¹

انهيار مساعي التحالف

لم تدخل سوريا حرب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، إلا في اليوم السادس، لاعتقادها بأن الغزو الإسرائيلي لن يطال إلا الجنوب اللبناني فقط، لكنها بعد ذلك قبلت إيقاف إطلاق النار الذي طالبت به إسرائيل، ولكن عاد القتال وتجدد وتوقف مرة أخرى. وإزاء ذلك، شهدت العلاقة بين المنظمة والحكومة السورية جفاء واضحاً خلال حرب بيروت، حيث أثير المزيد من التساؤلات، بسبب الدور السوري المحدود، حول المبررات التي أدت لانسحاب القوات السورية من المعركة وترك منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الحركة الوطنية اللبنانية وحيدة في مواجهة القوات الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك فإن وسائل الإعلام السورية قد أخذت تتجاهل اخبار الحصار ونشاطات منظمة التحرير الفلسطينية، بعد وقف إطلاق النار المتبادل بين سوريا وإسرائيل، حتى أن بعض التعليقات الإذاعية الرسمية لقناة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تضمنت غمراً واضحاً، خلقت أجواء متوترة على

¹ شبيب، سميح. (1988). منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية دول الطوق 1982-1987. نيقوسيا: شرق برس، ص 13-14.

صعيد العلاقات السورية- الفلسطينية. وأولى انعكاسات ذلك كانت في تصريح وزير الإعلام السوري، عندما أجاب على سؤال حول العلاقة بين دمشق وعرفات: "نحن نركز على علاقتنا بمنظمة التحرير الفلسطينية وليس بالسيد عرفات".

بعد مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في فاس في السادس من أيلول عام 1982، والذي أكد على العلاقة المميزة بين الشعبين الفلسطيني والأردني، حيث تمت على إثر ذلك لقاءات جانبية بين الملك حسين وياسر عرفات، اعتبرت سوريا ذلك تمهيداً لقيام اتحاد كونفدرالي فلسطيني- أردني، الأمر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً لقرارات القمم العربية، حيث صرح خليل الوزير (أبو جهاد) بأن هناك خلافات في وجهات النظر بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن بعض المسائل التكتيكية، وألمح إلى وجود تفسيرات مختلفة بين السوريين والفلسطينيين بشأن التحرك السياسي للمنظمة.¹

الانشقاق

انحازت سوريا، بعد فك حصار بيروت، إلى أطراف فلسطينية، ومنها بعض تيارات فتح، التي حاولت الخروج عن الخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، نتيجة التباين الواضح بين المواقف السورية والفلسطينية، وقامت سوريا بالعمل على دعم هذه الأطراف عن طريق إبراز تصريحاتها في وسائل الإعلام السورية، مما أدى بالنتيجة إلى أن تكون سوريا هي العامل الرئيسي في إشعال الصراع الداخلي الفلسطيني والوصول به إلى حالة الانشقاق الداخلي الذي ظهرت أولى علاماته في المجلس الثوري لفتح في السابع والعشرين من كانون الثاني عام 1983، عندما قدم " أبو موسى" مذكرة يطالب فيها بإصدار بيان ينص على رفض

¹ نفس المصدر السابق، ص 14-16.

مشروع ريغان المعلن في أيلول عام 1982، وإيقاف الحوار الفلسطيني - الأردني والحوار الفلسطيني - المصري الخفي، والحوار مع بعض الشخصيات الإسرائيلية.

وحدث قبل إعلان الانشقاق أن التقى نمر صالح (أبو صالح)، القيادي في فتح والذي كان يدعو إلى تحالف استراتيجي مع سوريا، بالرئيس الأسد، الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات، وخصوصاً أن فتح كانت تعاني آنذاك من أزمة داخلية، كما وقام ياسر عرفات بإصدار مجموعة من القرارات تقضي بنقل أربعين ضابطاً في فتح من مواقعهم إلى مواقع عسكرية في السودان وتونس والجزائر والعراق واليمن، مما زاد من حدة التوتر داخل فتح. وفي الخامس من أيلول عام 1983، أصدر أصحاب هذا التيار بقيادة سعيد مراغة، أبي موسى، نشرة يعلنون فيها خروجهم عن الإطار الشرعي لفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحملت هذه النشرة التي صارت أقرب إلى الصحيفة الدورية اسم " التعميم". وطالب هذا التيار بمطالب عدة عبر العدد الأول كان أهمها:¹

1. إلغاء القرارات العسكرية والتنظيمية التي استهدفت إقصاء فريق عن مواقفه النضالية.
2. إعلان قرار بعزل من وصفوهم بالمتخاذلين في حرب 1982، وتقديمهم للمحاكمة في محكمة الثورة.
3. إصدار قرار يقضي بالتصدي للمشروع الأمريكي الصهيوني الرجعي الرامي إلى ضرب الثورة الفلسطينية وتصفية القضية، والذي يتمثل بمشروع ريغان وقرارات فاس ومشروع الكونفدرالية.

¹ نفس المصدر السابق، ص 20-28.

4. الإعلان عن التمسك بالبقاع والشمال، ومعارضة اتفاق التسوية اللبناني

الإسرائيلي الأمريكي وتصعيد الكفاح المسلح حتى دحر الاحتلال.

5. الإعلان عن الوقوف في جبهة المواجهة العربية الوطني للمشروع الأمريكي

في المنطقة، وتأكيد التحالف مع الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي.

وكانت سوريا دائماً تحاول إنكار دورها في الانشقاق الداخلي الفلسطيني، بل وأيضاً كانت

تطالب بالإصلاح الداخلي وتدعو الفلسطينيين إلى الحوار. ولكنها لاحقاً قامت باتخاذ قرار

يقضي بإبعاد كل من ياسر عرفات وخليل الوزير عن أراضيها، واعتبارهما شخصين غير

مرغوب فيهما، وتم إبعاد ياسر عرفات عن دمشق في الرابع والعشرين من حزيران عام

1983، بعد تعرضه لمحاولة اغتيال في اليوم السابق على طريق دمشق- حمص. وقد قامت

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل لجنة تعمل على حل الخلافات الفلسطينية

السورية، إلا أنها جوبهت بشروط قاسية أدت إلى إفشال محاولاتها في الإصلاح، كما وفشلت

في لقاء قادة هذا التيار.¹

وعلى الرغم من قرار طرد الرئيس ياسر عرفات، إلا أنه أعلن عن استعداده بالذهاب إلى

دمشق دون شروط، وعلى الرغم من قصف سوريا للقوات الفلسطينية في البقاع، واقترح

عرفات مشروعاً لحل هذه الأزمة، قوبل بالرفض من قبل السوريين وبالتأكيد على دعم سوريا

الواضح للمنشقين عن فتح. وقد جرت في ذلك الوقت وساطات عربية عدة لإنهاء الخلاف

الفلسطيني السوري، كان أهمها المبادرة السعودية، إلا أنها لم تحقق أية نتائج على هذا

الصعيد.

¹ نفس المصدر السابق، ص 20-28.

تجددت محاولات المجلس المركزي الفلسطيني لمواصلة الحوار مع سوريا ومعالجة القضايا الداخلية، ودعا عرفات إلى ذلك في كلمته أمام المجلس المركزي لإقامة الفرصة للمصالحة وإعادة العلاقات مع سوريا وإنهاء الخلاف مع جماعة أبي موسى.

إلا أن الرد السوري على هذه المحاولات كان بمحاصرة القوات الفلسطينية في الجبل والبقاع وقطع الموارد الغذائية والماء عن الفلسطينيين في تلك المناطق. واشتدت الاشتباكات حول المخيمات الفلسطينية في شمال لبنان ومحيط طرابلس التي تعرضت لقصف عنيف، مما دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى التقدم بشكوى إلى جامعة الدول العربية ضد الاعتداء السوري على المخيمات الفلسطينية وقوات منظمة التحرير، والدعوة إلى عقد جلسة. ومع وجود مبادرات عربية ودولية لإجراء حوار فلسطيني-سوري، وإنهاء القتال في طرابلس، أعلن عرفات أنه لا حوار مع سوريا ولا خروج من طرابلس قبل تحقيق أربعة مطالب هي: وقف إطلاق نار رسمي من خلال اتفاق معلن، وإخلاء مخيم البداوي من المسلحين الذين يحتلونه، وعقد قمة ثنائية في مقر جامعة الدول العربية في تونس، واحترام استقلالية القرار الفلسطيني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ردت عليها سوريا على لسان خدام: "لا مفاوضات مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية"¹.

حصار طرابلس

في السادس عشر من أيلول عام 1983، وبعد وصول عرفات إلى لبنان، وأثناء قيامه بجولة تفقدية لمخيم نهر البارد والمواقع الفلسطينية في طرابلس، قامت سوريا بإجلاء قوات فتح في البقاع والجبل عن مواقعها باتجاه الشمال، وحاصرتها في مواقعها الجديدة، وقامت

¹ نفس المصدر السابق، ص 20-28.

بمحاصرة قوات فتح في منطقة الجبايب الحمر في الهرمل، ومخيمي البداوي ونهر البارد شمال لبنان، وأحكمت الحصار على القوات الفلسطينية في طرابلس. وأعلن عرفات بأنها محاولة سورية لتصفية منظمة التحرير الفلسطينية، كما وقام الإعلام السوري باتهام عرفات بالخيانة والتنسيق مع الأردن وإسرائيل لجر الثورة الفلسطينية إلى كامب ديفيد.

قامت سوريا كذلك بتصفية مكاتب وقواعد فتح فيها عن طريق القوى المنشقة عن فتح، وبإشراف السلطات الرسمية السورية، كما صادرت جميع ممتلكات فتح من عقارات ومزارع وغيرها، واستولت على المكاتب التابعة لها وسلمتها للمنشقين، وخيرت كوادر فتح بين الانضمام للمنشقين أو مغادرة سوريا أو الاعتقال. وقام المنشقون عن فتح بمهاجمة المقرات والمكاتب التابعة لفتح واشتبكوا مع الحراس، كما واستولوا على مقر وكالة الأنباء الفلسطينية "فا" في دمشق.

استأنف المنشقون، وبدعم سوري، هجومهم على مدينة طرابلس، وترافق الهجوم مع تهديد سوري مباشر لعرفات. وفي تلك الأثناء قامت إسرائيل بقصف المواقع الفلسطينية في طرابلس وبعمليات إنزال بري في الرابع عشر والخامس عشر من كانون الأول عام 1983. وعلى إثر وساطات عربية لوضع حد لمأساة طرابلس، وعلى أساس مبادرة من الملك فهد، تم التوسط بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتوصل إلى صيغة تضمن انسحاب الفلسطينيين من طرابلس، وعلى أساسها، خرج عرفات والمقاتلون من طرابلس بحراً ابتداءً من تاريخ العشرين من كانون الأول عام 1983.¹

التوازن الصعب 1983-1985

¹ نفس المصدر السابق، ص 28-31.

في الثاني والعشرين من كانون الأول عام 1983، قام عرفات بزيارة القاهرة حيث التقى بالرئيس المصري "حسني مبارك". وقد صرح مبارك بأنه التقى بعرفات "بوصفه زعيماً معتدلاً للفلسطينيين ومناضلاً من أجل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني". كما وأشار إلى أن مصر لن تتردد أبداً في دعم القضية الفلسطينية بكل إمكانياتها، أثار هذا اللقاء سخط إسرائيل التي اعتبرت أن مصر قامت بانتهاك معاهدة كامب ديفيد بهذا اللقاء. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رحبت بالمحادثات المصرية الفلسطينية التي قد تؤدي إلى إحياء مبادرة ريغان للتسوية في الشرق الأوسط.

أعلنت مصر على لسان وزير خارجيتها آنذاك، كمال حسن علي، بأنه لا يحق لإسرائيل الاحتجاج على لقاء عرفات ومبارك، وأن الحكومة المصرية مستعدة لمساعدة الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، في التوصل إلى اتفاق. كما أعلن بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، عن استعداد مصر لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي مع إسرائيل شريطة أن يشترك فيها كل من الأردن والفلسطينيين، وأن لقاء عرفات-مبارك، لن يؤدي إلى إعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد. كما قامت مصر بتشجيع الاتصالات بين الجانبين الفلسطيني والأردني بهدف استئناف المفاوضات بين الطرفين.

أدى اللقاء الفلسطيني المصري إلى قيام سوريا بمهاجمة عرفات إعلامياً وسياسياً واتهامه بالخيانة الوطنية والالتحاق بركب كامب ديفيد، ودعت وسائل الإعلام السورية إلى ضرورة "تصفية عرفات، نهجاً ورمزاً"، الأمر الذي زاد من تدهور العلاقات السورية الفلسطينية. وانحازت ليبيا للموقف السوري منتقدة زيارة عرفات لمصر، كما وقامت سوريا

بالعمل على تحريض المنشقين والفصائل الفلسطينية المقيمة في دمشق على إقامة منظمة تحرير فلسطينية جديدة وتجاوز قيادة عرفات، وهو ما أبدته ليبيا.¹

نتيجة لزيارة عرفات للقاهرة ركزت مصر جهودها الدبلوماسية على إيجاد صيغة تحرك مشترك، فلسطيني- أردني، وذلك لتشكيل وفد مشترك للتفاوض بشأن تسوية القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها قرار 242. كما وحاولت تعديل مبادرة ريغان وإحياء المشروع الفرنسي المصري وسعت لتجديد اتفاقية كامب ديفد للبدء بعملية سلام تهدف إلى حل المشكلة الفلسطينية. إلا أن الرئيس المصري حسني مبارك، وبعد القمة المصرية الأردنية الأمريكية، صرح أن الإدارة الأمريكية لم تغير من سياستها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ورفضت فتح أي حوار معها.

وفيما يخص العلاقات المصرية- الإسرائيلية، فقد جمدت تماماً على الرغم من الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين في كثير من المجالات خلال الخمس سنوات التي تلت اتفاقية كامب ديفد.

قامت مصر بمحاولات لإعادة اتصالاتها وعلاقاتها مع عدد من الدول العربية التي قاطعتها، ورفضت أي دعوة لإلغاء التزامها بمعاهدة كامب ديفد، كما عملت على بناء جبهة مصرية فلسطينية أردنية تتفاوض مع إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية. كما لعبت مصر دوراً أساسياً في التوصل إلى اتفاق أردني فلسطيني وذلك عندما قام الرئيس المصري بزيارة للأردن في الثامن من تشرين الأول عام 1984، والتي تم على إثرها تشكيل لجنة أردنية مصرية مشتركة " لإقرار برامج التعاون في مختلف المجالات ومتابعة تنفيذها".

¹ نفس المصدر السابق، ص 35-38.

جرت مباحثات فلسطينية سورية، عندما دعت سوريا وفداً من اللجنة المركزية لفتح إلى دمشق، ولكن عرفات صرح في السابع من تموز عام 1984، بأن هذه المباحثات لم تؤد إلى نتيجة. وجرى بعد ذلك لقاء بين وفد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وخدام الذي أعلن فيه عدم موافقة سوريا على نتائج المجلس الوطني مالم توافق أطراف التحالف الوطني جميعاً على حضور دورته، وقد كان واضحاً مدى حرص سوريا على دعم الخارجين على إطار اتفاق عدن- الجزائر الذي جرت فيه مباحثات الحوار الوطني الفلسطيني الداخلي، حيث عملت على تخريبه والحيلولة دون انعقاد مجلس وطني فلسطيني مركزي. كما ودعت جميع فصائل المقاومة إلى رفض حضور المجلس الوطني بهدف الحفاظ على القضية الفلسطينية وتصفية نهج عرفات.

وعلى الرغم من مقاطعة الفصائل المقيمة في دمشق للدورة السابع عشرة للمجلس الوطني المركزي الفلسطيني إلا أنه عقد في عمان وحدد أربع قواعد أساسية لإصلاح علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع سوريا وهي: النضال المشترك للأمة العربية، وعدم انفراد أي طرف بقرار الحرب والسلام باعتبارة قرار عربي موحد، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ووجوب الالتزام بمبدأ عدم تدخل أي طرف عربي في الشؤون الداخلية للأطراف العربية الأخرى. وقد اعتبرت سوريا الاتفاق الفلسطيني-الأردني الموقع في الحادي عشر من شباط عام 1984، بأنه يهدف لإجراء مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني بمشاركة الولايات المتحدة وفي ظل اتفاقية كامب ديفيد، وشجعت على إقامة جبهة إنقاذ وطني فلسطينية لإسقاط نهج عرفات. واتهم عرفات كل من دمشق وواشنطن

بمحاولة إبعاد المنظمة عن مفاوضات السلام المحتمل إجرائها في الشرق الأوسط ومنع دخول

أي مقاتل فلسطيني إلى جنوب لبنان، وحذرهم من التآمر على المخيمات الفلسطينية.¹

أما على صعيد العلاقات الفلسطينية-الأردنية، فقد اتخذت مساراً جديداً بعد انعقاد

المجلس الوطني الفلسطيني المركزي في دورته السابع عشرة في عمان، حيث ألقى الملك

حسين في افتتاحية هذه الدورة خطاباً سياسياً مطولاً حرص من خلاله على تأييد الاستقلالية

السياسية لقرار منظمة التحرير وضرورة الحفاظ على قرارها الوطني، معتبراً إياها الطرف

المخول في التحدث عن القضية الفلسطينية.

في الثالث والعشرين من كانون الأول عام 1984، استقبل الملك حسين ياسر عرفات،

وكان ذلك بعد مرور شهر على انتهاء أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، وقد صرح عرفات

عن تشكيل لجنة لبدء حوار مفتوح مع الأردنيين حول الصيغة التي طرحها الملك حسين في

حفل افتتاح الدورة السبع عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان.

تم توقيع الاتفاق الأردني- الفلسطيني المشترك في الحادي عشر من شباط عام

1985. ونص على اتفاق الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة السير معاً نحو

تحقيق تسوية عادلة لقضية الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية

المحتلة، بما فيها القدس، وفق المبادئ والأسس التالية:

1. الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.

2. حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، في إطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالي

أردني- فلسطيني.

3. حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

¹ نفس المصدر السابق، ص 39-57.

4. حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

5. وعلى هذا الأساس، تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتكون المشاركة الأردنية- الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك.

وقد أثارت أخبار التوصل إلى الاتفاق الأردني- الفلسطيني وتسرب بنوده، دائرة واسعة من الجدل وردود الفعل، ودعت اللجنة المركزية لفتح إلى عقد دورة اجتماعات طارئة للتباحث بشأن الاتفاق. وكانت أبرز النقاط المختلف حولها والتي ظهرت قبل انعقاد دورة اللجنة المركزية هي: الوفد المشترك، وتقرير المصير الفلسطيني. وضمن الاجتماعات للجنة المركزية لفتح، تم وضع أسس وثوابت فلسطينية للتحرك، وتقرر إرسالها للملك حسين للاطلاع عليها. وأصدرت اللجنة المركزية بياناً عن أعمالها تضمن ضرورة التحرك الأردني الفلسطيني باعتباره جزء من العمل العربي المشترك لتجنيد الطاقات العربية بهدف تأمين برنامج عملي بتنفيذ قرارات فاس، والعمل على بلورة موقف عربي موحد بهدف تحقيق حل عادل لقضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وتأكيد اللجنة المركزية لفتح رفضها أي تسوية منفردة أو جزئية خارج إطار الأمم المتحدة، وأي قرار لا يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي المسؤولة عن تعبئة طاقاتها الذاتية وحشد قوى حلفائها لحماية تحركها السياسي ودعمه.

وفي الثالث والعشرين من شباط عام 1985، أعلنت الأردن بنود الاتفاق عبر مؤتمر صحفي على لسان وزير الثقافة، وزير الإعلام بالوكالة، طاهر حكمت، وكانت الصيغة المعلنة مطابقة للصيغة التي تم إعلانها سابقاً في مجلة الحرية.

وقد صرح وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، كرد على الاتفاق الأردني- الفلسطيني، بأن هذا الاتفاق هو بمثابة استسلام من شأنه أن يؤدي إلى التخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني، كما وصعدت سوريا موقفها ضد الاتفاق، ووعدت على لسان عبدالحليم خدام، نائب رئيس الجمهورية السورية، بإسقاطه باعتباره الحلقة الأضعف من حلقات كامب ديفيد. الأمر الذي انتقدته منظمة التحرير الفلسطينية، ونقلت "وفا" عن مصدر فلسطيني قوله: "من الغريب أن يهاجم السيد الشرع الاتفاق الأردني الفلسطيني متناسياً أن بلاده أقامت مع الأردن، لسنوات، اتحاداً كان النظام السوري يتغنى به".¹

حرب المخيمات

نتيجة لفشل سوريا في إجهاض دور منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً، وبهدف إخراج القوى الفلسطينية المؤيدة للمنظمة من المخيمات الفلسطينية، سمحت سوريا لحركة أمل بالعمل على نزع سلاح الفلسطينيين وسلحتها بالدبابات استعداداً لشن حرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت. وقد استفادت حركة أمل من الفراغ العسكري في الجنوب الذي خلفه انسحاب الجيش الإسرائيلي والانسحاب الفلسطيني، إذ حاولت الاستفادة من قراه ومواقعه كنقاط ارتكاز. وقد كانت حركة أمل تعمل في النضال الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وإحكام قبضتها الطائفية على الجنوب من جهة أخرى.

وعلى إثر الاتفاق الأردني- الفلسطيني، شكلت أربع فصائل فلسطينية جبهة عرفت باسم جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية والتي تقاطعت مواقفها مع مواقف كل من سوريا وحركة أمل في ضرورة تجريد ما سمي بمجموعات عرفات من السلاح، وإحكام السيطرة

¹ نفس المصدر السابق، ص 39-57.

التامة على المخيمات، وحصر العمل السياسي والجماهيري والعسكري في المخيمات بجهة الإنقاذ، وذلك بتسيق مع أمل وسوريا.

لاقت حرب المخيمات وحصارها ومحاولة تجريدها من السلاح، قبولاً وتشجيعاً إسرائيلياً، وأعربت إسرائيل عن أملها بإجراء تعهدات سرية تمكن حركة أمل من السيطرة المباشرة على جميع أراضي الجنوب اللبناني.¹

كانت الشرارة التي أشعلت هذه الحرب هي ما وقع في مخيم صبرا في التاسع عشر من أيار عام 1985، بين عناصر من أمل وسكان من مخيم شاتيلا، أدت إلى اعتداء على فلسطينيين وإطلاق نار على سيارة تموين تابعة لحركة أمل، وهو ما جعلت منه حركة أمل سبباً لبدء الحرب بهدف إجلاء كافة المسلحين الفلسطينيين عن المخيمات، وإحكام سيطرتها عليها.

اندلعت الجولة الأولى للحرب في ليلة العشرين من أيار عام 1985، واستخدمت أمل منذ البداية القصف الصاروخي والمدفعي، بالإضافة إلى النيران الكثيفة من وحدات اللواء السادس التابع رسمياً للجيش اللبناني والخاضع لنفوذ أمل، مما أدى إلى تدمير أجزاء واسعة من مخيمي صبرا وشاتيلا وإحكام الحصار على مخيمات بيروت جميعاً، الأمر الذي خلق شعوراً لدى الأوساط الفلسطينية المختلفة بأن هذه الحرب تستهدف وجودها كاملاً.

في السابع عشر من حزيران، تم التوصل إلى اتفاق وقف القتال، ولكنه لم يتم، وزادت شدة الهجمات العسكرية. وجاء التدخل السوري لوقف الجولة الأولى من حرب المخيمات، وتم التوصل إلى اتفاق دمشق الأول الذي تضمن وقف إطلاق النار وإزالة المظاهر المسلحة وانسحاب حركة أمل وإطلاق سراح المعتقلين والعمل على إجراء مصالحات ووضع خطة

¹ نفس المصدر السابق، ص 58-60.

أمنية شاملة لبيروت، بما فيها المخيمات، بحيث تكون قوى الأمن الداخلي هي الأداة الأمنية في المخيمات، وغيرها من الأمور.

على الرغم من مرارة هذه الحرب ومخاطرها على منظمة التحرير والشعب الفلسطيني، فقد امتازت بقدرتها على فرز المواقف، ورأى الموقف السوري في موقف حركة أمل موقفاً صائباً كونه موجهاً، بالأساس، ضد نفوذ عرفات وعودته إلى الساحة اللبنانية، أي عودة قوات الشرعية الفلسطينية إلى المخيمات اللبنانية.

اعتقد النظام السوري بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد خرجت من المعادلة السياسية بعد خروج قواتها من بيروت ومن ثم طرابلس، إلا أن هذين الاعتقادين سرعان ما تبددا بعد أن أظهرت حرب المخيمات بأن تركيبة العناصر المكونة للمعادلة هي غير تلك العناصر التي تخيلها النظام السوري. وتمكنت حرب المخيمات من أن تدلل على مدى تناقض المعادلة السورية- الطائفية، ولكن سوريا نجحت فيما لم تتجح به إسرائيل في حربها ضد الوجود الفلسطيني، عن طريق إطلاق يد أمل لاستباحة الدم الفلسطيني واتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية بحق المخيمات الفلسطينية في لبنان.¹

¹ نفس المصدر السابق، ص 61-72.

الانتفاضة الفلسطينية الأولى

في التاسع من كانون الأول عام 1987، اندلعت الانتفاضة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة الاحتلال وإنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

حدثت المواجهات الأولى في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، وقد نظم العمل منظمات المقاومة الفلسطينية كفتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحركة الإسلامية.¹ لم تكن الانتفاضة الفلسطينية الأولى ناتجة لسبب معين أو محدد، وإنما ساهمت عدة أسباب على بدءها واستمرارها وتطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة. فعزى البعض بدء الانتفاضة لحادثة دهس المواطنين الأربعة في قطاع غزة واعتبرها البعض الآخر نتيجة وليست سبباً، ورأى البعض أن الأسباب الرئيسية للانتفاضة تتمثل في الغزو الإسرائيلي عام 1982 ونتائجه، إضافة إلى خيبة الأمل الفلسطينية من القمة الأمريكية-السوفيتية في كانون الأول من عام 1987، والقمة العربية الطارئة التي عقدت في عمان والتي ركزت على الحرب العراقية-الإيرانية ووضعها القضية الفلسطينية من حيث الاهتمام في درجة بالغة، بينما رأى البعض الآخر أن الانتفاضة كانت عفوية وبعيدة عن أي تخطيط منظم.²

ارتبط فعل الانتفاضة من حيث جوهرها بتحقيق أمرين أساسيين هما:

¹ مصالحة، عمر. (1994). السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية. ط 1. لندن: دار الساقي، ص 233.
² العيلة، رياض علي. (1998). تطور القضية الفلسطينية (التاريخي والاجتماعي والسياسي). جامعة الأزهر: غزة، ص 254-256.

1. ربط الفعل الكفاحي الراهن بأصوله وجذوره الكفاحية، والتقدم نحو إسقاط الواقع الاحتلالي الإسرائيلي وتحقيق سلطة وطنية مستقلة.
 2. انخراط الشعب الفلسطيني بكافة طبقاته وشرائحه في غمار النضال اليومي موحداً تحت شعار مقاومة الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني.
- وبذلك تمثل الهدف المركزي والاستراتيجي للانتفاضة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.¹

مساعي السلام

بدأت الدعوة إلى إقامة سلطة فلسطينية في أي جزء من الوطن يتحرر من الاحتلال الإسرائيلي وكان ذلك عبر بيان أصدره الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة في شباط العام 1974، والذي رأى أنه من خلالها يمكن إنهاء الاحتلال والوقوف في وجه الحلول الاستعمارية وتمكين الشعب الفلسطيني من الاعتماد على نفسه والوقوف على أرضه. وقد وافق المجلس الوطني الفلسطيني في الثامن من حزيران عام 1974 على فكرة إنشاء سلطة وطنية على أي من الوطن الفلسطيني يتم انحسار الاحتلال عنه باعتبار ذلك خطوة في سبيل إقامة الدولة، الأمر الذي أدى إلى فتح الطريق أمام إشراك المنظمة في المساعي السلمية.²

كانت هناك عقبات تحول دون التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في تلك المساعي، والتي تمثلت في الشروط التي وضعها كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، بقبول القرار الدولي رقم 242 والاعتراف بوجود إسرائيل كدولة ونبذ العنف

¹ شبيب، سميح. الانتفاضة وملاحم السلطة الوطنية. شؤون فلسطينية. العدد 187، ص 7.
² شاش، طاهر. (1995). المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة- أريحا. دار الشروق: القاهرة- بيروت، ص 189-195.

والإرهاب، والتزمت بها الحكومة الأمريكية في الوقت الذي تمسكت المنظمة فيه بفرض القرار الدولي 242، وقد ظهرت هذه الصعوبات واضحة في الوقت الذي كان فيه الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر، يجري الاتصالات والمباحثات لعقد مؤتمر جنيف.

عندما قامت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، ومن ثم أعلن الملك حسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إنهاء روابط الأردن القانونية والإدارية مع الضفة الغربية. كان على المنظمة أن تتقدم بحل سياسي مقبول للمسألة الفلسطينية، وكان القرار التاريخي للمنظمة في المجلس الوطني في الجزائر في الخامس عشر من تشرين الثاني عام 1988، حيث أعلن المجلس قيام دولة فلسطينية على التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف، وقد تضمنت قرارات المجلس أيضاً عقد مؤتمر دولي فعال لموضوع الشرق الأوسط وقضيته المحورية، القضية الفلسطينية، تحت رعاية الأمم المتحدة على اعتبار أن مؤتمر السلام سيعقد على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية المشروعة.¹

وهكذا استجابت منظمة التحرير الفلسطينية لدعوة الدول الصديقة لكي تجد الصيغة التي تمكنها من قبول قراري مجلس الأمن دون التخلي عن مطالب الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه الوطنية المشروعة وخاصة حق تقرير المصير، وهكذا أصبح الطريق ممهداً لنجاح مساعي السلام في المنطقة، وقيام منظمة التحرير بالتحرك على الساحة الدولية. بعد أن رفضت الولايات المتحدة منح رئيس م. ت. ف ياسر عرفات تأشيرة دخول لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، انتقلت الجمعية العامة إلى جنيف وألقى كلمة في الثالث عشر من كانون الأول عام 1988، أكد فيها من جديد قبول

¹ نفس المصدر السابق، ص 190-195

القرارين 242 و 338 ونبذ العنف. فيما بعد لعب وزير خارجية السويد دوراً بارزاً بين الزعيم الفلسطيني والإدارة الأمريكية انتهت إلى إصدار الرئيس ريغان بياناً أعلن فيه أن المنظمة استجابت للشروط التي وضعتها الولايات المتحدة لإجراء الحوار، وأنه صرح للخارجية الأمريكية (جيمس بيكر) بدء الحوار مع ممثلي المنظمة. وبدأ الحوار في تونس بين السفير الأمريكي وحكم بلعوي ممثل المنظمة في تونس، واستمر حوالي ثمانية عشر شهراً، وكما كان متوقفاً فإن الانتفاضة أدت إلى تحريك الموقف الدولي وبذل جهود جديدة لدفع عملية السلام.¹

مؤتمر مدريد

قام جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية، خلال عام 1991 بثمانية جولات إلى الشرق الأوسط، حيث أجرى اتصالات ومفاوضات صعبة للتوصل مع الأطراف المعنية إلى اتفاق حول عملية السلام، وبذل الجهود من أجل انضمام سوريا إلى عملية السلام. وتم الاتفاق مع الأطراف العربية وإسرائيل على أن تجرى المفاوضات على أساس القرارين 242 و 338، وبعد الاتفاق وجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الثامن عشر من تشرين الأول عام 1991 الدعوة لعقد مؤتمر مدريد.²

بدأت عملية السلام في الثلاثين من تشرين الأول عام 1991 من خلال اجتماع دول الطوق العربي (الأردن وسوريا ولبنان) مع الحكومة الإسرائيلية على طاولة واحدة، إضافة إلى كل من مصر والاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي (ما عدا ليبيا) ودول مجلس التعاون الخليجي كأطراف معنية بعملية السلام في الشرق الأوسط.³

¹ المصدر السابق، ص 189 - 195.

² المصدر السابق، ص 205 - 206.

³ المصدر السابق، ص 206.

إن مؤتمر مدريد الذي سمي رسمياً بمؤتمر السلام في الشرق الأوسط، والذي استغرق ثلاثة أيام بحضور كامل الأعضاء ويومين على شكل لجان من أجل مفاوضات ثنائية، إسرائيلية- فلسطينية، أردنية- إسرائيلية، إسرائيلية- سورية، إسرائيلية- لبنانية، وسجل ذلك، دون أدنى شك، منعطفاً تاريخياً في الشرق الأدنى والشرق الأوسط والعالم، ترتب عليه حصول إسرائيل على الاعتراف النفسي للبلدان العربية بوجودها، وهذه مرحلة أولى ضرورية باتجاه الاعتراف الدبلوماسي، كما كرست مدريد اتجاه الرأي العام العالمي شرعية الطموحات والمطالب الوطنية للفلسطينيين، جاعلة منهم شركاء ومحاورين.

شارك السوريون والأردنيون واللبنانيون في مؤتمر السلام محتفظين ببطاقة الاعتراف بإسرائيل كعملة للتبادل. والفلسطينيون بقبولهم، الحكم الذاتي، كمرحلة انتقالية، حيث كانت الاستراتيجية الإسرائيلية متطرفة وقائمة على إنكار كل حق للفلسطينيين في أرضهم، ولم تشارك الأمم المتحدة في مؤتمر السلام إلا بشكل رمزي دون أن يكون لها الحق في الكلام.¹

في الثالث عشر من أيلول تم توقيع مراسم الإعلان عن مبادئ الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقّع الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني الرسمي، المعروف باسم اتفاق غزة- أريحا أولاً، كل من وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز ورئيس دائرة العلاقات العربية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن)، وتم التوقيع على الاعتراف بدولة إسرائيل من قبل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في التاسع من أيلول عام 1993، ووقع إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، في اليوم التالي على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني.

¹ مصالحة. مصدر سبق ذكره. ص 27- 31.

إن الاعتراف المتبادل يعني، في الأساس، التوفيق بين الحقوق الوطنية للشعبين على الأرض ونهاية الحرب والنزاعات والآلام. وبعد توقيع الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني، في مبنى وزارة الخارجية، وضع جدول أعمال يسمح لهما بالتقدم بالمفاوضات.

أحدث التوقيع على الاتفاقيات، وكذلك المصافحة التاريخية بين عرفات ورايين، زلزلة في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن الاتفاق يعني تجميد المستوطنات الجديدة وتجميد الإبعاد، كما تفقد حالة الحرب الإسرائيلية - العربية مبرر وجودها.

اختار الاتفاق غزة وأريحا كمناطق نموذجية أولى لإقامة الحكم الذاتي، وفي حالة النجاح يمتد إلى باقي الأراضي المحتلة بعد المفاوضات.

وأبقى المسائل الحساسة بالنسبة لإسرائيل، كمسائل الوضع النهائي وهي: اللاجئين ووضع القدس الشرقية والمستوطنات، مؤجلة إلى أن تجري المفاوضات بشأن الوضع النهائي.

إن التحفظ السوري حيال الاتفاق يمكن تفسيره من خلال السياسة السورية التي تسعى

للحصول على أفضل الشروط الممكنة لانسحاب إسرائيل من الجولان، لهذا السبب ترغب

دمشق في أن تكون عرابة كل اتفاق مع إسرائيل، ومن هنا تتخوف سوريا عقب الاتفاق

الإسرائيلي - الفلسطيني من أن تجد نفسها معزولة وتفقد موقعها كمفاوضة متميزة، فالاتفاق حد

في الواقع من حرية تحركها. لكن سوريا تستطيع دائماً أن تمارس ضغوطات بفضل الأوراق

التي تمسك بها تجنباً لأن يوقع الفلسطينيون على الاتفاق المقبل للسلام مع إسرائيل قبل دمشق.

أما بالنسبة لبقية الدول العربية فقد قرر المجلس الوزاري للجامعة العربية الذي عقد في

القاهرة في أيلول عام 1993، أن الاتفاق خطوة أولى تتسم بأهمية معينة على تحقيق مبدأ

الأرض مقابل السلام، أخذاً بعين الاعتبار الانتقادات التي وجهتها كل من سوريا وليبيا

والسودان والعراق ولبنان بشأن الاتفاق، وأنهم يدعمون الاتفاق - الفلسطيني الإسرائيلي بخجل.¹

اتفاقية أوسلو

في الثالث عشر من أيلول عام 1993، جرى التوقيع رسمياً، في حديقة البيت الأبيض في واشنطن، على اتفاق "إعلان المبادئ" الفلسطيني - الإسرائيلي. وفي رسالة الاعتراف التي وجهها إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية. أكد رئيس م. ت. ف. ياسر عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف: "بحق دولة إسرائيل بالوجود بسلام وأمان". إضافة إلى ذلك أكد رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، "التي تنكر على إسرائيل حق الوجود" ستصبح ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن. ورداً على هذه الرسالة وما تضمنته من التزامات أرسل إسحق رابين رسالة مقتضبة إلى رئيس منظمة التحرير تتضمن قرار حكومته "الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني". وقد تألف "إعلان المبادئ" الفلسطيني - الإسرائيلي من 17 مادة و 4 ملاحق، إضافة إلى محضر تفسيري لبعض مواد الإعلان.²

وكانت الفصائل الفلسطينية المعارضة لمشروع الحكم الذاتي هي الأسرع في التعبير عن موقفها الرفض لاتفاق "إعلان المبادئ"، حيث أصدرت الفصائل الفلسطينية العشرة إثر اجتماع عقد في الأول من أيلول عام 1993 في دمشق اعتبرت من خلاله أن مشروع الاتفاق ما هو إلا انصياع كامل للمقترحات الأمريكية - الإسرائيلية، كون مضمونه يعني تكريس

¹ المصدر السابق. ص 10-17.

² الشريف، مصدر سبق ذكره، ص 419-425.

الاحتلال والسعي لإضفاء الشرعية عليه، من خلال بقاء الأمن والخارجية والمستوطنات والقدس والسيادة بيد العدو وخارج البحث.

وفيما يتعلق بردود الفعل الفلسطينية المؤيدة للاتفاق صدر عن الاجتماع الاستثنائي للجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني الذي انعقد في مدينة القدس قبل أسبوع من توقيع الاتفاق رسمياً، بلاغ تضمن موافقة مشروطة، كونه اتفاقاً مشحوناً بالاجتماعات الإيجابية والسلبية. حيث لاحظت اللجنة المركزية للحزب أن الاتفاق يحدد هدف التفاوض في المرحلة النهائية بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، والذي يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الخامس من حزيران عام 1967 وتحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين.

عشية التوقيع الرسمي على الاتفاق صدر بيان عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يركز على العناصر الإيجابية في الاتفاق، ومن بينها كما ورد في النص "تحقيق حل متكامل على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و 338 و انسحاب القوات الإسرائيلية خلال أشهر من قطاع غزة ومدينة أريحا، وإعادة تجميع القوات الإسرائيلية في المناطق الأخرى، ورحيل الحكم العسكري وحل الإدارة المدنية الإسرائيلية لتحل مكانها السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس الفلسطيني المنتخب الذي سيتولى مهامه على جميع أراضي الضفة وغزة، كما ستتولى قوات الأمن الفلسطينية الأمن الداخلي في عموم الأراضي الفلسطينية.

ومن جهته اعتبر محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير آنذاك، وموقع الاتفاق رسمياً عنها، أن المنظمة قد حصلت من الإسرائيليين في إعلان المبادئ على أمور كثيرة كانوا يعتبرونها من المحرمات المستحيلة، وإقراراً بوجود الشعب الفلسطيني وبحق هذا الشعب في أرضه. وخلص أبو مازن إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا أولاً

سيوصل إلى انسحاب كامل من جميع الأراضي المحتلة في العام 1967 وأن الكيان الفلسطيني القادم سيفضي حتماً إلى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.¹

وقد رأت سوريا في اتفاق أوسلو تنازلاً عن ثوابت الحد الأدنى العربية التي تتعلق بحل القضية الفلسطينية، المستندة إلى قاعدة الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة (242 و 338) ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي قام عليه مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. وعلى هذا الأساس شهدت العلاقات الفلسطينية- السورية قطيعة كاملة بعد قيام عرفات بتوقيع هذا الاتفاق، حيث شنت القيادة السورية هجوماً سياسياً على قيادة عرفات، ودعمت الفصائل الفلسطينية المعارضة له بطوائفها السياسية كافة بما في ذلك "حماس".²

تطور العلاقات الفلسطينية السورية بعد تسلم بشار الأسد للحكم في سوريا

نعى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات باسم الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية الرئيس السوري حافظ الأسد، وأكد عرفات مشاطرته عائلة الفقيد الكبير وأبناء الشعب السوري مشاعر الحزن في هذه اللحظات التي وصفها بالصعبة، مؤكداً وقوف الشعب الفلسطيني مع أشقائه أبناء الشعب السوري. وأصدر عرفات تعليمات بإعلان الحداد العام على الرئيس الأسد في فلسطين لمدة ثلاثة أيام، وكانت محطات التلفاز والإذاعة الفلسطينية الرسمية قد قطعت البث للإعلان عن وفاة الأسد واستمرت في بث آيات من القرآن الكريم.³

¹ نفس المصدر السابق، ص 419-425.

² أبودياك، ماجد. "بشار لعرفات عفا الله عما مضى". شؤون سياسية. 9/4/2001. نسخة الكترونية. www.islamonline.net

³ عبد الهادي، مها. عرفات : وفاة الاسد حدث صعب علينا. 11/6/2000. نسخة الكترونية. www.islamonline.net

في الثالث عشر من حزيران شارك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في جنازة الرئيس السوري حافظ الأسد، الأمر الذي اعتبره المسؤولون الفلسطينيون فتحاً لصفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية- السورية، جاء ذلك على لسان السيد نبيل عمرو، وزير الشؤون البرلمانية آنذاك: "أن العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وسوريا ستشهد فتح صفحة جديدة بين الجانبين"، وأكد في الوقت ذاته حاجة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى: "علاقة جديدة مع الأشقاء في سوريا، لا سيما بعد وصول عملية السلام إلى ما وصلت إليه في المفاوضات. وأكد عمرو أن زيارة عرفات في هذه المناسبة الحزينة إلى دمشق ربما تكون لفتح حوار جديد مع الأشقاء في سوريا، وأن الظروف مهيأة لإقامة علاقة جديدة وأن مشاركة عرفات في مراسم التشييع هي فرصة لتعزيز هذه العلاقات وتكثيف الاتصالات والتنسيق بين البلدين الشقيقين.¹

في الوقت ذاته اعتبر نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن مشاركة عرفات في تشييع الأسد ستمهد الطريق أمام إعادة بناء جسور الثقة المتبادلة، ورفض حواتمة التكهنات بأن تغير القيادة الجديدة في سوريا سياستها تجاه الفصائل الفلسطينية المعارضة التي تتخذ من دمشق مقراً لها، وقال: "إن العهد الجديد بقيادة بشار الأسد لن يغير سياسته تجاه هذه الفصائل".²

في العشرين من حزيران من العام 2000 ومن خلال ندوة بعنوان "انعكاسات غياب الأسد على القضية الفلسطينية" نظمها مركز النور للبحوث والدراسات في غزة، أكد هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والعائد من سوريا في تلك الفترة، أن الخلاف الفلسطيني- السوري لم يكن خلافاً قائماً على سوء فهم أو مجرد حساسيات، وإنما كان قائماً

¹ عبد الهادي، مها. الفلسطينيون صفحة جديدة من العلاقات مع سوريا. 14/6/2000 . نسخة الكترونية. www.islamonline.net
² نفس المصدر السابق. 14/6/2000. نسخة الكترونية.

على وجهات نظر مختلفة تجاه المستقبل الفلسطيني. وتطرق الحسن إلى ناتج العلاقات الفلسطينية- السورية وما شهدته من مد وجزر ومحاولة سوريا السيطرة على العمل الفدائي، الأمر الذي رفضته فتح، مما دعا سوريا إلى تشكيل تنظيمات فلسطينية لأخذ هذه الدور، وأضاف أن الراحل الأسد لم يكن يؤمن بدولة فلسطينية ولم يؤمن بالعمل الفدائي إلا كأداة لدى سوريا. وأشار الحسن إلى أن وفاة الأسد أوجدت تغييرين، الأول: هو أن القيادة الشابة التي ستحكم سوريا ليس لديها أي تراكمات شخصية للأزمات السابقة، والثاني: أن الأسد الأب لم يكن يرد أن يوقع اتفاقاً مع إسرائيل، ولكن وضع الأسد الابن مختلف وليس لديه مشكلة في توقيع الاتفاق.¹

وقد شارك في هذه الندوة العديد من الشخصيات السياسية التي أجمعت على إمكانية تحسين العلاقات الفلسطينية- السورية مستقبلاً، حيث أشار الدكتور زياد أبو عمرو إلى أن ذلك يتطلب تقديم الكثير من قبل السلطة من أجل تحسين هذه العلاقة، معتبراً أن استقبال الأسد الابن لعرفات بادرة حسن نية تجاه عملية التسوية.

أما إسماعيل أبو شنب، أحد قادة حماس، أكد أن سوريا ستكون سنداً كبيراً للقضية الفلسطينية، داعياً إلى ضرورة استخدام ملف التفاوض السوري لصالح الملف الفلسطيني، وأضاف مقسماً العلاقة الفلسطينية- السورية إلى نوعين، أحدهما بين السلطة الوطنية الفلسطينية وسوريا والآخر بين الشعب الفلسطيني وسوريا، مشيراً إلى ضرورة تطوير هذه العلاقة. كما تطرق إلى الخلافات بين الرئيس الراحل الأسد ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات والتي وصفها بأنها خلافات شخصية، محذراً سوريا من أن تحذو حذو الأردن وذلك بتجميد عمل المعارضة الفلسطينية في سوريا.²

¹ العلاقات السورية الفلسطينية تتحسن بعد وفاة الأسد. 22/6/2000. نسخة الكترونية. www.islamonline.net

² نفس المصدر السابق. 22/6/2000. نسخة الكترونية.

في الخامس والعشرين من تموز من العام 2000 التقى وفد فلسطيني برئاسة الطيب عبد الرحيم، أحد كبار مساعدي الرئيس عرفات، مع أعضاء القيادة السورية، حيث اعتبر عبد الرحيم أن الزيارة تشكل فاتحة خير بين السلطة الفلسطينية وسوريا. فيما ذكرت مصادر فلسطينية أن ياسر عرفات قد يزور سوريا ويلتقي الأسد عقب قمة كامب ديفيد بهدف إنهاء سياسة التباعد وإعادة التنسيق الثنائي. وفي نفس اليوم أجرى فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، محادثات مع قادة حماس المبعدين من الأردن إلى قطر، حيث أكد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، بعد لقائه بالشرع أن سوريا وحركة حماس يرفضان الاتفاق في كامب ديفيد الذي ينقص حق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وحق العودة.

من ناحيتها أكدت دمشق في الخامس والعشرون من تموز من العام 2000 رفضها للحلول في مفاوضات كامب ديفيد، حيث قال مسؤول إعلامي في سوريا أن سوريا وقفت في الماضي بكل قوة مع نضال الشعب الفلسطيني وتقف اليوم وستقف غداً حتى يسترجع كامل التراب الفلسطيني والحقوق. فيما أكد خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق ورئيس لجنة الإنقاذ، أن المحادثات بين القيادة السورية والسلطة الفلسطينية لا شك أنها مؤشر على تحسن العلاقات بين الطرفين.¹

كانت مصر في تلك الفترة تشهد تحركات دبلوماسية لعودة الدفء إلى العلاقات الفلسطينية- السورية، حيث كشفت مصادر دبلوماسية مصرية عن استئناف القاهرة جهودها الرامية إلى إزالة الفتور الذي طرأ على العلاقة منذ العام 1993 بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث اعتبره السوريون شقاً لوحدة الصف العربي. وألمحت المصادر إلى أن القاهرة تولي هذه العلاقة اهتماماً كبيراً وكما سبق لها أن حاولت بجهد كبير مع القيادة السورية السابقة.²

¹ تاجا، وحيد. عرفات يزور سوريا قريباً. 26/6/2000. نسخة الكترونية. www.islamonline.net
² شاهين، ربيع. مصر تتوسط لإعادة العلاقات الفلسطينية السورية. 4/8/2000. نسخة الكترونية. www.islamonline.net

كامب ديفيد 2000

قمة سلام الشرق الأوسط في كامب ديفيد في حزيران من العام 2000 كانت بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، وكانت محاولة فاشلة للتفاوض على تسوية الوضع النهائي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

خلال الأشهر الأخيرة له في البيت الأبيض، حاول الرئيس الأمريكي بيل كلنتون حل المشكلة بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث اعتقد أنه إذا نجح سيدخل التاريخ، فجمع الطرفان في كامب ديفيد في ولاية ميريلاند. واعتبر ما نشر عن قمة كامب ديفيد أن عرفات هو المسؤول عن فشلها لأن إسرائيل عرضت الانسحاب من 92% من أراضي الضفة وغزة، وعلى لسان صائب عريقات، عضو الوفد المفاوض: "نعم، إسرائيل تنازلت كثيراً ولكن عرفات لن يقبل أي نوع من أنواع السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف مهما كانت جزئية"¹.

وقال روس، المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط: "لم يكن هناك عرض شامل لتسوية نهائية، حيث أن الطرفان المتفاوضان طرحا الأفكار حول القدس والحدود وقيام دولة فلسطينية تضم أربعة كتونات، ولكن عرفات رفض هذه الاقتراحات، ولهذا اقترح روس أن يكون الاجتماع الأخير بين كلنتون وباراك آملاً أن تحدث معجزة ويتحقق النجاح"².

¹ اصالح، محمد علي. (2004). ماذا دار في مؤتمر كامب ديفيد بين كلينتون و عرفات وباراك سنة 2000. الشرق الأوسط. العدد 9425. نسخة الكترونية. www.Aawsat.com

² نفس المصدر السابق. نسخة الكترونية.

لكن هذه المفاوضات لم تؤدي إلى أية نتيجة. بدلاً من ذلك عانى الفلسطينيون من المزيد من القيود على حركتهم وحصل انخفاض خطير على الوضع الاقتصادي، الأمر الذي هدد بصورة كبيرة الدعم الفلسطيني لعملية السلام، ولقد شعر الفلسطينيون بأنهم خدعوا من قبل إسرائيل التي ألزمت نفسها في بداية عملية أوسلو بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وفقاً لقراري الأمم المتحدة 242 و 338.

انتفاضة الأقصى غيرت الموازين

وجاءت انتفاضة الأقصى التي اندلعت في 28/9/2000، لتشكل منعطفاً هاماً في تاريخ القضية الفلسطينية، ولتوجه ضربة قاصمة لاتفاق أوسلو الذي كان سبباً أساسياً في توتر العلاقة بين السلطة الفلسطينية وسوريا.

وكان يمكن لهذه الانتفاضة ألا تؤثر على علاقة سوريا بالقيادة الفلسطينية لولا أن موقف هذه الأخيرة شهد "تحسناً نسبياً" تجاه العلاقة مع المحتل الصهيوني؛ بدءاً بترجع وتيرة التنسيق الأمني معه، ومروراً بتحسين المطالب التفاوضية باتجاه التأكيد على تطبيق القرارين 242 و 338 وليس التفاوض عليهما، وانتهاءً بتحسين الموقف من المقاومة واتهام حكومتي باراك وشارون للسلطة الفلسطينية بالتورط في فعاليات الانتفاضة.

ولا شك أن انتخاب شارون رئيساً لوزراء إسرائيل، وتهديدات حكومته بشن حروب على الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين وحتى المصريين، جعل سوريا تبدي مواقف لينة تجاه الحوار مع السلطة الفلسطينية على قاعدة تصليب الموقف السياسي العربي من عملية التسوية، وتوحيد سقف المطالبات العربية.

وقد عبر الرئيس السوري عن هذا الموقف من خلال كلمته التي ألقاها في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان في نهاية شهر آذار عام 2001 بقوله: "نقول لإخواننا الفلسطينيين.. إن هذه هي أوراقنا في خدمة القضية الفلسطينية، وبالرغم من عدم وجود تنسيق بيننا لمدة عشر سنوات، فإن قضية فلسطين بقيت هي القضية المركزية بالنسبة لسوريا وبالنسبة لكل العرب... نقول: عفا الله عما مضى... نمد يداً لإخواننا الفلسطينيين لنقول لهم: نحن نقف معكم الآن في خدمة القضية الفلسطينية، مع العلم أن النهج والعقل والمنطق السوري لا يسير إلا باتجاه هدف واحد وواضح ومحدد، وهو عودة الحقوق العربية كاملة وغير مجتزأة ولا مجزأة، ولا يسير باتجاه التنازل.. إذن نحن نقف معكم لعودة القدس الشرقية كاملة، نقف معكم لانسحاب إسرائيل.. حتى خط الرابع من حزيران 1967، نقف معكم لعودة اللاجئين بأكملهم بدون استثناء، نقف معكم لقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس...".¹

حصار الرئيس ياسر عرفات في مقر الرئاسة في رام الله

في الثامن من كانون الأول عام 2001 أعلن القادة الإسرائيليون قراراً بمنع الرئيس عرفات من الخروج من مقره في رام الله إلى أية مدينة أخرى، فنشر الجيش الإسرائيلي دباباته وقواته حول مدينة رام الله. في تلك الأثناء قام الجيش الإسرائيلي بقصف مقر الرئاسة في بيت لحم لأول مرة منذ قيام السلطة لمنع الرئيس من التوجه إلى بيت لحم والاحتفال بعيد الميلاد في الخامس والعشرين من كانون الأول عام 2001.

¹ أبو دياك. مصدر سبق ذكره. نسخة الكترونية.

في التاسع والعشرين من آذار عام 2002 بدأ الإسرائيليون حرباً شرسة على المدن والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية وأعلنت خلالها رام الله منطقة عسكرية مغلقة، ترافق ذلك مع قصف شديد ومركز عرف باسم السور الواقى وتم قطع الماء والتيار الكهربائي عن مقر الرئاسة في رام الله لمدة تزيد عن شهر، ومنع الوفود الأجنبية من الاجتماع مع الرئيس عرفات، وتوجيه إنذارات متتالية للرئيس عرفات ليسلم نفسه أو يغادر المقر.¹

واستمر حصار الرئيس ياسر عرفات حتى التاسع عشر من أيلول عام 2002 حيث اقتحمت القوات الإسرائيلية مقر الرئاسة في رام الله والذي كان عرفات مازال صامداً فيه، وطالبت إسرائيل الرئيس بتسليم عدد من الفلسطينيين المطلوبين لإسرائيل ومنحتهم مهلة عشر دقائق قبل مدهمة المقر.

وفي الثاني والعشرين من أيلول وبعد أيام من التهديد والحصار المتواصل للرئيس الفلسطيني خرج الفلسطينيون رغم حظر التجول المفروض على المدن في فلسطين وفي مخيمات الشتات في الوطن العربي تأييداً للرئيس عند الساعة الواحدة ليلاً مطالبين بفك الحصار عن رئيسهم، وبهذه الحركة توقف تدمير المقر وبقي الحصار. لم يخرج الرئيس الفلسطيني من مقره حتى خرج للعلاج إلى فرنسا وعاد منها في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 2005 متوفياً ليُدفن في مقر الرئاسة في رام الله، المكان الذي حوُصر فيه.²

محاولات السلطة لرأب الصدع

¹ ياسر عرفات- من الثورة إلى الدولة. الملتقى الفتحاوي. نسخة الكترونية. www.fatehforums.com
² المصدر السابق، نسخة الكترونية.

أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فقد كانت معنية بتحسين علاقاتها مع سوريا في المراحل التي تلت اتفاق أوسلو على اعتبار المكانة المحورية التي تتمتع بها سوريا في العالم العربي، وتأثيرها في دول الخليج العربي تحديداً، بما يؤمن غطاء عربياً رسمياً شاملاً لاتفاق أوسلو، ولمحاولة تحجيم دور الفصائل الفلسطينية المعارضة للسلطة الفلسطينية ولاتفاق أوسلو.. إلا أن المحاولات الفلسطينية ظلت تواجه بصدود في عهد الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد الذي كان على خلاف شخصي مع ياسر عرفات.

كما أن انغماس السلطة الفلسطينية في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل لم يجعل تحسين العلاقات مع سوريا من الأولويات الرئيسية للسياسة الفلسطينية، خصوصاً أن موقف سوريا المعارض لم يكن ليشجع عرفات على تقديم مبادرات حسن نية إلى سوريا؛ لأن الثمن المطلوب لذلك سيكون غالياً.

وعندما تأكد عدم التزام إسرائيل باتفاق أوسلو، سارعت السلطة الفلسطينية إلى محاولة ترميم علاقاتها العربية، وعلى الأخص مع سوريا، بعد أن أبدى الرئيس بشار الأسد إشارات إيجابية كثيرة تمثلت في الاتصال بعرفات لأول مرة، والسماح بجمع تبرعات للانتفاضة في الساحة السورية وإرسالها للسلطة الفلسطينية عن طريق الأردن.

ويمكن القول: إن تراجع خيار أوسلو كان سبباً رئيسياً في تحسن العلاقة السورية- الفلسطينية، ولكن هذا التحسن قد لا يعدو كونه أنياً أو مؤقتاً، ذلك أن السلطة الفلسطينية ما زالت تتمسك بخيار أوسلو على الرغم من تنكر الطرف الصهيوني له، وتراهن على انهيار الحكومة الصهيونية الحالية وعودة حزب العمل إلى الحكم في الكيان الصهيوني، مما يتيح

العودة إلى خيار المفاوضات، خصوصاً أن الخسائر التي سيتكبدها الاحتلال في حال استمرار الانتفاضة ستكون كبيرة.

وإذا كانت السلطة الفلسطينية تراهن على خيار الزمن في استعادة أجواء المفاوضات، فإن القيادة السورية عبرت مراراً عن عدم جدوى إعطاء وقت أو فرصة لحكومة شارون، معتبرة أن خيار شارون هو خيار الشارع الصهيوني، وليس خياراً عابراً.

ومن زاوية أخرى، فإن استعادة أجواء الثقة بين القيادتين السورية والفلسطينية ستحتاج إلى الكثير من الوقت والمبادرات الإيجابية لتجاوز سلبيات الماضي، وللتوافق على استراتيجية مشتركة حول التعامل مع عملية التسوية ضمن إطار ما يسمى بقرارات الشرعية الدولية، وهو ما لا يستجيب له اتفاق أوسلو، لأن الطرف الصهيوني يرفض حتى الآن التعامل على أساس تطبيق هذه القرارات، ويصر على أحقيته في تفسيرها بالطريقة التي تلائمه.¹

إن عودة الدفاء التي سرت في العلاقة الرسمية الفلسطينية السورية، دفعت المحليين للتساؤل عن الأسباب الكامنة خلفها. في حين رأى بعض القادة الفلسطينيين أنها علاقات تاريخية تشهد عليها العلاقات الأخوية الدائمة بين الشعبين السوري والفلسطيني، رأى آخرون أن الحصار الذي أصبحت تعاني منه سوريا، وازدياد الضغوطات الدولية التي تمارس عليها، منذ أن بدأت تفقد أوراقها الدولية والإقليمية المهمة، أي منذ إنهيار الحليف الدولي الأبرز لها، الاتحاد السوفييتي، وخسارتها لعمقها الاستراتيجي بالاحتلال الأمريكي للعراق، ونهاية دورها الإقليمي بعد خسارتها الورقة اللبنانية لأسباب مختلفة، فضلاً عن أن بقية العلاقات السورية العربية ليست في أفضل أوضاعها سواء لتراجع التضامن العربي أو لتوترات في العلاقات

¹ أبو دياك. مصدر سبق ذكره. نسخة الكترونية.

الثنائية، إضافة إلى الاستراتيجية الأمريكية الصهيونية التي تستهدف تصفية المقاومة الفلسطينية، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية، كل هذه التطورات الأخيرة أدت الدور الحاسم في ذلك.¹

لم تكن الملفات البارزة التي تناولتها القمة السورية الفلسطينية الأخيرة، سورية فلسطينية، بقدر ماهي فلسطينية فلسطينية، أي أن موضوع القمة تركز حول الجهود التي تبذلها السلطة في سبيل تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية والخطوات التي قطعتها والاجراءات التي قامت بها بما يعزز نضال الشعب الفلسطيني وصموده، من أجل تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة. ذلك أن الرئيس محمود عباس أراد أن يلتقي جميع الفصائل ويحثها على المشاركة في حكومة وحدة وطنية في الداخل وتدارس استحقاقات ما بعد مرحلة الانسحاب الصهيوني من غزة الذي تم في آب عام 2005.

ومن الواضح أن الرئيس محمود عباس وصل إلى طريق شبه مسدود، بعد أن تبخرت آماله في التسوية الأمريكية الصهيونية. فقد كان يعتقد أنه من الممكن أن تقود خارطة الطريق إلى إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967 عاصمتها القدس الشرقية مع الاعتراف بمبدأ حق العودة للاجئين. ضمن إطار هذه المعايير وانسجاماً مع القانون الدولي، ترك مجالاً للتفاوض حول احتمال مبادلة بعض المناطق من الأراضي بنسب محدودة ومتوازنة من أجل الأخذ في الاعتبار وجود بعض المستوطنات الصهيونية ومنح اليهود الحق في دخول الأماكن المقدسة من دون أي عقبات إضافة إلى تنفيذ مبدأ حق العودة مع الاهتمام بالمصالح الديموغرافية للكيان الصهيوني.²

¹ المدني، توفيق. أبعاد العلاقات الفلسطينية السورية. 2/8/2005. نسخة الكترونية. Voltairnet . org

² نفس المصدر السابق. 2/8/2005. نسخة الكترونية.

وهكذا وجدت السلطة الفلسطينية نفسها، ومنذ انتفاضة الأقصى، بحاجة ماسة إلى بعد عربي يتجاوز البعد الذي وفرته مصر والأردن. لا شك في أن دمشق كانت ولا تزال مختلفة مع نهج التسوية الأمريكية الصهيونية، وهي تصر على التسوية النابعة من الالتزام بمقررات الشرعية الدولية، وهذا ما جعلها تحتضن على أرضها جزءاً مهماً من فصائل المقاومة الفلسطينية ذات النقل الشعبي والعسكري، والمتناقضة جذرياً مع خيارات السلطة بشأن سياسة التسوية. ومعروف أن القضية الفلسطينية كانت على الدوام قضية داخلية في سوريا، لذلك كان هناك من رأى وجوب إنهاء التشنج في العلاقة مع السلطة الفلسطينية والانفتاح عليها.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل انسداد الطريق أمام الرئيس الفلسطيني، فإن استمرار التوتر في العلاقات بين الطرفين الفلسطيني والسوري لا يخدم القضية الفلسطينية. والواقع أن الانفتاح بين قيادات الداخل الفلسطيني وقيادات الخارج في ظل الانتفاضة، ترك آثاراً حتى على العلاقات مع دمشق وأبرزها:¹

أولاً: حققت دمشق مكسباً دبلوماسياً وسياسياً عبر قمة الأسد - عباس.

ثانياً: إن سوريا التي عملت على تشجيع ودعم الحوار الفلسطيني الفلسطيني بين الفصائل، وأيدت النضال الفلسطيني واحتضنته من بداياته، ودعمت دور وكفاح منظمة التحرير والفصائل والقوى الفلسطينية كافة، تؤكد اليوم استعدادها للمساعدة على إجراء مزيد من الحوار البناء والهادف إلى رص الصفوف والعمل المشترك، تحت مظلة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي هي الأساس والضمان لتحقيق الأهداف الفلسطينية المشروعة.

¹ نفس المصدر السابق. 2/8/2005. نسخة الكترونية.

ثالثاً: إن الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تمثل صلة الوصل بين فلسطينيي الشتات وفلسطينيي الداخل، تعتبر حجر الأساس، لتحقيق أي إنجاز وطني. بيد أن هذه الوحدة في ظل المأزق الاستراتيجي الذي وصلت إليه فصائل المقاومة الفلسطينية، تصطمم الآن بخيار الرئيس محمود عباس، أبو مازن، الذي يعارض بشدة الاستمرار في نهج الانتفاضة المسلحة. فالعنف يمثل في نظره منذ زمن طويل خياراً غير مفيد وغير منطقي كأن يتم اللجوء إلى استخدام أضعف الأسلحة الفلسطينية ضد الخاصرة الصهيونية الأقوى. ويقارن بين فوائد العنف الهزيلة وتكاليفه الباهظة، وذلك أن الكيان الصهيوني نجح في رص صفوفه الداخلية وأصبح موحداً خلف شارون، واختارت الولايات المتحدة معسكرها المعادي للقضية الفلسطينية، أما المجموعة الدولية فقد أدارت ظهرها للفلسطينيين والسلطة الفلسطينية في حال انهيار.

بروز حماس على الساحة السياسية

يمكن القول أن انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول عام 2000 شكلت مرحلة مهمة وحاسمة في التأثير على مواقف حركة حماس الإجمالية من المشاركة في المؤسسات السياسية. فقد استطاعت حماس بعد أن انتقلت الانتفاضة في مراحلها الأولى من انتفاضة شعبية إلى مقاومة مسلحة، أن ترمي بكل ثقلها في العمليات العسكرية وبشكل خاص تلك التي استهدفت المدنيين الإسرائيليين، وهذا يشكل التخصص الذي تجيده حماس أكثر من غيرها، وكان لهذه العمليات ردود فعل إسرائيلية تصعيدية طالت جميع نواحي الحياة الفلسطينية من قتل وإصابة واعتقال وتدمير وحصار اقتصادي وتقطيع لأوصال المناطق الفلسطينية.

في ظل هذه الأجواء من القمع والعدوان الإسرائيلي وعمليات المقاومة، نجحت حماس في جر الشارع الفلسطيني لتبني خطابها المتطرف، وإشاعة أجواء اليأس من كل عمل آخر

غير المقاومة المسلحة، وجرت الفصائل الأخرى، بما فيها فتح وبعض الفصائل اليسارية، لمحاكاتها واستخدام نفس أساليبها في المقاومة، أي اعتماد شكل العمليات التفجيرية بالأحزمة الناسفة. وتعزز نفوذ حماس كثيراً من خلال تدهور الوضع الاقتصادي العام لغالبية الفلسطينيين في المناطق المحتلة، ومحاولتها سد عجز السلطة بالقيام بأعمال إنمائية خيرية، واستفادت من حالة الفوضى والفساد التي عمت أوساط السلطة ومؤسساتها لتقدم وتعرض نفسها بديلاً نظيفاً للفساد وسوء الإدارة.

استطاعت حماس بعد تقويض الاحتلال للأجهزة الأمنية الفلسطينية وتفشي الفوضى وغياب القانون والنظام، أن تعزز مواقعها باعتبارها سلطة موازية مستفيدة من توسيع صفوف مقاتليها، ومن الشعبية الواسعة التي تتمتع بها في أوساط الشعب كذلك. وظهرت حماس والمقاومة عموماً باعتبارها المدافع عن الشعب في وجه العدوان الإسرائيلي، وبالتالي لم يكن بمقدور السلطة أن تستعيد نفوذها في الشارع الفلسطيني.

إن النجاح الكبير الذي حققته حماس في الشارع الفلسطيني دفع بعض قادتها إلى التفكير في استثمار هذا النجاح لتحقيق مكاسب سياسية ملموسة تتعدى الشعبية والانتشار الذين رسختهما، من هنا بدأ يبرز شعار "شركاء في الدم شركاء في القرار".

عندما عُيّن محمود عباس كأول رئيس حكومة فلسطيني استجابة للضغوط الخارجية في استحداث منصب رئيس حكومة، بدأت حماس تفكر بصورة مختلفة، ولأول مرة أبدت استعدادها للاتفاق مع فتح وفصائل منظمة التحرير والسلطة الوطنية دون التنازل عن برنامجها الاستراتيجي الذي يقول أن فلسطين كلها أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عن أي شبر منها، كما يجب عدم الإقرار بشرعية الاحتلال والاعتراف بإسرائيل.

شكل فوز حركة حماس الكاسح في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية مفاجأة لم تكن حتى حماس تتوقعها، كما جاءت هذه النتيجة مخالفة لتوقعات الكثير من المراقبين والمحللين الذين استندوا في تحليلاتهم إلى نتائج الانتخابات الرئاسية، مما يدل على أن المزاج الشعبي العام يميل لصالح حماس بالنظر إلى الصورة السيئة التي ترسم في أذهان الناس، ولم يكن انتصار حماس في الانتخابات المحلية انحيازاً لخيار المقاومة، بل رغبة في التغيير وتجريب من لم يجربوه بعد.¹

الموقف السوري من فوز حماس

عبرت سوريا عن ارتياحها للفوز الساحق الذي حققته حركة حماس وذلك لأسباب

كثيرة:

أن الانتصار كان من نصيب حليف سياسي كبير لدمشق، وورقة أساسية للدور الإقليمي لسوريا في الشرق الأوسط حرصت سوريا على عدم التنازل عنها بالرغم من الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة عليها. وقد اختارت دمشق آنذاك إغلاق مكاتب المنظمات الرسمية وليس طرد قادة المنظمات، انطلاقاً من مبدأ ترك كل الخيارات مفتوحة، وعدم التخلي مجاناً عن أوراق أساسية مع الإشارة إلى أهمية البعد القومي والقضية الفلسطينية في شرعية النظام السوري. وشكل فوز حماس في الانتخابات التشريعية بداية تفكيك جدار العزلة عن سوريا بحسب ما عبر عنه رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، إذ أن الإدارة الأمريكية بدأت تكتشف خطورة سياسة العزل على استقرار الشرق الأوسط.²

¹ العجومي، أشرف. (2005). حماس والانتخابات. تسامح، العدد 8: ص 39-47.
² فوز "حماس" سوريا... انتصار إقليمي وتحديات داخلية. 1/3/2006. نسخة الكترونية. www.Souria.com

وفي مقابلة لمجلة "درشبيغل" مع الرئيس السوري بشار الأسد، رأى الأسد أن القضاء على حماس يعني القضاء على الشعب الفلسطيني بكامله، مبرراً عدم ممارسة حكومته ضغوطاً على الحركة الإسلامية بحقيقة أن المشكلة الأساسية هي إسرائيل. وأشار الأسد أن حماس لم تعد معزولة سياسياً، كاشفاً عن أنه في الفترة الأخيرة أجرى أكثر من سياسي أوروبي محادثات مع الحركة في دمشق بطريقة سرية وبعيداً عن الإعلام، وأن سوريا تقدم المساعدة قدر المستطاع.

وأضاف الأسد أنه لن يتم القضاء على الحركة الإسلامية من قبل الدولة العبرية وأن حماس لن ترفع الأعلام البيضاء لأنها تملك ثقة شعبها، ومن يحاول القضاء عليها يجب عليه القضاء على الشعب بكامله. وعن رؤية الأسد للسلام، قال الأسد: "إنه يجب على إسرائيل إقامة سلام حقيقي"، مؤكداً أنه يجب وجود حماس في أية مباحثات للسلام، ورفض ممارسة أية ضغوط على حماس.¹

¹ الأسد يطالب بإشراك حماس في محادثات السلام. 28/1/2009. نسخة الكترونية. www. Ettihad -sy. net

الخاتمة:

عند إلقاء نظرة متفحصة للبعد التاريخي في العلاقات الفلسطينية- السورية نجد أنها تعود للقدم، حيث ارتبطتا بوحدة جغرافية عرفت ببلاد الشام، لذلك سارع الشعب السوري إلى التضامن مع شقيقه الفلسطيني إبان نكبة العام 1948، وكان موقف حزب البعث السوري إيجابياً تجاه القضية الفلسطينية في تلك الفترة، إذ احتضنت سوريا اللاجئين الفلسطينيين، واعتبرتهم سوريين يتمتعون بكافة الحقوق، مع الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية. تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 بقرار من جامعة الدول العربية وبدعم من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لتكون ممثلاً للشعب الفلسطيني. أيدت سوريا، وبشدة، إنشاء منظمة التحرير وقدمت الدعم لها منذ البداية. وأسس الفرع الفلسطيني لحزب البعث ذراعه المسلح، طلائع حرب التحرير الشعبية، والمعروفة باسم الصاعقة. وما يلفت النظر في العلاقات الوطيدة والقائمة على الدعم والمساندة من قبل سوريا، أن تلك العلاقات بدأت بالندهور شيئاً فشيئاً منذ العام 1970، بعد اصطدام منظمة التحرير مع النظام الأردني.

في أيلول عام 1970، وقع الصدام بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية، مما جعل الرئيس السوري "نور الدين الأتاسي" يقود مظاهرات الاحتجاج بنفسه في حين قامت الدبابات السورية باحتلال شمال الأردن، مما جعل أمريكا وإسرائيل تهددان بالتدخل العسكري ضد سوريا، وانتهى الصدام بخروج الفصائل الفلسطينية من أحراش الأردن في تموز عام 1971 لتنتج إلى سوريا ولبنان.

ولكن الخلافات بدأت تتعمق في فترة الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، حيث حاولت سوريا وقف الحرب بالتدخل العسكري، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات بين الطرفين، فكانت سوريا طرفاً فيها وبقيت حتى النهاية.

كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982 يهدف إلى تصفية وجود منظمة التحرير في لبنان. بدأ الاجتياح في 4/6/1982، وخلال أيام وصل الجيش الإسرائيلي إلى مشارف بيروت. اجتمعت القيادة الفلسطينية في بيروت وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات لتخوض معركة الدفاع عن بيروت، بل ومعركة الدفاع عن الهوية الفلسطينية التي تمثلها منظمة التحرير. في أواخر آب بدأ خروج المقاتلين من بيروت براً وبحراً حاملين معهم سلاحهم الفردي والخفيف، بينما سلمت المنظمة سلاحها الثقيل إلى الحركة الوطنية اللبنانية. كان الخروج إلى دول عربية بما فيها سوريا. خرج الرئيس عرفات من بيروت على متن سفينة إلى اليونان ومنها إلى تونس التي أصبحت مقراً جديداً لمنظمة التحرير. لم يكن يرغب الرئيس عرفات آنذاك في أن يتوجه إلى أي دولة عربية، حيث كان يرى أن توجهه إلى أي دولة مباشرة سيضع الورقة الفلسطينية بيد نظام تلك الدولة. في تلك الأثناء كانت سوريا تخشى من تحول البقاع اللبناني الذي يبعد عن دمشق عشرات الكيلومترات إلى تجمع سيادي فلسطيني كالذي كان في بيروت، وهي تعلم أن الرئيس عرفات لا يرضى بالعمل السياسي تحت أي جناح عربي، لذلك سعت سوريا لإيجاد قيادة فلسطينية بديلة موالية لها، ليس على صعيد المنظمة وحسب وإنما أيضاً على صعيد حركة فتح بالذات، مستفيدة من رفض الفصائل الفلسطينية واعتراضها على قيادة عرفات للمنظمة في مرحلة ظهر فيها وكأنه ضعيف يمكن القضاء عليه. استفاد السوريون في كون بعض الفصائل الفلسطينية لها مصلحة في إقصاء الرئيس عرفات وعملوا على تغذية بعض

القيادات والكوادر في فتح بهدف توجيه ضربة قاضية لعرفات مستخدمين الأراضي السورية والنفوذ السوري في لبنان والسلاح الفلسطيني الذي تقدمت به بعض الدول العربية خلال الحصار. كان التحرك العسكري داخل فتح من خلال المطالبة بإجراء إصلاحات على صعيد فتح ومنظمة التحرير عسكرياً وسياسياً وتنظيمياً ومالياً. هذا التحرك الانتفاقي كان يلقى دعماً سورياً مباشراً، مما أدى إلى إقتتال فلسطيني - فلسطيني في البقاع وجبل لبنان وأخيراً طرابلس.

بعد حصار طرابلس اختار الرئيس عرفات أن يتوجه إلى مصر المكبلة بقيود اتفاقيات كامب ديفيد والمنبوذة عربياً، وكان لهذه الزيارة مدلولها السياسي، بما يعنيه ياسر عرفات من رمزية للنضال الفلسطيني وبما تعنيه مصر آنذاك من ارتباط مع إسرائيل، عبر اتفاقيات كامب ديفيد، لدرجة أن قيادة فتح فوجئت بزيارة عرفات إلى مصر.

وفي أواخر العام 1987 اندلعت الانتفاضة الشعبية الأولى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد بدا للوهلة الأولى أنها تسير نحو الدولة المستقلة في الأراضي المحتلة عام 1967، لذلك قرر المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في تشرين من العام 1988 إعلان قيام دولة فلسطين، وكان عرفات يأمل أن يرى هذه الدولة حقيقة واقعة بسيادتها وحدودها وعلمها.

أراد الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد انتصاره في حرب الخليج الثانية أن يعيد ترتيب المنطقة وتصفية النزاع العربي الإسرائيلي، لذلك وجهت الإدارة الأمريكية لأطراف النزاع للاجتماع في مؤتمر دولي للسلام يعقد في مدريد، ووافقت كافة الأطراف على هذه الدعوة.

نعم، فتحت مدريد بوابة المفاوضات وتم التوصل إلى اتفاقيات أوسلو في عام 1993، عبر قنوات سرية، وفي هذه المرحلة اعتبر السوريون أن عرفات قد تجاهلها مما أدى إلى قطع العلاقات مع سوريا. إلا أن الاختلاف في الموقف السوري بدأ مع وفاة حافظ الأسد وتسلم بشار الحكم في سوريا، إذ بدأت صفحة جديدة من العلاقات كما قال بشار لعرفات: "عفا الله عما مضى". وكان لتعثر مفاوضات كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000 وحصار الرئيس الفلسطيني عرفات في مقره في رام الله أثره في إعادة العلاقات الفلسطينية السورية مع بقاء تحفظات كثيرة للحكومة السورية على نهج السلطة الوطنية الفلسطينية في علاقتها مع إسرائيل، إلى أن فازت حركة حماس المعارضة لاتفاقيات أوسلو في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006 واحتضان سوريا لها.

ما الذي تجدد في الموقف السوري تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية بالرغم من أن السلطة مازالت تتمسك بخيار السلام؟ وما الذي تريده سوريا من احتضانها لحماس؟ هل هي ورقة سياسية جديدة للضغط على المجتمع الدولي؟ وهل هي محاولة جديدة من قبل سوريا لإقصاء السلطة الوطنية الفلسطينية كما فعلت سابقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية وإيجاد بديل موالٍ لها؟ وهل التاريخ بذلك يعيد نفسه؟

عمد النظام السوري دائماً إلى محاولة ترويض منظمة التحرير لاستخدامها ورقة سياسية ضاغطة على المجتمع الدولي في أي مفاوضات مستقبلية، بعد أن تم شطب الخيار العسكري من حسابات منظمة التحرير الفلسطينية واللجوء إلى الحل السياسي وفقاً

للشرعية الدولية، مما دفع سوريا إلى الوقوف في وجه هذا الخيار ومحاولة إيجاد جسم بديل عن المنظمة يكون مرتبطاً بها.

باختصار، كان الصراع بين النظام السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية على القرار الفلسطيني المستقل، إذ نظرت سوريا للقضية الفلسطينية بمنظور قومي فيما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تحاول بلورة الكيان الفلسطيني ببعدها الخاص.

شهدت الأعوام ما بين 2006-2009 تطوراً ملحوظاً في العلاقات الفلسطينية السورية بالرغم من أن دمشق ما زالت تحتضن الفصائل العشر المعارضة وبالأخص حماس حيث أن مراكز القيادة للحركة السياسية والإعلامية مقرها دمشق، إلى أن ذلك لم يحل دون التعاطي مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بزعامة محمود عباس حيث تم استقباله بدمشق عدة مرات وبلقاءات رسمية وامتازت هذه الزيارات باستقبال رسمي ومؤتمر صحفي ختامي وكان الرئيس محمود عباس يبدي دائماً نوعاً من الارتياح من نمو هذه العلاقات وتطورها.

امتازت العلاقات الفلسطينية-السورية بعد فتح القناة التفاوضية الإسرائيلية-السورية برعاية تركية بنوع من تبادل المعلومات حولها، إذ قام الرئيس الأسد بدعوة رسمية لمحمود عباس حيث أطلعه على مسار المفاوضات ضمن جلسة مغلقة بين الأسد وعباس. وقبل زيارة الرئيس محمود عباس إلى الولايات المتحدة ولقائه الأول مع الرئيس الأمريكي أوباما قام الرئيس محمود عباس بزيارة إلى دمشق بتاريخ 14/5/2009 وأطلعه على ما ستقوم به سلطه من طرح سياسي في واشنطن والتمسك بخارطة الطريق ورؤية الدولتين.

ما تحاوله سوريا من خلال علاقاتها المتوازنة بين السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة محمود عباس وبين المعارضة الفلسطينية المقيمة في دمشق بزعامة حماس هو الظهور بمظهر المتوازن بالعلاقة وعدم الانحياز لطرف على حساب طرف آخر، وذلك من خلال الدعوة إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنشاء سلطة موحدة تضم الجميع وفي مقدمتهم فتح وحماس.

قائمة المراجع

- أبراش، إبراهيم. (1989). "مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية". الوحدة، ع.53: ص 241-260.
- أبودياك، ماجد. "بشار لعرفات عفا الله عما مضى". شؤون سياسية. 9/4/2001. نسخة الكترونية. www.islamonline.net
- أحمد، جنان. (2004). "التجربة الكفاحية لقوات التحرير الشعبية". صامد الاقتصادي، ع.138: ص 214-202.
- الأسد يطالب بإشراك حماس في محادثات السلام. 28/1/2009. نسخة الكترونية. www.Ettihad-sy.Net
- أيوب، يسار. (1996). "اللاجئون الفلسطينيون في سوريا". صامد الاقتصادي، ع. 106: ص 34-51.
- تاجا، وحيد. عرفات يزور سوريا قريباً. 26/6/2000. نسخة الكترونية. www.islamonline.net
- حتي، فيليب. (1982). تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين. بيروت: دار الثقافة.

- حجازي، حسين. (1988). "سياسات دول الطوق العربية اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1982". شؤون فلسطينية، ع.182: ص 25-58.
- حجازي، عبد الناصر. (2004). "منظمة التحرير الفلسطينية ومشاريع التسوية". صامد الاقتصادي، ع.138: ص 130.
- الحسن، خالد. (1985). الاتفاق الأردني - الفلسطيني للتحرك. عمان: دار الجليل.
- حسين، عدنان. (1990). "منظمة التحرير الفلسطينية ومراحل الانتصار السياسي 1972-1974". شؤون فلسطينية، ع.204: ص 26-51.
- حنفي، ساري. (1996). "الفلسطينيون في سوريا وعملية السلام". الدراسات الفلسطينية، ع.28: ص 85-103.
- خلف، صلاح. (ب.ت). فلسطيني بلا هوية. الكويت: دار كاظمة.
- راثمل، أندرو. (1997). الصراع السري على سوريا من 1949 - 1961. عمان: الأهلية.

- سعد الدين، نظمية. (2004). "الأبعاد العربية لإنشاء منظمة التحرير". صامد الاقتصادي، ع.138: ص 59.

- سليمان، جابر. (1994). "الفلستينيون في سوريا: بيانات وشهادات". الدراسات الفلستينية، ع.20: ص 136-162.

- السهلي، نبيل. (2001). "اللاجئون الفلستينيون في سوريا معطيات أساسية". الدراسات الفلستينية، ع 45/46: ص 119-129.

- _____ (1996). الفلستينيون في سوريا: الواقع الديمغرافي والإقتصادي والإجتماعي. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلستيني، سلسلة دراسات.

- شاش، طاهر. (1995). المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة- أريحا. دار الشروق: القاهرة- بيروت.

- شاهين، ربيع. مصر تتوسط لإعادة العلاقات الفلستينية السورية. 4/8/2000. نسخة الكترونية. www.islamonline.net

- شبيب، سميح. (1986). " منظمة التحرير الفلستينية التطور وصراع الإدارات". شؤون فلستينية، ع. 154/155: ص 17-31.

- _____ (1988). منظمة التحرير الفلستينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية دول الطوق 1982-1987. نيقوسيا: شرق برس.

_____ . الانتفاضة وملاحم السلطة الوطنية. شؤون فلسطينية. ع:187 ص

.39

- شحادة، جورج. (د.ت). الحرب الدولية العربية في لبنان التدخل السوري وآفاقه.

د.ن.

- شحادة، محمد. (1990). الحرب الأهلية 1970-1971 وتأثيرها على الوضع

السياسي.

- الشريف، ماهر. (1995). البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني

1993-1908. قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

- صالح، محمد علي. (2004). "ماذا دار في مؤتمر كامب ديفيد بين كلينتون وعرفات

وباراك سنة 2000". الشرق الأوسط. العدد 9425. نسخة الكترونية. [www. Aawsat. com](http://www.Aawsat.com)

com

- صايغ، أنيس وآخرون. "منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية". الموسوعة

الفلسطينية. 1984، ط 1، الجزء الثالث، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية. ص 114-116.

- صايغ، يزيد. (2002). الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية

الفلسطينية 1949-1983. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- الطاهري، جيهان وأهرون بريغمان. (2001). العرب والكيان الصهيوني حرب

الخمسين عاماً. دمشق: مركز الدراسات العسكرية.

- طيارة، محمد نجاتي. (2002) "سوريا الربيع الفلسطيني". مجلة الأدب، ع.5: ص

.73

- عبد الرحمن، أسعد. (1987). منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها تأسيسها

مساراتها. نيقوسيا: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

- عبد القادر، رضوى. (2001). "سوريا والقضية الفلسطينية". صامد الاقتصادي،

ع: 125، ص 69-83.

- عبد الهادي، مها. عرفات: وفاة الاسد حدث صعب علينا. 11/6/2000. نسخة

الالكترونية. www.islamonline.net

- _____ . الفلسطينيين صفحة جديدة من العلاقات مع سوريا. 14/6/2000.

نسخة الكترونية. www.islamonline.net

- العجرمي، أشرف. (2005). حماس والانتخابات. تسامح، العدد 8: ص 39-48.

- عرار، عبد العزيز أمين موسى. (2000). "موقف ورؤية حزب البعث تجاه القضية

الفلسطينية". الأسوار، ع: 21 ص 198-210.

- علاقات السورية الفلسطينية تتحسن بعد وفاة الاسد. 22/6/2000. نسخة الكترونية.

www.islamonline.net

- العلمي، أحمد. (د.ت). الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1983-1985. د.ن.

- العمدة، عدنان. (1976). "اتفاقية سيناء ومستقبل النزاع العربي الإسرائيلي". شؤون فلسطينية، ع. 51-54: ص 26-47.

- فلسطين تاريخها وقضيتها المرحلة الثانوية. (1983). فلسطين تاريخها وقضيتها المرحلة الثانوية. ط 1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- فوز "حماس" سورياً... انتصار إقليمي وتحديات داخلية. 1/3/2006. نسخة الكترونية. www. Souria. com

- كامل، هيام. (2002). "حزب البعث وقضية فلسطين". صامد الاقتصادي، ع: 127، ص 115-132.

- الكيلاني، هيثم. (1991). الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- المديني، توفيق. أبعاد العلاقات الفلسطينية السورية. 2/8/2005. نسخة الكترونية. Voltairenet . org

- مصالحة، عمر. (1994). السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية. ط 1. لندن: دار الساقى.

- الموعد، حمد. (1995). **العمل الشيوعي الفلسطيني في سوريا**. دمشق: دار
الطليعة الجديدة ودار كنعان للدراسات والنشر.

- هويدى، أمين. (1986). **كيسنجر وإدارة الصراع الدولي**. القاهرة: دار الموقف

العربي

- هيرست، دايفد. (2003). **البندقية وغصن الزيتون جذور العنف في الشرق**

الأوسط.

- ويكيبيديا . الموسوعة الحرة. نسخة الكترونية ar.wikipedia.org/wiki .

- ياسر عرفات- **من الثورة إلى الدولة**. الملتقى الفتاوي. نسخة الكترونية.

www.fatehforums.com